الحالة والحل:
فرضيات أولية لتصويب
الصراع السياسي
إلى اطره الاجتماعية

ناصر محمد سند الفضالة



«أنا لا أكتب كي أنال رضاءكم... بل ينبغي عليكم أن تتعلموا شيئا»

جوته

«أنا لا أستطيع أن أكون الا ابناً لطبقتي»

لورد سالزبري



فاتحة – حين كتبت

هذا بيان سياسي؛ ضرورة تاريخية؛ نعم مؤدلج الى أقصى ما يمكنك افتراضه؛ لا افترض حياديته على الاطلاق؛ لكني ادفع مع هذا "بصدقه العلمي" الى النهاية؛ هو رد "الحضر" على "البدو".

فكرة هذا الكتاب ليست بالحديثة؛ بدأت بمخيلتي بأواسط ٠٧؛ أهملتها؛ لكني مع جملة أحداث ٢٠٠٩ لا اراديا و جدت نفسي أتبناها؛ قررت أن لابد لأحد من توصيف دوافع ما يحدث على الساحة.

أبداً ليس بذلك التعقيد محتوى هذا الكتاب؛ ببساطة أحاول أن أصوب الصراع السياسي الكويتي الى جذوره الاجتماعية؛ ادعي بان هذا صراع اجتماعي صرف بين كيانات فئوية متغايرة خلافها ليس سياسياً على الاطلاق؛ ثم ادفع بجملة شواهد وأدلة تثبت ما أذهب اليه. ثم إني اذ أشدد على التنافر الفئوي للجماعات الاجتماعية الكويتية المختلفة فإني أوضح معالم تغايرها. اذا هذه هي "الحالة".

* * *

ففرضيتي الاساسية هي إني أرى أن الكويت منذ التحرير هي ساحة لصراع اجتماعي بين جماعات اجتماعية متضادة؛ أرى أن هذا الصراع الاجتماعي تخفى طوال فترة التسعينات خلف الصراع السياسي الايدلوجي؛ فتمت رؤيته طوال التسعينات على انه صراع بين اسلاميين و ليبراليين؛ صراع بين محافظيين وتحرريين؛ صراع بين دعاة اقتصاد السوق ودعاة دولة الرعاية الاجتماعية؛ أمنا أن الصدف وحدها شاءت ان يكون الاسلاميين و المحافظيين ودعاة اقتصاد دولة الرفاه الاجتماعي "بدو"؛ وأن يكون الليبراليين و التحرريين ودعاة اقتصاد السوق "حضرا"؛ لكن الان ٢٠١٠ سقطت كل الاقنعة؛ بان الوجه الحقيقي لهذا الصراع: هو صراع اجتماعي صريح بين "الحضر"

و"البدو"؛ لا يلعب فيه العامل الايدلوجي كما سأبين لاحقا الا دورا ثانويا. لا مجال لأي ادعاءات بوقتية هذا الصراع؛ لا مجال لاي ادعاءات بأن هذا الصراع نتيجة فتنة مسببة؛ هو صراع ديمومي مستمر في حراكه منذ التحرير؛ علانيته الحالية؛ خلعه لعباءته المتسترة هو نتيجة لارتفاع سقف الحريات في الأونة الاخيرة.

الفرضية الاخرى التي ادفع بها؛ هي التمايز والاختلاف "البدوي" عن باقي مكونات المجتمع الكويتي؛ خصصت الثلاث فصول الأولى لهذا الهدف؛ أمهد باسترجاع تاريخي لمكونات المجتمع الكويتي في الكويت – الامارة؛ ثم أسدد فورا على الهدف: هل البدوي كان مواطناً كويتياً في الكويت – الامارة؟ في الفصل الثاني أتحدث عن آلية ادخال وفرض البدوي في المجتمع الكويتي عبر التجنيس العشوائي؛ اما الفصل الثالث فجدله واضح: "الكويتيين الجدد" ماذا احضروا لهذا البلد؟ ماذا كانت نتيجة التجنيس العشوائي؟ هل تقدمت الكويت أم تأخرت؟ هل ساد النظام أم ساد الفساد؟ ما المفاعيل الاجتماعية للثقافة "البدوية" الرجعية حكماً على المجتمع الكويتي؟

في سبيل ذلك ناقشت جزئيات عديدة في جملة من الفصول؛ بقراءتها جميعها أنجح في إقناع القارئ بهذه الفرضيات.

اما الحلول فكانت مباشرة و بسيطة جدا؛ ناقشتها في الفصلين السادس والسابع؛ اذا كانت التجربة الديمقراطية الكويتية فاشلة فكيف يمكن الرجوع عن هذه التجربة الديمقراطية واستبدالها باوتوقراطية.

* * *

اذا أنا ابدأ هذا الكتاب بتمهيد أساسي أوضح به التركيبة الاجتماعية الكويتية القديمة الخالية من "البدو"؛ ثم مباشرة ابين تمايز العنصر البدوي "الغريب" عن باقي مكونات المجتمع الكويتي قبل الاستقلال؛ وذلك بتناولي لمفهوم المواطنة في تلك الفترة؛ هل هم مرتزقة ام نواة جيش وطني؟ هل دفعوا ضرائبهم كاملة ام لم يعترفوا بسلطات لشيخ الكويت عليهم؟ هل وظفهم الحاكم كفداوية ضد أهل الكويت – المدينة؟ اذا هل هم كويتيين؟

في الفصل الثاني اختصر الامر فأكتفي بقراءة سريعة لاحصاء ١٩٥٧؛ كيف أصبحت "الأقلية البدوية" فجأة أغلبية مجتمعية؟ هذا هو التناقض الأساس.

بعدها أحاول أن ابين أثار هذه الاغلبية المجتمعية الجديدة "فالكويت تسقط في رمال الصحراء"؛ ماذا قدم القادمون الجدد للكويت؟ سياسيا أتناول "اللهجة الشواريعية» التي سادت الخطاب السياسي مؤخراً؛ أتناول المطالبات الشعبوية "للبدو"؛ أتناول الفساد المنظم؛ أتناول سياسات تبديد الثروة؛ ثم أعرج الى المفاعيل الاجتماعية – الثقافية لتدفق "البدو" الى المجتمع الكويتي ثم أنهي الفصل بالتساؤل: هل استطاع هولاء "البدو" تحويل نفوذهم السياسي الى مكاسب اقتصادية؟ أين موقع "البدو" في التركيبة الاقتصادية الكويتية؟.

واذ يشكل "البدو" حاليا غالبية القوى المعارضة؛ فانني في الفصل الرابع وجدت نفسي مضطرا للتفصيل في مظاهر هذه "المعارضة الجديدة"؛ توصيفها؛ بيان جذورها في الموالاة سابقا؛ احتكارها "بدويا" ينجح تماما في إيصال ما أريد إيصاله: هي ليست معارضة وطنية وانما تعبير سياسي لمصالح فئوية؛ ثم إنني أحاول رسم معالم خلل هذه المعارضة؛ كيف تستقيم إصلاحيتها مع خرقها للقوانين؟ كيف تستقيم مثالياتها مع استرزاق رموزها؟

في الفصل الخامس أخوض محاولتي السوسيولوجية الكبرى؛ بها أحاول أن احدد اسقاطات الصراع الاجتماعي الحضري – البدوي ضمن إطاراته السياسية والاقتصادية وتأثيراته الاجتماعية.

في الإطار السياسي اكتفيت بإبراز الاصطفاف الفئوي الذي صاحب جملة استجوابات و قضايا سياسية؛ اكيف هذه المعطيات للدلالة على الاليات التي وظفها "البدو" في صراعهم الاجتماعي ضد "الحضر"؛ بذلك أدلل بها على ديمومة هذا الصراع الاجتماعي؛ اما حين أردت تناول هذا الصراع ضمن إطاراته الاقتصادية فانني وجدت نفسي مضطرا أن أفصل أولا في التركيبة الطبقية للمجتمع الكويتي؛ وثانيا في معالم الشكل الرأسمالي للاقتصاد الكويتي ثم بعدها أتناول الاطار الاقتصادي للصراع الاجتماعي بين "البدو" و"الحضر". انتقلت بعدها الى معالجة لبنيوية المجتمع الكويتي اجتماعيا فاطرح مفهوم "التناشز الاجتماعي" بين مكونات هذا المجتمع المتنافرة وكذلك مفهوم "العزلة الاجتماعية" التي حاولت بيان معالمها في هذا المجتمع ولكني عجزت عن قياسها علميا. ثم بإيجاز شديد ختمت هذا الفصل بالخوض في مسببات هذا الصراع الاجتماعي.

لارتباطها العضوي بالموضوع؛ افردت الفصل السادس للنقاش حول حالة "الدمقرطة"

في الكويت؛ هل هي ديمقراطية منة؟ هل تنجح تجربة ديمقراطية بدون ضرائب؟ ما نتائج الشكل الغريب للهيكلة الاقتصادية الكويتية على هذه التجربة؟ ثم هل تستقيم الديمقراطية في مجتمع منقسم فئويا كالكويت؟ لأصل بهذه التساؤلات الى النقطة الأساس: هل الاصلاحات الديمقراطية واستمرار الحياة الديمقراطية في مصلحة "الحضر" ام أن واجبهم الرئيسي هو العمل على قمع هذه "التجربة"؟

واذ انتهيت الى خيالية التجربة الديمقراطية الكويتية؛ وعدم مواءمتها المصلحية لفئة "الحضر" كان منطقيا أن اخصص الفصل التالي لجدل نظري حول آلية النكوص عن هذه التجربة.

اما الفصل الثامن فقد كان نظرة متمعنة على مركبات العقلية "البدوية"؛ فناقشت مركبات عدة تتحكم بتصرفات "البدو" منها هاجس التضارب العنصري؛ ثقافة استنزاف الموارد؛ مركب الانا المتضخمة؛ وأخيراً خطاب الكراهية "البدوي" تجاه الآخر.

وختمت هذا الكتاب بسرد تفصيلي - تحليلي لاحدى معارك "البدو": الانتخابات الفرعية ٠٩ و نتائجها.

ثم اني و أثناء تحضيرات طباعة هذا الكتاب واذ فوجئت بالفتنة الطائفية الاخيرة "صيف ٢٠١٠" اضطررت لإضافة ملحق توضيحي أحلل به تبعاتها.

ثم إني إذ ارسم الصراع الاجتماعي الحضري - البدوي على انه حجر أساس الأزمات السياسية المتعاقبة؛ إذ اعتبرته لب الصراع السياسي الحالي فإن هذا لا يعني أبداً إني أجرؤ على تجاهل اعتبارية الدور الشيعي؛ "الشيعة" كجماعة اجتماعية منفصلة هم الاخرين أيضاً انغمسوا في هذا الصراع الاجتماعي المحلي؛ حيناً اصطفوا مع البدو وحيناً مع الحضر وحيناً آخر ضد الاثنين معاً؛ "تقية" يسعون بها خلف مصالحهم الخاصة. أنا اثبت هذا الصراع الحضري / الشيعي؛ لا اتجاهله على الإطلاق. كوني لم أفصل في هذا «المبحث» بالدور الشيعي في هذا الصراع فإن هذا يرجع لرغبتي في تسليط الضوء تفصيلا على الصراع المحوري: الحضري / البدوي.

فرضياتي في نهاية المطاف واضحة: هذا صراع اجتماع صرف بين كيانات فئوية متغايرة "بدو / شيعة / حضر" خلافها ليس سياسيا على الإطلاق.

هو عمل يضطرد (Work in Progress) "لهذا أوليته"؛ فرضيات / قضايا هذا الكتاب

غابة بكر لم يطرقها أحد؛ أكتشفها مفردا؛ لكني حذر جدا في طبيعة قاعدتي القرائية؛ لا أدعو الا القارئ الفطن واسع الادراك / المعرفة: الانتلجانسيا ومن في حكمهم.

هو عمل نخبوي؛ أنا أشدد على هذه النخبوية؛ أصر عليها. غير هذا؛ العامة؛ أشباه المثقفين؛ هولاء عليهم إضاعة وقت فراغهم بعيدا في أشياء أكثر امتاعا.

وكأي عمل جدلي؛ هو خاضع للنقد؛ هو خاضع للتقييم والتحليل و الفحص؛ لكن هنا أتوقف؛ لن أسمح لهذا الكتاب أن يكون تحت رحمة مرتزقة القلم؛ لن أتهاون مع الانتقادات الشعبوية اللا–علمية.

بعد هذا الكتاب تسقط الكثير من الخرافات و الاوهام هذا هو التحول الذي ينشره؛ اما الثابت فيه فهو "علميته"؛ لا أقول شيئا إلا بسند؛ لا افترض شيئا الا بمرجع أو مصدر؛ استخدم منهجيات مختلفة؛ آخذ القارئ من يده؛ أنير له الطريق؛ أناقشه في هذه النقطة؛ ابين له تلك؛ لكني لا أتحمل تلقائية رفض الفهم؛ التعصب الاعمى لدى العقول المتحجرة؛ اذ أرفض "المكابرات العقلية" فإني ألجأ الى التقريع؛ سأريكم ما لا تريدون رأيته؛ لن أخجل من قول الحقيقة المجردة؛ لن أستحي من تسمية الامور بمسمياتها؛ من تعرية من يجب تعريتهم؛ لن أتردد من تحطيم أصنامكم المبجلة؛ من قتل بقراتكم المقدسة.

كما الحشرات الطائرة تتساقط أمام ضوء المصباح؛ كما أوراق الشجر تتساقط خريفا خوفا من الشتاء القاسي؛ تسقط طروحات غوغاء اليوم أمام المنطق العلمي؛ على الخائفين من التاريخ الاختباء بمنازلهم؛ على الخائفين من الحقيقة إغلاق عيونهم .

الكويت في ٢٦/٩/٢٠١٠



ابيض

تمهيد مبدئي

قبل رمزية بزوغها كمصدر ثري للنفط في الخمسينات من القرن الماضي تكونت الكويت – الامارة من عدة تركيبات اجتماعية متناظرة؛ بل لعلها متغايره لكنها جميعا قبلت التعايش فيما بينها في منظومة اقتصادية متكاملة كفلت لها الحفاظ على السلم الاجتماعي بين فئاتها المتفاوتة؛ سواء داخل سور المدينة القديمة أو في الصحراء المحيطة بالسور "عريب الدار"[1] أو حتى في التجمعات الحضرية في القرى التابعة للكويت في الفنطاس؛ الجهراء؛ الفحيحيل وغيرها؛ غير أن هذا النسيج الاجتماعي البدائي تعرض لهزات عنيفة لاحقا لعام١٩٥٧ بسبب تدفق جحافل هجرات متتالية غيرت التشكيلة الاجتماعية ومهدت السبيل لاحقا للصراع السوسيولوجي الذي يشهده المسرح السياسي في الفتره ما بين ٢٠٠٠–٢٠١٠.

١– عريب الدار: جماعات رحل بدوية ذات امتدادات قبلية مختلفة تنزل بالقرب من أسوار الكويت – العاصمة صيفا ويشاركون بالنشاط الاقتصادي عبر المشاركة بفعالية الغوص الموسمية وعند ظهور سهيل يترحلون خلف الكلأ طلبا للرعي.

ما أريد تميزه في هذا الصدد هو الفرق بين "عريب الدار" كعضو فاعل ذو ارتباط بالمجتمع الكويتي وبين قبائل رحل فرضت العزلة على نفسها و لا تعترف بموطن وتمتاز بتغيير ولائها السياسي من حاكم الى آخر ؛ ثم أن أغلب "عرباء الدار" في مرحلة تاريخية أو أخرى اندمجوا مع الخليط الحضري داخل السور عكس القبائل البدوية الرحل الغريبة ؛ في كتابه "الكويت وجاراتها"؛ يذكر ديكسون هذه الفئة الثالثة "عريبدار" ويضعهم في مرتبة مابين "الحضر من سكان المدن" و"البدو". أنظر

ديكسون ؛ ه. ر ب. الكويت وجاراتها. ترجمة فتوح عبدالمحسن الخترش. الكويت: ذات السلاسل؛ ١٩٩٥ ص ١٠٣.

القبائل الرحل	عريب الدار
عشائر متماسكة اجتماعيا ذات أصول قبلية واحدة	عشائر متماسكة اجتماعيا ذات أصول قبلية واحدة
محافظة على أسلوب حياتها البدوي	شبه متحضرة – مع احتفاظها ببضعة خصائص حياتها البدوية القديمة
تمتاز بالعزلة القبلية والانغلاقية	تتفاعل مع باقي مكونات المجتمع الكويتي
في فترات تاريخية محددة دانت بالولاء لحاكم الكويت – تغير ولائاتها باستمرار	ولائها ثابت و دائم لحكام الكويت
تترحل باستمرار – لا تعترف بموطن أو مستقر	حتى في حالة ترحلها السنوي ؛ فإنها تعود دائما عاما بعد عام لأماكن أستقرارها في الكويت – المدينة

قبل هذا تشكلت التركيبة الاجتماعية للكويت – الامارة من مجموعة اجتماعية "حضرية" جزء كبير منها ذو أصول نجدية؛ شبه متجانسة؛ مهيمنة؛ عملت بالغوص والتجارة والى حد ما صيد السمك؛ مع وجود طفيف لبعض فخوذ القبائل المتحضرة داخل سور المدينة القديمة؛ شاركوا المجموعة الحضرية في العمل بالغوص والتجارة؛ تلتها مجموعة من الهجرات من فارس والعراق عملت في بعض المهن الحرفية الوضيعة (قلافه؛ كندرة؛ حدادة؛ بناء؛ صفارة؛ خرازة؛ ندافه) إضافه لمجموعات اجتماعية من "القرويه" امتهنوا الزراعة في القرى المحيطة بالكويت – العاصمة؛ كما كان هناك وجود ملحوظ "لعريب الدار" في الصحراء المحيطة باسوار المدينة القديمة؛ كما انه في فترات مختلفه من تاريخ الكويت سكنت قبائل عدة مناطق مختلفة من مناطق الكويت الا انها امتازت بكثرة الترحل والتنقل في ارجاء شبه الجزيرة العربية المختلفة؛ داخل وأحيانا كثيرة خارج مناطق سيطرة "بن صباح"؛ مما لا يؤهلها لاطلاق لقب سكان الكويت عليها؛ اذ يعرف قاموس ميريام – وبستر الشامل الاقامه والسكن على انه الاستقرار بمكان واحد لمده تزيد عن ٢٠ سنة[٢].

هذا الجماعات الاجتماعية التي لم تكن قد تطورت الى طبقات مستقله بعد شكلت وحدة اقتصادية تفاعلية فيما بينها؛ تعتمد كل جماعة منها على باقي الجماعات لتلبية حاجات أساسية؛ "فعريب الدار" يحتاجون المدينة لشراء مئونتهم؛ و"القروية" يحتاجونها لبيع محصولهم الزراعي؛ بينما يعتمد سكان المدينة على "القروية" و"عريب الدار" لانعاش حركة التجارة والبيع؛ وعلى "عريب الدار" لايجاد أيدي عاملة رخيصه للمشاركة في موسم الغوص[٣،٤].

٢- أنظر قاموس ميريام – وبستر الشامل تحت **"Residency" or "inhabitance"**.

٣- في هذا الصدد نحن مره أخرى نتحدث عن "عريب الدار" وليس عن القبائل البدوية الغريبة عن النسيج الاجتماعي الكويتي؛ فمشاركة قبائل البدو الرحل في أي تفاعل (اقتصادي / اجتماعي/سياسي) مع أهل الكويت كانت دائمة محدودة مشروطة دائما بعوامل عده؛ منها عدم استقرار تلك القبائل وتنقلها الدائم؛ إضافة لظروف السياسية الاقليمية اذ امتازت هذه القبائل بتغيير ولائها السياسي من حاكم لحاكم مما منعها أحيانا من دخول الكويت – المدينة.

٤- ما أوردته هنا هو تحليل على أساس اجتماعي – عرقي لاهل الكويت – الامارة في تلك الفتره؛ اما آلية التصنيف الطبقي التقليدي المعتمدة على ملكية وسائل الانتاج فيوردها "خلدون النقيب" في كتابه "صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت" كالآتي:

١-التجار (شكلت النخبة التجارية طبقة اجتماعية شبه منغلقة على ذاتها تشكلت أغلبها من العوائل الحضرية – السنية الكبيرة).

٢-الوجهاء البارزون الذين منهم ربابنة السفن ورجال الدين والقضاء والكتبة ومساكوا الدفاتر (عادة ما يوظفون من قبل أقرباء التجار أو حتى من صميم الطبقة التجارية) ١٥٪

٣-الفنيون واصحاب المحلات ١٩٪

٤-البحارة والخدم ٤١٪

– وتجدر الاشارة الى أن هناك درجات داخل كل واحدة من هذه الطبقات ؛ فخدم المنازل كانوا يأتون في درجة أدنى من البحارة في الترتيب الاجتماعي مثلا. أنظر

النقيب ؛ خلدون. صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت. بيروت: دار الساقي ؛١٩٩٦. ص٥٦

هذا داخل الكويت – الامارة؛ لكن أيضا داخل الكويت – المدينة كانت العلاقات الاقتصادية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة موجودة؛ فأهل المدينة اعتمدوا على القلاليف لبناء سفنهم التجارية؛ وعلى الكنادرة لجلب الماء العذب وعلى باقي الفئات لاداء أعمال مهنية عدة والمشاركة بموسم الغوص السنوي.

هذه العلاقات الاقتصادية النفعية المتبادلة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة حافظت على السلم الاجتماعي وخلقت إحساس حقيقي بين هذه الفسيفساء الكويتية بوحدة المصير والمستقبل المشترك مما خلق فعليا المجتمع الكويتي الواحد؛ لكن في تلك الفترة ظلت القبائل البدوية عنصر غريب على هذا المجتمع بل عنصر معادي أحيانا؛ في الفصل الثاني من هذا الكتاب؛ سنتطرق لآلية فرض "البدو" على التركيبة الاجتماعية الكويتية من خلال التجنيس العشوائي في الفتره مابين ١٩٥٧-١٩٨٨.



الفصل الأول

”معيار و مفهوم المواطنة في الكويت
الامارة عند بدو الصحراء“



ماهو مفهوم ومعيار المواطنة في الكويت – الامارة قديما؟ هل كل من سكن الكويت مدينة وصحراء لفتره محدده بتاريخ معين يستحق صفة المواطنة؟ هل تحدد المواطنة بمقياس الولاء للحاكم؟٥ ام يحددها انصياع المواطن لقوة القانون؟ أو مشاركته بواجبات معينة كدفع الضرائب والدفاع عن الدولة؟

في حين تعرف "موسوعة جامعة ستانفورد للفلسفة" المواطن على انه*"العضو الفاعل في مجموعة سياسية معينه يتمتع داخلها بحقوق معينة ويؤدي واجبات تلك العضوية"*[٦]؛ تشدد نظرية "البعد النفسي للمواطنة" "*Psychological dimension*" على *"أهمية وجود شعور قوي بالانتماء؛ تعلق عاطفي وإحساس بهوية محددة ومعرفة يتشارك فيها مدعي المواطنة مع باقي عناصر المجتمع"*[٧]؛ فكيف كان لدى البدو في تلك الفتره أي إحساس بالانتماء للكويت أو أي نوع من انواع التعلق العاطفي بهذه الارض وهم القبائل الرحل التي امتازت بكثره التنقل والحركة؟

وهل تمتع هولاء البدو الرحل الغرباء تماما بأي هويه مشتركة مع سكان الكويت – المدينة؟ ثم إن التاريخ لا يذكر أية حقوق مواطنة حازتها هذه القبائل الرحل في الكويت؛ حتى واجبات المواطنة الاساسية المفروضة على سكان الكويت – المدينه؛ كالضرائب مثلا لا نجدها مفروضة على الطبقات الغنية من هولاء البدو الرحل؛ بل أن نظرة السلطة – قديما لهم لم تكن الا عين نظرتها لغرباء لا يجب السماح لهم بدخول المدينة الا بشروط؛ منها تجريدهم من سلاحهم[٨]. ثم اننا اذ حددنا المواطنة بمقياس الولاء للحاكم فكيف نتعامل مع قبائل ذات نفس سياسي قصير تغير ولاءاتها باستمرار؟

٥- في الجزيرة العربيه في الفتره التاريخية المقصوده كان الحاكم هو الدولة "**L'État, c'est moi**" فيصبح الولاء للحاكم هو الولاء للدولة ؛ والولاء للدولة في بعض التعريفات البدائية هو المواطنه.

٦- أنظر موسوعة جامعة ستانفورد للفلسفة ؛ النسخة الالكترونية تحت "**Citizenship**".

٧- للمزيد حول نظرية "البعد النفسي للمواطنة" أنظر

Carens , Joseph. (2000). Culture, Citizenship, and Community: A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness. New York: Oxford University Press

٨- حول منع "البدو" من دخول الكويت – المدينة الا بعد تجريدهم من السلاح أنظر

الكويت من الامارة الى الدولة. تحرير احمد الرشيدى. الكويت: دار سعاد الصباح ؛١٩٩٣. ص ٥٣؛ نقلا عن لوريمر.

مرتزقة ام جيش وطني: البدو وقود معارك!

شكل "البدو" من أبناء القبائل النسبة الاكبر من شهداء معارك الكويت – الامارة؛ ولا يستطيع أحد تجاهل هذه النسبة الموثقة؛ وغالبا في حدم الصراع السوسيولوجي الحالي تستخدم هذه المرافعة كدلالة على "كويتية" البدو؛ قدم وجودهم على هذه الارض؛ ولاؤهم لها.

غير أن هذا طرح سطحي يتجاهل دراسة الظروف السياسية و طبيعة معيشة هولاء البدو في تلك الفتره التاريخية بالمقام الاول؛ اذ أن مشاركتهم بهذه الحروب لم تكن من باب الدفاع عن وطن أو تلبية نداء الحاكم وانما كانت مدفوعة دائما برغبتهم المستمرة في السلب والنهب وجمع "الشرهات" من الحكام. قراءة بسيطة محايدة في تاريخ معارك الكويت – الامارة كفيل بتبيان هذه الفرضية.

في معركه الجهراء ١٩٢٠؛ حين فوجيء الشيخ سالم المبارك بحجم الحشود الاخوانية وإزاء ضعف الاستعدادات الكويتية أرسل مبعوث في طلب العون من قبيلة لا تدين له بالولاء تتنقل داخل الاراضي العراقية في مقابل نظير مادي.

ففي هذا الصدد يذكر "عبدالعزيز الرشيد" في "تاريخ الكويت" الآتي:

"اما سالم فلم يبد عليه شيئا من الخوف بل شرع يستعد بهدوء وسكون؛ فاستدعى قبيلة شمر وكانت اذ ذاك قاطنة على سفوان فأجابت وانزلها الجهرى مغدقا عليها الاموال الطائلة" [٩].

بتحليل هذه الاحداث التاريخية أشدد على الحقائق الآتية:

١- موطن "شمر" كان في منطقه صفوان[١٠] التابعة للدوله العثمانيه ومن ثم العراقية منذ ١٩٠٢ حين احتلوها بعد خلافهم مع مبارك الكبير. اذا لم يكن "ابن اطواله" ومن معه من مواطني الكويت – الاماره؛ ما الذي يدفع أجنبي للهبوب لنجدة حاكم لا يدين له بالولاء؟ هذا ينقلنا للنقطه الثانية.

٩- كثير من الكتب تناولت هذه الواقعه منها

الرشيد؛ عبدالعزيز. تاريخ الكويت. بيروت: مكتبة الحياة؛١٩٧١. ص٢٥٢.

١٠- المعاهدة الانجلو- عثمانية لعام ١٩١٣ رسمت حدود الكويت الشمالية كالاتي: ترى حكومة صاحب الجلاله أن خط الحدود في الشمال هو الخط الممتد من خور الصبيه والذي يمر مباشره من جنوب ام قصر وصفوان الى جبل سنام ومن هناك الى الباطن. أنظر

المذكره الموجهه من حكومة صاحب الجلاله الى الحكومة العثمانيه بتاريخ ١٨ يوليو ١٩١٢.

٢– قام الشيخ سالم المبارك بتوزيع الاموال عليهم قبل المعركة؛ لماذا قام الشيخ سالم المبارك بتوزيع الاموال الطائلة على "ابن اطواله" ومن معه؟

الجواب العقلاني لانهم جنود مستأجرين؛ يقاتلون دفاعا عن من يستأجر خدماتهم.

في هذا الجانب تبرز أهمية ميقات توزيع الاموال: "المرتزقة" وحدهم يقبضون أجورهم مقدما.

هنا نستطيع توصيف سلوك قبلي محدد؛ يتكرر كثيرا في المشهد السياسي في شبه الجزيرة العربية في تلك الفتره: القبائل تظهر كجماعات مقاتله متغيرة الولاء تخدم من يشتري خدماتها الحربية؛ تشارك بالمعارك المختلفة أملا منها بالنصرالسهل ومن ثم كسب غنائم.

هذا ما جعل أعداد القتلى من القبائل في معارك الكويت – الامارة تتضخم الى هذه النسبه العالية.

اذا المشاركة بهذه المعارك و الموت فيها لا يكسب المشاركين فيها صفة المواطنة مادامت هذه المشاركة مشروطة بمقابل مادي؛ ثم إن صفة مواطنة هولاء "البدو" تقيم تقابلا حادا مع حقيقة انهم جبلوا على تغيير ولاؤهم للحاكم؛ في خضم المعارك القتالية أحيانا[١١].

في معركة "الصريف" ١٩٠١؛ خانت قبائل "بنوهاجر"؛ "عتيبه"؛ "مره" مبارك الكبير بعد أن بدات المعركة وهي موالية له مما ساهم في هزيمته العسكرية؛ ولم يبقى معه الا "حضر" أهل

كما أن مذكره السير "برسي كوكس"؛ المندوب السامي البريطاني بالعراق الى الوكيل السياسي بالكويت بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٣ تقول "ارجو النظر الى مذكرتكم رقم (٥٢/اس) المؤرخة في ابريل ١٩٢٣؛ والمرفقة برساله من شيخ الكويت المؤرخه في١٧ شعبان ١٣٤١؛ الموافق ٤ ابريل ١٩٢٣؛ والتي يفهم من محتواها مطالبته بان تكون حدود الكويت مع العراق كالاتي: من تقاطع وادي العوجة بالباطن؛ ثم الى الشمال على طول الباطن الى نقطه جنوب خط العرض صفوان مباشرة؛ ثم شرقا مرورا بجنوب ابار صفوان؛ جبل سنام وام قصر؛ تاركا هذه المناطق للعراق؛ ثم الى تقاطع خور الزبير مع خور عبدالله؛ والشيخ احمد في الوقت نفسه يدعي بان الجزر التاليه تابعه للكويت: وربه وبوبيان؛ مسكان؛ فيلكا؛ عوهه؛ كبر؛ قاروه؛ ام المرادم. ويمكن اخبار الشيخ احمد بان طلبه حول الحدود الكويتية العراقيه والجزر المشار اليها معترف به من قبل حكومة صاحب الجلاله البريطانية؛ وكما تعلم بان تلك الحدود مطابقه للحدود المبينه بالخط الاخضر في الاتفاقيه البريطانيه – العثمانيه المؤرخه بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩١٣؛ ولكن ليس هناك ضروره لان تشيروا بشكل خاص الى تلك الوثيقه في اتصالكم مع الشيخ". أنظر

الشملان؛ سيف بن مرزوق. من تاريخ الكويت. القاهرة: مطبعة نهضة مصر؛ ١٩٥٩. ص٣٢٩

ديكسون؛ مرجع سبق ذكره؛ ص٢٨

احمد الرشيدى؛ مصدر سبق ذكره؛ ص١٩١–٢٠٧؛ و ص٢٣٧

هذه الوثائق توضح تماما أن في الفترة المعنية صفوان "موطن شمر" كانت خارج السيادة الكويتية.

١١– تتفق معظم الثقافات الانسانية على أن تغيير الولاء العسكري اثناء المعركة هو خيانة عظمى للحاكم.

الكويت وقله من العشائر[١٢]؛ بل أن "العجمان" لم يكتفوا بذلك بل قاموا بالانقلاب على الجيش الكويتي ونهب معسكره[١٣].

ولم يكن الشيخ مبارك الكبير الوحيد العرضة لمثل هذه الخيانات القبلية؛ ففي معركة "جراب" ١٩١٥ تقابل جيش الملك "عبدالعزيز بن عبدالرحمن" وأتباعه من "مطير" و"العجمان" مع جيش "سعود بن عبدالعزيز بن رشيد" وانتهت المعركة بانسحاب "ابن سعود" وانتصار "ابن رشيد".

ويرى المؤرخون أن هذه النتيجة كانت بسبب الانسحاب المتعمد "للعجمان" من ساحة المعركة[١٤]؛ بل إن بعض المصادر التاريخية تسترسل فترى قيامهم بنهب إبل "ابن سعود"[١٥]؛ اما "مطير" فقد هربت من ساحة المعركة واستغلت انشغال "ابن رشيد" بقتال "ابن سعود" لنهب معسكر الاول[١٦].

هذا السلوك القبلي المحدد والمتكرر يساعدنا على فهم كيان القبيلة في ذلك الوقت؛ كجيش

١٢- كثيرة هي المراجع التاريخية التي شددت أن "الحضر" وحدهم؛ هم من ساند "مبارك الكبير" في خضم المعركة الى الرمق الاخير؛ في حين لاذت جميع القبائل "المرتزقة" بالفرار؛ أنظر
رواية محمد بن حمادة العجمي و عبدالرحمن المرشدي للمؤرخ سيف بن مرزوق الشملان؛ أنظر الشملان؛ سيف بن مرزوق. من تاريخ الكويت. القاهرة: مطبعة نهضة مصر؛ ١٩٥٩. ص ١٤٦.
القناعي؛ يوسف بن عيسى. صفحات من تاريخ الكويت. الكويت: ذات السلاسل؛ ١٩٨٨. ص ٣١.
اخبار الكويت: رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الاخباري لبريطانيا في الكويت (١٨٩٩-١٩٠٤)؛ تحرير وتقديم الدكتور عبدالله الغنيم؛ الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية؛ ٢٠٠٧؛ ص٧٢.
السمحان؛ فيصل. معركة الصريف بين المصادر التاريخية والروايات الشفهية. الكويت؛ ٢٠٠٧؛ ص ٨٤.

١٣- رواية تاريخية اخر ترى أن عشائر "عتيبة" هي من قامت بنهب معسكر الجيش الكويتي. أنظر
فيصل السمحان؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٨٨.
لكن تتفق المصادر التاريخية على أن من قام بنهب معسكر الجيش الكويتي هو من القبائل المتحالفه مع "مبارك الكبير" وليس الجيش العدو- ابن رشيد؛ ونحن نرى انه لابد من بحث امكانيه أن القبيلتين معا "عتيبه / العجمان" قد قاموا بنهب المعسكر مما يفسر اختلاف الروايات التاريخية؛ وعموما اختلاف الروايات التاريخية في هذا الصدد لا يغير من الفرضية التي ندعيها:
القبائل كانت تدخل المعارك سعيا للسلب حتى لو كان هذا السلب على حساب الطرف المتحالفه معه.

١٤- حول خيانة "العجمان" في تلك المعركة؛ أنظر
الريحاني؛ امين. تاريخ نجد الحديث وملحقاته. بيروت: المطبعة العلمية؛ ١٩٢٨. ص٢٠٠.
كذلك فان "ابن عبيد" المؤرخ الشهير ذكر نفس المعلومة.

١٥- حول سرقة "العجمان" لابل "ابن سعود" أنظر
فيلبي؛ سانت جون. بعثة الى نجد. ترجمة عبدالله بن العثيمين. الطبعة الثانية؛ ١٩٩٨. ص٣٧.

١٦- أثناء حروب توحيد المملكة؛ أغلب القبائل التي اعتمد عليها "ابن سعود" قد خانته في مرحلة تاريخية أو أخرى؛ اذ ان "العجمان" و"عتيبة" و"مطير" جميعهم انقلبوا عليه واضطر لمحاربتهم واخضاعهم. وهذا يدعم ما نقول: هم مرتزقة لا مواطنين؛ يعوزهم الولاء الحقيقي للحاكم.
عن "البدو" - الملك عبدالعزيز؛ يقول الزركلي "جاورهم ابن سعود" ايام نزول ابيه في جنوبي قطر؛ فعرف الجلف في "آل مرة" وغلظ القلوب في "العجمان".. ورأى بادية "مطير" يوما له ويوما عليه؛ و"عتيبة" وراء الغالب تفوز باسلاب المغلوب«.
الزركلي؛ خير الدين. شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ج١. بيروت: دار القلم؛ ١٩٧٠. ص٢٦٠.

محترف – مرتزق يبيع خدماته لمن يدفع أكثر حينا؛ وحينا آخر ينتهز الخلافات العسكرية بين حكام المنطقة ليشارك في معاركهم من أجل السلب والنهب ولو على حساب حلفائه.

فالمورخ "فيصل السمحان" يرجع تلهف القبائل الشديد على الانضمام لجيش مبارك الكبير في معركة الصريف لسبب *"عادة كثر من القبائل عسى أن تظفر بغنيمة كبيرة هي شبه مضمونة في نظرهم لكبر حجم هذا الجيش"* [١٧]؛ فهي مشاركة مدفوعة بأسباب مادية بحته ولا علاقه لها بالولاء أو المواطنة.

ثم إن مبارك الكبير رغم خيانة "العجمان" المريرة له في الصريف؛ نراه يستعين بهم مرة أخرى في معركة هدية فهو لم يرى فعلهم خيانة عظمى من مواطنين كويتيين يدينون له بالولاء وانما تعامل معهم كمرتزقة فلم يتوقع منهم الا ولاء مؤقت يشتريه بماله.

فروقات المرتزقة عن الجيش الوطني تظهر كما في الجدول التالي[١٨]:

المرتزقة	الجيش الوطني
يقاتلون بمقابل مادي – يدفع مقدما	يقاتلون بدون مقابل
غرباء – يأتون من أماكن بعيدة عند استدعائهم من قبل حاكم ما	من أهل البلد الاصليين
قد يغيرون تحالفاتهم في خضم المعركة سعيا خلف المزيد من المكاسب المادية	من الصعوبة أن يغيرون ولائهم أثناء المعركة

كما أن هذا الرأي الذي ذهبنا اليه؛ ليس برأي فردي؛ أو فرضية جديدة؛ فشخصية محترمة مثل "حافظ وهبة" تقول بهذا الرأي؛ فهو لم يكن مقتنعا بأي قيمه حربية "للبدو" فيقول:

"ولذا كان اعتماد الامراء على الحضر، فهم الذين يصمدون للقتال و يصبرون على بلائه و بلوائه. و كثيرا ما كان البدو شرا على الأمير المصاحبين له، فان ذلك الأمير اذا ما بدت منه الهزيمة كانوا هم البادئين بالنهب والسلب و يحتجون بأنهم هم أولى من الأعداء المحاربين؛ ولقد جرى كثير مثل هذا في الحرب الانجليزية – العراقية مما كان يندهش له الضباط الانكليز؛ لانهم لم يعرفوا ان صديقا يمكن أن ينهب صديقه" [١٩].

١٧- فيصل السمحان؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٥٣.

١٨- في خضم الشحن الفئوي السائد مجتمعيا؛ لا ادري إذا كان من "Political correctness" أن استخدم مصطلح مرتزقة لتوصيف هذه التجمعات العشائرية؛ إلا إني اشدد على أن ممارسات هذه الجماعات في تلك الفتره التاريخية لا تستطيع الا أن تدخل في نطاق سلوكيات المرتزقة؛ دوافع المرتزقة؛ أهداف المرتزقة.

١٩- أنظر

وهبة؛ حافظ. جزيرة العرب في القرن العشرين. الطبعة الثالثة. ص ١٠.

أهميه هذا الرأي تكمن في شخص قائله؛ فاولا هو مراقب خارجي محايد لا شي يدعو لافتراض غير صدقه ؛ ثانيا أهميته السياسية كونه من خاصة الملك "عبدالعزيز" و خدم لفترة من الزمن كمستشار سياسي له قبل أن يبعثه الى بريطانيا كأول سفير سعودي هناك؛ ليس من المستبعد أن يكون هذا رأي "ابن سعود" نفسه في القبائل أو رأي بطانته على الاقل.

وليس "حافظ وهبة" فقط من ذهب بهذا الرأي؛ فهو رأي اغلب المؤرخين والمراقبين؛ مؤرخ الكويت الكبير "عبدالعزيز الرشيد" لم يعتبرهم الا هكذا:

"وهم لا يقاتلون عن مبدأ شريف ولا عقيدة راسخة يضطرهم الى الاستماتة في سبيلها؛ وانما يندفعون بدافع الطمع بالمال لا غير؛ فاذا ماعلموا والحالة هذه أن من وراء الحصول عليه ازهاق ارواحهم ضنوا بها واحجموا عن التقدم وولوا الادبار" [٢٠].

سلوك ارتزاقي تقليدي: الطمع بالمال؛ الهروب عند المواجهة؛ هذا لا يجعلهم أبدا "مواطنين" أو رعايا؛ يجعلهم مجرد مرتزقة مأجورين.

ثم اننا حتى اذ أردنا تجاوز كل هذا و توصيف هولاء البدو كمواطنين كونهم شاركوا بمعارك الكويت – الامارة بغض النظر عن خياناتهم المتكررة أو دوافعهم المادية وراء هذه المشاركة فاننا نفاجأ بان هذه القبائل المفترض ولائها الثابت للحاكم؛ تغير ولائاتها وتحارب ضده مرات عديده؛ فمثلا قبائل "المنتفق" و"الظفير" التي حاربت مع مبارك الكبير في معركة "الصريف" عام ١٩٠١؛ نجدها تحارب ضده في معركة "هدية" بعد ٩ سنوات فقط؛ المجرم فيصل الدويش نفسه[٢١] الذي حارب الكويت بكل شراسة في معركة "الجهراء" ١٩٢٠ بصفاقة يدعي الولاء لحاكم الكويت ويصف نفسه كاحد رعايا الكويت بعد ٩ سنوات فقط من تلك المعركة[٢٢]؛ "شمر" التي استدعاها سالم المبارك لنجدته في معركة "الجهراء"؛ حاربها والده "مبارك الكبير" قبلها بسنوات معدودة[٢٣]. هذه الشواهد تأكد ماوصلنا اليه: القبائل في تلك الفتره لم تكن ذات ولاء حقيقي يؤهلها للمواطنه الحقة.

ثم أن بعض القبائل مشهور ولائها "لابن سعود"؛ لا تحتاج بيان أبدا؛ كيف "نكوتها" فجأة؟؛ في "العقير" مثلا ١٩٢٢ وافق المؤتمرون البريطانيين وبلا تردد؛ عندما أخذ "الملك عبد العزيز" المزيد من الاراضي بدفعه بتابعية "مطير" والعجمان له[٢٤]؛ لم يناقشه أحدا انهم "كويتيين".

٢٠- عبدالعزيز الرشيد؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٦٤.

٢١- من يستنكر تسمية المجرم "فيصل الدويش" بالمجرم يقع في صلب مغالطة اخلاقية؛ هل يجب أن يأتي اليوم الذي نستنكر به تسمية صدام حسين بالمجرم ؟؛ ما الفارق بين صدام حسين وفيصل الدويش ؟ الاثنان غزا الكويت وامتازا بالدموية والوحشية في قتل رجال ونساء واطفال الكويت.

٢٢- ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٣٩٨.

٢٣- عبدالعزيز الرشيد؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٨٠.

٢٤- ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٣٤٤.

ثم أن مراقبين محايدين و رحاله اجانب؛ أجمعوا على أن "العجمان"؛ "آل مره" هم رعايا مخلصين "لابن سعود" لا الكويت[٢٥].

وحتى حين يضطر الحاكم لتجديد البيعة؛ حين تضطره الظروف لجمع تأييد شعبي؛ أتراه يسعى لجمعه من الحضر والبدو معا؟ أم يكتفي بكسبه من مواطنيه فقط الحضر؟

خير مثال على ذلك تصرف مبارك الكبير؛ بعد قتله لاخويه حين وجد نفسه بحاجة لتفويض شعبي "Mandate"؛ في مواجة التحركات التركية عقد جلسة مبايعة – براءة ذمة له من أهل الكويت.

لكن الحضور جميعهم "حضرا"[٢٦]؛ لم يجد اي حاجة لدعوة أو طلب حضور أي "بدوي"؛ لماذا لم يسعى مبارك الكبير لجمع مثل هذا التأييد من "البدو"؟

لم يعتبرهم كويتين؛ أعتبر ولائهم وتبعيتهم محكومة فقط بالدافع المالي؛ وهذا يستطيع تأمينه بعد ضمانه ولاء أهل الكويت.

بهذا لا نستطيع توصيف السلوك السياسي للعشائر "البدوية" في تلك الفتره بسلوك مواطنة: بيع خدمات حربية؛ انقلاب على الحاكم في خضم المعارك؛ خيانات متكررة؛ شواهد تاريخية تثبت تابعيتهم لغير حاكم الكويت.

* * *

الاستقواء بالأجنبي الغريب: توظيف البدوي – الفداوي ضد أهل الكويت

في سنة المجلس (١٩٣٨)؛ وفي خضم صراع تثبيت الديمقراطية والحرية لأهل الكويت؛ وإزاء رفض أفراد دائرة الشرطة الرسمية "٦٠ فرد من الحضر ذوي الأصول النجدية"[٢٧] وغالبية أهل الكويت استخدامهم لتصفية حسابات سياسية ضد ثله من رجال الكويت المخلصين من أعضاء المجلس التشريعي الأول؛ اضطر النظام للاستعانة بعنصر غريب على المجتمع الكويتي من أجل وأد الديمقراطية؛ اذ قام الشيخ علي الخليفة الصباح بالاستعانة بالفداوية[٢٨] وهم "بدو" غرباء جلهم

٢٥- ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص١٠٥؛ ص١١٢.

٢٦- هذه الجلسة موثقة بالاسماء في الوثائق البريطانية؛ يمكن الاطلاع عليها بمراجعة القاسمي؛ سلطان بن محمد. بيان الكويت. الشارقة؛ ٢٠٠٤. ص ٢١-٢٥.

٢٧- حول تلك الفترة التاريخية استعنت بمذكرات "خالد العدساني"؛ فصل "كيف سقط المجلس التشريعي الاول"؛ المذكرات منشورة على الانترنت على الموقع الالكتروني http://adsanee.8m.com/adsanee.html

٢٨- يضع "خلدون النقيب" الفداوية من "البدو" في مرتبة اجتماعية واحدة متساوية مع الخدم؛ أنظر خلدون النقيب؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٥٦.

من الرشايدة الذين طاف بهم في الشوارع مرددين "هوسات"[٢٩]؛ كذلك تكرر الامر في المجلس التشريعي الثاني حين تم الاستعانة ببدو اخرين هذه المره "العجمان" للقبض ومن ثم إعدام وصلب "محمد المنيس"[٣٠].

وهذا النمط ليس بهذه الغرابه؛ اذ تكرر تاريخيا: الحاكم يستعين بمرتزقة غرباء أو قوى خارجية للقضاء علي ديمقراطية وليدة تحوز على إجماع شعبه[٣١].

لما استعان الحاكم "بالبدو" فقط لوأد الحركة الشعبية؟

التفسير العقلاني الوحيد لضمان الحاكم ولاء البدو في خضم هذه الحركة الشعبية الجارفة هو كونهم عنصر غريب خارجي لا تربطه بالمجتمع الكويتي أدنى صله؛ وغني عن القول أن هذا ينفي عنهم أي صفه للمواطنة.

بل أن هذه الممارسات السلطوية تكررت حتى بعد الاستقلال؛ فحين أزعجته الحركات الوطنية الشعبية قام النظام بعمليات تجنيس سياسي منظمة واسعه النطاق من أجل تغيير تركيبة الدوائر الانتخابية ومن ثم مجلس الامة؛ فاستقوى هنا ديمقراطيا بالبدوي- الفداوي- الغريب على أهل البلد الاصليين؛ اذ شهدت الفتره ما بين ١٩٦٥-١٩٧٤ وحدها تجنيس اكثر من ٥٥ الف[٣٢] "أي انه في تسعة سنوات فقط زاد عدد الكويتيين بمقدار الثلث: في تسعة سنوات فقط جنس مايوازي عدده ٣٢٪ من اجمالي الكويتيين الاصليين حسب تعداد ١٩٦٥".

* * *

العبء الضريبي: هل شارك "البدو" بواجبات المواطنة الاساسية؟

كما اكدنا سابقا؛ في المجتمعات البدائية قيام الفرد بواجباته الضريبية كان علامه على المواطنة والولاء للحكم؛ وعموما التاريخ مليء بالحوادث التاريخية التي تدعم هذا الرأي.

في حين دفع أهل الكويت - المدينة ضرائبهم بالكامل كما تأكد المصادر التاريخية؛ حتى حين زادها الحاكم الى ثلث ما بيع وثلث ما أجر[٣٣]؛ ماذا كان موقف "بدو الصحراء"؟

٢٩- كتب "خالد العدساني" بمذكراته "ثم خرجت قوة اخرى من دسمان مؤلفة من البدو الرشايدة والاتباع تطوف بالشوارع مهوسة "ان الحكم لله ثم للصباح" كأنما كان الحكم قبل ذلك لغير آل الصباح".

٣٠- "عجران بن حسين المحفوظ العجمي" و من معه من الفداوية.

٣١- أنظر التماثل التاريخي مع:

استعانة "لويس السادس عشر" بالمرتزقة اللوزانيين ضد قوى الثورة الفرنسية في الفترة ١٧٨٩-١٧٩٢.

استعانة "جورج الثالث" بالمرتزقة الالمان "Hessians" ضد قوى الثورة الايرلندية في عام ١٧٩٨.

٣٢- خلدون النقيب؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٣٩.

٣٣- عبدالعزيز الرشيد؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٢٢٠.

حين أقر العثمانييون بالامر الواقع وخروج الكويت من دائرة نفوذهم بالمعاهدة الانجلو – عثمانية لعام ١٩١٣؛ فان هذه الاتفاقية اعطت حاكم الكويت الحق بفرض ضريبة "زكاة" على القبائل الواقعه بمنطقة نفوذه؛ لكن المثير للاستغراب هو اننا لا نجد في كتب التاريخ أي إشاره الى أن أحدا من حكام الكويت المتعاقبين قد مارس هذا الحق على أي قبيلة؛ في الوقت الذي تمتلئ كتب التاريخ بإشارات الى جباية "ابن سعود" وبقية حكام المنطقة للزكاة من القبائل الخاضعين لهم [٣٤]؛ وقتالهم حين نكوصهم عن ادائها.

بل حتى حين زاد "مبارك الكبير" الرسوم الجمركية على أهل الكويت – المدينة فانه لم يفكر في فرض مثل هذه الضرائب على القبائل مع انها كانت تمتهن التهريب على نطاق فوق الواسع.

حتى حين يتحدث "عبدالعزيز حسين" عن زكاة البدو كمصدر رزق هام لحكام الكويت[٣٥]؛ الا انه يفقد مصداقيته عندما لا يستطيع الإتيان بأي مرجع تاريخي يسند قوله؛ من هي القبائل التي دفعت الزكاة؟ متى دفعتها؟ كم كان مقدار هذه الزكاة؟

ثم أن حديثه عن "مصدر الرزق الهام" هذا؛ لا يتفق مع سجلات حكومة الكويت خلال الحكم النيابي (١٩٣٨)؛ فلم يمثل الباب المشتمل على بنود "زكاة البر؛ وارد الجوازات؛ المحاكم؛ بقية رسوم صغيرة اخرى" أكثر من ١,٧٪ من مجموع ايرادات الحاكم[٣٦]؛ وحتى هذا الرقم لا يمثل برمته زكاة البر اذ يدخل معه كما اسلفنا بنود أخرى؛ كما انه بمقداره الضئيل لابد انه يمثل زكاة "عريب الدار" من العشائر شبه المتحضرة وليس قبائل البدو الرحل ذات الثروات الحيوانية الضخمة. هذا ينفي؛ يناقض جملة وتفصيلا ما ذكره "عبدالعزيز حسين".

٣٤ – أرسل "ابن سعود" الكثير من العمال لجبي الضرائب من القبائل؛ فمثلا كلف "عبدالله بن محمد بن صالح بن عقيّل" بجباية ضرائب زكاة قبيلة بن حرب؛ ومن ثم أرسله لاحقا في بعثه اخرى لجباية زكاة قبائل حرب وعتيبة ومطير وما جاورهم من قبائل؛ وكلف "صالح باشا بن عذل" بجباية ضرائب قبائل الشمال؛ وكلف غيرهم الكثير مما لا يسع المجال لذكره. لكن الغريب أن تاريخ الكويت – الامارة يخلو على الاطلاق من ذكر لاي محاولة من حكام الكويت المتعاقبين لفرض ضرائب على العشائر البدوية.

الاستزادة حول عمال "ابن سعود" لجباية الضرائب أنظر المراجع التالية:

عبدالرحمن بن سبيت واخرون. كنت مع عبدالعزيز.الرياض: دار مبين للنشر والتوزيع؛١٩٩٤.

والمقال المعنون "من رجالات الملك عبدالعزيز صالح باشا بن عذل (١٢٧٠– ١٣٥٠هـ)" المنشور بصحيفة الجزيرة السعودية بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٨ للكاتبة حنان بنت عبدالعزيز ال سيف؛ وكذلك المقال المعنون "علاقة الملك عبدالعزيز بمنطقة عسير من خلال رسائله إلى مشايخ المنطقة وأعيانها ورسائلهم إليه"؛ المنشور بصحيفة الجزيرة السعودية بتاريخ ٧ مارس ١٩٩٩ للكاتب محمد بن عبدالله آل زلفة.

٣٥ – حسين؛ عبدالعزيز. محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت. الكويت: دار قرطاس؛ ١٩٩٤. ص٦٣.

٣٦ – أنظر

المزيني؛ احمد عبدالعزيز. الزكاة والضرائب في الكويت قديما وحديثا. الكويت: ذات السلاسل؛ ١٩٨٤. ص ٨٤.

حيث يورد سجل للايرادات العامة لحكومة الكويت خلال الحكم النيابي سنة ١٩٣٨؛ ومثل الباب المشتمل على بنود "زكاة البر؛ وارد الجوازات؛ المحاكم؛ بقية رسوم صغيرة اخرى" ما مجموعه ٤٥٠٠ روبية هندية؛ بينما بلغ مجموع الايرادات العامة ما مجموعه ٢٦٣٠٠٠ روبية هندية تقريبا.

وعندما تذكر كتب التاريخ أن "فارس الوقيان"؛ "عبدالله المزيني" "وآخرين"[٣٧]؛ كانوا مكلفين بجمع زكاة البادية في عهد "مبارك الكبير"؛ الا انها لا تحدد ماهية هذا "التكليف"؛ هل كانوا يجمعون زكاة القبائل الرحل ام العشائر البدوية شبه المتحضرة من عريب الدار؟ ماهي القبائل والعشائر التي دفعت زكاتها؟ هل حدث أن تقاعست قبيلة عن أدائها لحاكم الكويت كما هي عادة القبائل مع غيره من الحكام؟ لما لا نجد ذكرا لاي معركة خاضها حكام الكويت لاخضاع قبيلة أو عشيرة تقاعست عن أدائها؟ في حين تمتلئ كتب التاريخ بمثل هذه المعارك لحكام آخرين؟ اذ جبلت القبائل على التراخي في دفع زكاتها؟

الاهم من هذا كله؛ لماذا؟؛ في حين احتفظت لنا كتب التاريخ بسجلات تفصيلية مطولة عن "إقلاطة الشيوخ" أي ضريبة الغوص على اللؤلؤ؛ من دفعها بالضبط؛ كم بلغت سنويا[٣٨]؛ لماذا؟ لا نجد أي سجلات مماثلة توضح ضرائب "البدو" أو زكاتهم؟ من غير المعقول الافتراض أن الجهاز التنفيذي لدى الحاكم كان منظما للغاية عندما تعلق الامر بالاحتفاظ بسجلات "ضرائب الحضر"؛ ومهملا للغايه فقط حين تعلق الامر بسجلات "ضرائب البدو".

على العكس فإن قرب مركز تحصيل ضرائب الحضر داخل الكويت – المدينة يجعله تحت إشراف الحاكم المباشر؛ لكن بعد جهات تحصيل ضرائب البدو المزعومة يجعله أمراً لازماً على الحاكم الاحتفاظ بسجلات مفصلة تضمن على الاقل أمانة وإخلاص محصليه؛ أين هذه السجلات؟

وكذلك حين تمتلئ كتب الرحالة الاجانب بتفاصيل وشروحات مملة عن طبيعة النظام الضرائبي الكويتي؛ أنواع الضرائب؛ مقدارها؛ طريقة تحصيلها؛ قيمتها السنوية للحاكم[٣٩]؛ لماذا لا تذكر شيئاً عن ضرائب البدو؟

هذا لا يعني على الاطلاق؛ أن "البدو من القبائل الرحل" لم يمثلوا موردا ماليا لحاكم الكويت؛ على العكس؛ فقد دفعوا الكثير في صورة "رسوم جمركية"؛ لكن هذه ضريبة "تطوعية": يختار

٣٧ – احمد عبدالعزيز المزيني؛ مصدر سابق؛ ص٦٤.
رغم أن الدكتور المزيني قد تكبد جهد كتابة كتاب كامل عن النظام الضرائبي في الكويت قديما وحديثا؛ لكنه في جزئية "ضرائب البدو"؛ لم يستطع الاستشهاد بأي مرجع تاريخي الا كتاب عبدالعزيز حسين الذي سبق تفنيدنا له؛ ثم يبدو أن هناك خلط ما بين ضرائب و زكاة البدو كرعايا تابعين للحاكم و ما بين الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها من الجميع "كويتيين؛ بدو؛ رعايا دول اخرى" والتي هي أبدا ليست دليل مواطنة.

٣٨– للاستزادة حول السجلات الرسمية التي احتفظ بها الحاكم عن ضرائب الغوص وغيره أنظر
احمد عبدالعزيز المزيني؛ مصدر سابق؛ ص ٣٨–٤٣. وكذلك أنظر
الشملان؛ سيف مرزوق. تاريخ الغوص على الؤلؤ في الكويت والخليج العربي ج ١. الكويت؛ ١٩٧٥. ص٣١٩.

٣٩– للاستزادة حول تفصيل الرحالة الاجانب في ذكر ضرائب أهل الكويت–المدينة وتجاهلهم "لضرائب البدو" أنظر
ج.ج لوريمر؛ دليل الخليج – القسم التاريخي؛ ج ٦؛ مطبعة حكومة قطر؛ ص ٣١٩٠–٣٢٨٦.

"البدوي" دفعها لحاكم المدينة التي يختارها لبيع بضاعته. هنا لابد من التفريق ما بين الرسوم الجمركية والتي هي رسوم استخدام المدينة كمركز تجاري فيدفعها الكويتي والاجنبي وما بين الضرائب و الزكاة التي يتحصلها الحاكم من مواطنيه فقط.

فالبدو من البصرة الى نجد اختاروا الكويت كمركز لبيع بضاعتهم لتميزها بنظام "المسابله" الذي يوفر نوع من التسهيلات الائتمانية "البيع بالاجل"؛ إضافة لإنخفاض مقدار الرسوم الجمركية في الكويت عن غيرها من المدن؛ مما جعلهم يفضلون الكويت كنقطة بيع[٤٠]؛ لكن دفعهم لهذه الرسوم ليست على الاطلاق دليل مواطنة؛ اذ أن حتى الاجانب من مواطنين الدول الاخرى دفعوها؛ بما فيهم رعايا الحكومة البريطانية؛ ثم انها لا تفرض الا في مناسبة تحقق الواقعه المنشئة للضريبة "دخول البضاعة الى الكويت – المدينة"؛ فليست أبدا دليل مواطنة.

ثم تبرز "إشكالية" أخرى؛ الضريبة الوحيدة التي دفعها البدو لحاكم الكويت هي "ضريبة الودي"[٤١]؛ وهي ضريبة مفروضة فقط على البدو والاجانب من رعايا الدول الاخرى معا؛ ومستثنى منها تماما سكان الكويت – المدينة؛ هذا التمييز الضريبي يضع "البدو" في موضعهم الطبيعي: اغراب.

ثم انه في حادثة تاريخية مشهوره؛ أن "ابن سعود" حاول اجبار "العوازم" رغم قدم استقرارهم في الكويت – المدينة و الكويت – الامارة على دفع الزكاة[٤٢]. رغم فشله في ذلك الا أن هذه الحادثة تدفعنا للتأمل بموقف باقي القبائل والتي على نقيض "العوازم"؛ امتازت بتنقلها الدائم بين أراضي "ابن سعود" والكويت؛ هل كانت تستطيع معاداه "ابن سعود" القوي ودفع الزكاة لحاكم الكويت؟

واقعا الجميع يعجز عن إيجاد دليل تاريخي واحد يثبت دفع العشائر البدوية للضرائب؛ من هذا نستطيع استنتاج أن القبائل البدو الرحل لم تكن يوما خاضعه لحاكم الكويت والا لاخضعها لنظامه الضرائبي كما فعل غيره من حكام شبه الجزيرة العربية.

* * *

٤٠ – فضل "البدو" من البصرة الى نجد؛ استخدام سوق الكويت على غيره من الاسواق لهذه المميزات؛ أنظر المنصور؛ عبدالعزيز. دراسات في تاريخ الكويت "الكويت وعلاقاتها بعربستان والبصرة ١٨٩٦-١٩١٥". الكويت: ذات السلاسل؛١٩٨٠. ص٢٩.

٤١– تتفرد هذه الضريبة عن غيرها بكونها تفرض على "الغريب"؛ أكان بائعا ام مشتريا؛ يدفعها في حالة استخدامه الكويت – المدينة كمركز تجاري؛ بذلك هي تختلف عن رسوم الجمارك الاعتيادية التي يدفعها ايضا لادخال "السلع" الى المدينة. أنظر

احمد عبدالعزيز المزيني؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٦٩.

٤٢– عبدالعزيز الرشيد؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٢٣٧.

في خلاصه القول إني أنفي عن البدو الرحل مواطنتهم لاسباب: تغييرهم المتكرر لولائهم السياسي والعسكري حسب الظروف السياسية؛ مشاركتهم في المعارك كانت دائما مشروطة اما بشرائهم بالمال أو اغراؤهم بغنائم وسبايا؛ استغلالهم أحيانا كعنصر غريب أجنبي ضد أهل البلد الاصليين؛ عدم قيامهم بواجبات المواطنة وعلامات الخضوع والولاء للحاكم ممثله في الضرائب "الزكاة".

الفصل الثاني

إغراق وطن: التغيير المنهجي لديمغرافية النسيج الاجتماعي الكويتي



الان بعد ان حيدنا أية شرعية للبدو الرحل أو هويه وطنية تأصلهم في المجتمع الكويتي قبل الاستقلال؛ نناقش التناقض الأساس: كيف اصبح الغرباء البدو يألفون أكثرية مجتمعية؛ بينما أهل البلد الاصليين انكمشوا الى أقلية. بداية لابد من قراءة تحليلية لنتائج إحصاء ١٩٥٧ للاطلاع على تركيبة القوى الاجتماعية الكويتية في ذلك الوقت[٤٣].

في عام ١٩٥٧ وقف عدد سكان الكويت عند ٢٠٦٤٧٣ نسمة؛ منهم ١٠٤٥٥١ نسمة (٥٠٪) داخل المدينة؛ ٢١٣٧٨ نسمة (١٠٪) في ضواحي العاصمة؛ ١٤٧٨٤ نسمه (٧٪) في حولي والجابرية والنقرة[٤٤]؛ مما يعني ان نسبة سكان الكويت – العاصمة وضواحيها بلغ ٦٧٪ من اجمالي عدد السكان؛ وحازت بقية التجمعات الحضرية في قرى الكويت على نسبة لا يستهان بها؛ اذ ان مجموع سكان قرى فنيطيس؛ الفنطاس؛ بوحليفة؛ الفحيحيل؛ الشعيبة[٤٥]؛ الجهراء[٤٦] بلغ ١٥٧٣٩ نسمة (٨٪)؛ وحازت مدينة الاحمدي ذات الخليط الحضري–البدوي العامل في شركة

٤٣- أنظر نتائج تعداد سكان الكويت لعام ١٩٥٧ المنشور في الكويت اليوم عدد ٢١١؛ السنه الخامسة ص٩، أو انظر الملاحق

٤٤ –رغم أن أول من سكن المنطقة ولفترة قصيرة هو "حولي العازمي"؛ الا أن المنطقة كانت "حضرية" بالكامل؛ اذ انقسمت قرية حولي والنقرة الى حولي شرق وحولي جبله يفصل بينهم شعيب.

فيعدد ايوب حسين الايوب في كتابه "حولي قرية الانس والتسلي" أسماء سكان المنطقة على النحو التالي:

"اما جهه شرق حولي فان معظم البيوت فيها قد استملكتها او استأجرتها عائلة القناعات...؛ وقد شاركهم السكن في (شرق حولي) الكثير من العائلات الكويتية سواء بالتملك أو الإيجار ومنهم على سبيل المثال لا الحصر بيت المنير؛ بيت الباتل؛ (وهم من اوائل المؤسسين)؛ بيت الجويدان؛ بيت علي بن عيسى؛ بيت المجاوب؛ بيت الحساوي؛ بيت المزيد؛ بيت الشايجي؛ بيت الرشود؛ بيت الرخيص؛ بيت العواد؛ بيت هزاع؛ بيت العصفور؛ بيت بن جيران؛ بيت القطان؛ بيت الهاشم؛ بيت باقر؛ بيت جمال؛ كما وفي شرق حولي منازل وأرضين ومزارع للشيخ عبد الله الجابر الصباح والشيخ عبد الله الخليفة الصباح والشيخة موضي المبارك الصباح؛ ومزرعة ابن عويد وغيرهم. اما جهه جبلة حولي فسكنتها عوائل: بيت مدوه؛ بيت ابراهيم المضف؛ بيت حمد الرشيدي؛ بيت اولاد علي العبدان؛ بيت سليمان العتيبي؛ بيت سعود بن صعيليك؛ بيت موسى المزيدي؛ بيت بودي؛ بيت محمد بن سليمان؛ بيت بن عقاب؛ بيت حماده؛ بيت ابل؛ بيت الرجيب؛ بيت المباركي؛ بيت العميم؛ بيت الرويح؛ بيت الشرهان؛ بيت بوربيعان؛ بيت الخبيزي؛ بيت الحاج علي؛ بيت الخشرم؛ بيت المساعيد؛ بيت عبدالرحمن البحر؛ بيت مساعد البدر؛ بيت الرشيدان؛ بيت محمد بداح؛ بيت عبدالعزيز اعويد؛ بيت الفصام؛ بيت الرشود؛ بيت الساير؛ بيت الصانع؛ بيت الثويني؛ بيت حجي علي؛ بيت السداني؛ و غيرهم" . أنظر

الايوب؛ ايوب حسين. حولي قرية الانس والتسلي (من حصيلة الذكريات قبل الخمسينيات). الكويت: مطبعة حكومة الكويت؛ ١٩٨٧ . ص٤٨

٤٥- للاستزادة حول غلبة الوجود الحضري في قرى الفنطاس؛ بوحليفة؛ الشعيبة؛ الفحيحيل في تلك الفترة أنظر بحث خالد المبيلش "العوائل الكويتية في الاحياء والقرى القديمة" حيث يورد لوائح باسماء ساكنين القرى الكويتية؛ ورغم الغالبية "الحضرية" في تلك المناطق فلابد من الاقرار بوجود قبلي خجول كما يوضحه بحث المبيلش.

٤٦- قرية الجهراء كان يغلب عليها الطابع الحضري النجدي الى أن جاءت الهجرات المتتاليه من قبائل العراق في الستينيات وما تبعها؛ اذ في كتابه القيم "قرية الجهراء القديمة" يعدد "متعب السعيد" عوائل وسكان الجهراء كالآتي: المزارع واصحابها: الشياب لاصحابها السعيد؛ القنيعرية لصاحبها جاسم عبداللطيف السعيد؛ البريمة لصاحبها سليمان صالح السعيد ومن ثم مطيران الحبشي؛ خربقا لصاحبها عبدالرحمن الهدة؛ نبصة لصاحبها مبارك العيار؛ رحية لصاحبها ثابت الحبشي؛ شريم لصاحبها مبارك حمد السعيد؛ السيد لصاحبها خلف النقيب؛ البدر لصاحبها سليمان البدر؛ الكوح لصاحبها احمد عثمان الكوح؛ الامراء لصاحبها فهد عبداللطيف السعيد؛ البسام لصاحبها عبدالمحسن

نفط الكويت المحدودة على ٧٢٨٠ نسمه (٣٪) من اجمالي عدد السكان؛ بينما شكلت النسبة الباقية (٢٢٪) من البدو الرحل سواء في البادية و في عشيش البلدية او في اماكن استقرارهم في خيطان؛ السالمية؛ جليب الشيوخ؛ الفروانية وغيرها.

جوهرية إحصاء ١٩٥٧ تكمن في توقيته؛ فالإحصاء الذي جاء عشية الاستقلال هو الوحيد القادر على إعطائنا صورة حقيقه لتكوينات المجتمع الكويتي المتجانس قبل الاستقلال وبالتبعية قبل الهجره المنظمة للقبائل السعودية والعراقية و " العجم".

نستطيع اشتقاق التالي من نتيجته:

- **شكل الحضر والتجمعات الشيعية في الكويت- العاصمة وفي الاستقرارات القرية " الجهراء؛ الفنطاس؛ بوحليفة؛..." إضافة لعريب الدار وفخوذ القبائل المتحضرة داخل السور النسبة الاكبر من سكان الكويت بنسبة ٧٥٪.**
- **لم يشكل البدو الرحل اكثر من ٢٢٪ من سكان الكويت.**
- **شكل الخليط البدوي-الحضري في مدينة الاحمدي النفطيه ٣٪ من سكان الكويت.**

توضيح جانبي لكن اساسي:

الجدل بان هذا الإحصاء وما بعده من إحصاءات لم يكونوا من الدقة؛ بحيث يشمل البدو

البسام؛ المانع لصاحبها ابراهيم سليمان المانع؛ العريفان لاصحابها مجبل وسليمان وعلي ناصر العريفان؛ اللافي لصاحبها لافي فهد اللافي؛ بن عويشير لصاحبها سالم العويشير؛ الرجعان لصاحبها مزيد الرجعان؛ صباح الاحمد لصاحبها الشيخ صباح الاحمد الصباح؛

كما ان العوائل التي شكلت غالبية سكان القرية شملت اضافة لما سبق كلا من البدر؛ التويجري؛ الساير؛ السرحان؛ الصبيح؛ الغملاس؛ الفلاح؛ المخيزيم؛ المرزوق؛ المشعان؛ الموسى؛ النصار؛ النقيب؛ الوزان؛ ابو ظهر؛ ابو بطن؛ الاحمدي؛ الاصيمع؛ الامير؛ البحر؛ البديوي؛ البراك؛ البسام؛ البشر؛ البصري؛ البعيجان؛ البناق؛ الثلاب؛ الجاسر؛ الجالد؛ الجديع الغانم؛ الحرثم؛ الجريد؛ الجروان؛ الجفيشر؛ الجنوبي؛ الحبشي؛ الحريدي؛ الحزام؛ الحليل؛ الحمازي؛ الخرشان؛ الخليفي؛ الدوسري؛ الذويخ؛ الرميح؛ الزمامي؛ الزكري؛ الرهيط؛ الزومان؛ السطام؛ السعدي؛ السعيد؛ السلامة؛ السميري؛ السهلي؛ السنيدي؛ السواجي؛ السيف؛ السويلم؛ الشمالي؛ الصامل؛ الصانع؛ الصريخ؛ الصعب؛ الصلال؛ الصهيبي؛ الصياح؛ الطاحوس؛ الطويرش؛ العبدالهادي؛ العامر؛ العبيد؛ العجيمان؛ العريفان؛العريني؛ العطا الله؛ العفاسي؛ العمير؛ العلي؛ العون؛ العيار؛ العيسى؛ الغصاب؛ الفراج؛الفراع؛ الفرتاج؛ الفرج؛ الفضل؛ الفهيد؛ الفوزان؛ الفيروز؛ القبة؛ القشعان؛ القصير؛ الكوح؛ اللافي؛اللميع؛ المانع؛ المحارب؛ المحزم؛ المحيسن؛ المريف؛ المدالله؛ المذكر؛ المسانع؛ المشاري؛ المصيريع؛المطوطح؛ المطيران؛ المعترم؛ النجار؛ النصرالله؛ النفال؛ النويهض؛ الهده؛ الهولان؛ الوزق.

ومن نافلة القول أن اغلب هولاء العوائل حضرية أو تحضرت. أنظر

السعيد؛ متعب ، قرية الجهراء القديمة. الكويت. ١٩٩٢. ص٥٤-٧٩.

أنظر كذلك ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٧٠؛ حيث يحصر سكان الجهراء الدائمين بذوي أصول نجدية و عدد من تجار الكويت إضافة لاقارب النقيب فقط.

لترحلهم المستمر هي حجة لا تعكس الا فهم ناقص وجهل فاضح لآلية وطبيعة معيشة هولاء البدو في تلك الفترة؛ فرغم ارتحالهم الدائم؛ الا ان المنطق يدلل أن تنقل هولاء البدو كان دائما الى بقع جغرافية معينة تمتاز بالماء وتوفر كلأ الرعي؛ وبالتالي فان هذه البقع الجغرافية كانت دائما معرفة لدى السلطات ومن البديهي انها احصت المقيمين فيها.

ثم أن مساحة الكويت - الامارة لم تكن بهذا الحجم الهائل الذي يعرقل احصاء ساكنيها؛ إضافة الى أن هذا التعداد لم يجري ما بين ليلة وضحاها وانما استغرق وقت في اعداده؛ بالتالي فان أي جماعة بدوية ذات ارتباط عضوي حقيقي بالكويت - المدينة كانت بالتأكيد سيصلها خبره وبالتالي تشارك فيه.

لكن بعد نصف قرن على هذه الاحصائية؛ نجد أن الأقلية التي لا تتجاوز ٢٢٪ تضخمت لتصل الى اكثر من ٥٢٪ [٤٧].

ورغم أن نسبة النمو السكاني الطبيعي للكويت تبلغ ٢,٤٤٪ [٤٨] الا انها وبسبب عمليات التجنيس السياسي تضخمت لتبلغ نسبة النمو السكاني الحقيقي ١٧٪ سنويا في الفترة مابين ١٩٥٧-٢٠٠٥ [٤٩]. عمق الثغرة الحسابية مابين نسبة النمو السكاني الحقيقي والطبيعي يدلل على حجم عمليات التجنيس خلال الفترة المذكورة.

اذ شهدت الاعوام مابين ١٩٦٥-١٩٧٠ تجنيس ٢٩٥٢٩ شخص؛ أي انه في ٥ اعوام فقط تم تجنيس ما نسبته توازي ١٧٪ من المواطنين الكويتيين حسب احصاء ١٩٦٥؛ وشهدت الاعوام ١٩٧١-١٩٨٠ تجنيس ٧٧١٣٩ شخص؛ أي انه تم تجنيس ما نسبته ٢٢٪ من المواطنين الكويتيين حسب احصاء ١٩٧٠ في ٩ اعوام فقط؛ وشهدت الاعوام ١٩٨١-١٩٨٨ تجنيس النسبة الاكبر

٤٧- إحصائية مجلس الوزراء حول أعداد الناخبين حسب توزيعهم الاثني بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٧؛ نشرت في صحيفة الراي بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٠٨.

و ان كانت هذه الاحصائية تدلل على أعداد الناخبين "البدو" فانها بالتاكيد لا تعكس اجمالي عددهم؛ اذ أن كثير من "البدو" المتجنسين حديثا لا يحق لهم الانتخاب بعد؛ و العديد منهم اختاروا عدم حمل اسم القبيلة الاخير في مستنداتهم الرسمية؛ فلا تشمل هذه الاحصائية هاتين الفئتين؛ فارى أن نسبتهم أعلى بقليل من المنشورة وربما تقف ما بين ٦٠٪ و ٦٥٪؛ وعلى العموم هذا ما تصرح به وتدعيه فعاليات بدوية.

٤٨- أنظر

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2007). World Population Prospects: The 2006 Revision, Highlights, Working Paper No. ESA/P/WP.202

٤٩- أنظر مقال محمد حمود الهاجري. "التجنيس الجائر" . القبس؛ عدد ٢٠٠٨/١/٥.

في الديمغرافيا؛ يحسب "النمو السكاني الطبيعي" بطرح عدد الوفيات من عدد الولادات خلال فتره معينة (عادة سنة) بينما نسبة "النمو السكاني الحقيقي" تشمل أيضا عوامل اخرى؛ كالهجرة.

عادة في الدول المستقرة سكانيا فان النسبتين تكادان تكونان متساويتان؛ في حالة الكويت فان الفرق الواسع ما بينهم ينجح في تبيان مفاعيل التجنيس العشوائي في الفترة المعنية.

اذ جنس ١١٣٦٠٩ شخص أي مانسبته ٢٠٪ من المواطنين الكويتيين حسب احصاء ١٩٨٠ في ٧ سنوات فقط[٥٠].

وبذلك شكل المجنسون البالغ عددهم ٢٢٠٢٧٧ شخص الى العام ١٩٩٠ مانسبته ٢٧٪ من اجمالي عدد الكويتيين البالغ ٨٢٦٥٨٦ شخص حسب احصاء ١٩٩٠ [٥٠].

ثم انه بمعدلات الانجاب العالية لدى المستوطنين الجدد؛ نستطيع افتراض أن الكويت اصبحت الان (٢٠١٠) النموذج الاول عالميا؛ لدولة يتغلب المتجنسون فيها عدديا على سكان البلد الاصليين.

هذا الاستيطان المتدفق "influx" لمهاجرين غرباء لا يرتبطون بأي رابطة مع المجتمع الاصلي ساهم بتمزيق أواصر هذا المجتمع وكسر لحمته الداخلية "سنناقش هذا تفصيلا في الفصل الثالث؛ وكذلك مره أخرى ومن جانب آخر في الفصل الخامس".

دوافع السلطة وراء هذا التغيير المنظم لديمغرافية الكويت تعددت وإن اتفقنا انها سياسية؛ فمن جانب فإن السلطة عندما لم تستطيع مواجهة العناصر الوطنية في مجالس الامة المتعاقبة؛ وعقب فشل سلاح التزوير في ١٩٦٧؛ ارتأت التجنيس كوسيلة لتغيير تركيبة مجلس الامة وإدخال عناصر فداوية يسهل قيادتها؛ فأغرقت السلطة الدوائر الانتخابية بمجنسين جدد فتضخمت جداول الناخبين في ١٩٧١ الى ضعف عددهم في ١٩٦٧ (٢٠ الف ناخب في انتخابات ١٩٦٧ مقابل ٤٣ الف ناخب في انتخابات ١٩٧١)[٥١]؛ وهو ما دفع العناصر الوطنية من التجار والتجمع الوطني "جاسم القطامي" على مقاطعة انتخابات ١٩٧١ احتجاجا على العبث بجداول الانتخابات وقضايا التجنيس[٥٢].

ومن جانب آخر فإن بعض الشيوخ استخدموا التجنيس كسلاح في الصراع الداخلي بينهم؛ الشيخ "جابر العلي" جنس فخوذ كاملة من "العجمان" الذين جلبهم مباشرة من "نجران" لاستخدام ممثليهم في المجلس من أجل الضغط في اتجاه تعيينه كولي عهد. في تلك الفترة انتشرت مقولة شهيرة تقول: "البلد نجران و الكفيل عجران".

٥٠- جميع هذه الارقام مأخوذة من ارقام رسمية؛ أنظر
المجموعة الاحصائية في ٢٥ سنة؛ عدد خاص؛١٩٩٠؛ ص٤٠؛ وزارة التخطيط.
٥١- أنظر
النفيسي؛ عبدالله. الكويت: الراي الاخر. لندن: طه للنشر؛ ١٩٧٨؛ ص٢١٣.
٥٢- أنظر الكويت من الدولة الى الامارة؛ الدكتور احمد الخطيب يتذكر؛ الجزء الثاني "خضنا الانتخابات ضمن جبهة عريضة امتدت من رئيس غرفة التجارة الى رئيس اتحاد العمال" الحلقة الثانية. الجريدة؛ ٢٠٠٨/٩/٢.
وأنظر كذلك صالح السعيدي. "القوى السياسية في الكويت:القوميون العرب من الانجاز الى التفتت..والتلاشي(١)". القبس؛ عدد ٢٠١٠/٣/٨.

ويتردد في بعض الاوساط رأي أن التجنيس كان لاسباب سيادية: لاجل زيادة عدد السكان للحصول على الاستقلال وعضوية الامم المتحدة.

أميل لتسخيف هذا القول لعدة أسباب منها؛ أن التجنيس استمر بعد الاستقلال ليصل في الفترة ما بين ١٩٦٥–١٩٨٨ الى ٢٢٠ الف مجنس؛ أن العديد من الدول حازت على استقلالها وعضوية الامم المتحدة في نفس الفترة التاريخية رغم ان عدد سكانها كان مقارب أو أقل احيانا من عدد سكان الكويت "تونقا؛ مالطا؛ جزيرة قريندا؛ دولة سامو".

ثم إن رفض الامم المتحدة لعضوية الكويت طيلة أعوام كان رفض غير مسبب ونتيجة فقط للفيتو السوفيتي المرتبط بموقف حليفه "عبدالكريم قاسم"؛ فما أن تغير النظام العراقي حتى تلاشى الفيتو السوفيتي وحصلت الكويت على العضوية.

* * *

هذه الصدمات التدفقية الضخمة؛ والمتتالية؛ لمهاجرين اجانب؛ في فترات زمنية قصيرة؛ غيرت وللابد الوجه الحضاري المشرق لكويت الستينيات. بالتجنيس العشوائي تدفقت موجات متعاقبة من جحافل المستوطنين الجدد من غير وجه حق؛ من غير ارتباط سابق بهذه الارض؛ من غير فهم للثقافة الكويتية؛ من غير احترام للعادات والتقاليد الكويتية؛ استبدلوا تسامح أهل الكويت الاصليين باسلام متطرف نابع من قساوة البيئة الصحراوية؛ جفاف صحرائهم أتلف اللهجة الكويتية الجميلة؛ ثم إن ذكرى الغزو العراقي الغاشم ليست ببعيدة حين بان معدن الكثير؛ ولا ذكرى حشود العراق عام ١٩٩٤ حين اصطفت السيارات في طوابير طويلة على المنافذ الجنوبية هروبا ببعيدة.

* * *

لكن لحضة!...عند الحديث عن المواطنة يظهر جدل؛ أننا في الكويت جميعا "مجتمع مهاجرين"؛ جميعنا هاجر الى الكويت في مرحلة تاريخية أو أخرى؛ لماذا ضرب "البدو" على تأخر وصولهم؟ أية أفضلية تمنحها أسبقية "الحضر" في هذا المقام؟

لكن هذا استغفال واضح؛ مغالطة صريحة.

نعم جميعنا مهاجرين؛ لكن بالطبع لسنا سواء؛ بالتأكيد لسنا سواء

هل يستوي من بنى الكويت قديما بمن جاء راكضا ليتنعم بثروتها بعد النفط؟

ليسوا سواء من أحب الكويت وأهلها أيام الفقر؛ من أحبها بفقرها ومبانيها الطينية وشظف عيشها؛ بمن جاء لاهثا طمعا في ثروتها. ليسوا سواء!

ليسوا سواء من حارب و دافع عن الكويت بمن جائها غازيا؛ بمن حارب ضدها؛ هل يستوي من يفخر بمبارك الكبير بمن يفخر بعبدالعزيز الرشيد؟ هل يستوي من يفخر بفيصل الدويش بمن يفخر بشيوخنا آل صباح؟

لا والله لا يستوون!

حتى في الموروث الاسلامي مع الفارق؛ رغم أن الاسلام يجب ما قبله؛ فُرق بين المسلمين على قاعدة السبق الى الاسلام؛ ففضل أهل بدر عن غيرهم؛ و فضل المهاجرين عن مسلمي الفتح؛ حتى قسمهم عمر بن الخطاب "رضى الله عنه" في طبقات على قاعدة الاسبقية في الدواوين الشهيرة.

لما دين العدالة والمساواة فرق بين المسلمين على قاعدة الاسبقية؛ فاحتفظ بمكانه خاصة للسابقين الى الاسلام تقدير لدورهم في بناء الدولة – الدين؛ فإن طروحتنا ليست بالصارخة عندما نضع الفاصلة بين من بني الكويت قديما بمن جائها لاحقا؛ بين من حب الكويت لذاتها بفقرها ومن جاءها ليقبض راتباً و بيتاً... وقرضاً؛ ليسوا سواء!

الفصل الثالث

روما تسقط من جديد:

الكويت تغرق في رمال الصحراء

المحور الأول: القادمون الجدد، قادمون سياسيا

المحور الثاني: المفعول الاجتماعي الثقافي لسياسات التجنيس

المحور الثالث: لنصنع بعض النقود.. لكن هل نجيد الحساب



"أصبحت الكويت أكبر منطقة جذب لسكان البادية في الجزيرة العربية؛ وبذلك تزايدت أعداد البدو بشكل ليس له نظير؛ لكن هؤلاء لم يسهموا في دفع عجلة التحضر والنمو في المجتمع الكويتي؛ لان خبرات الصحراء لا تتماشى واحتياجات الكويت الحديثة"

ليلى السبعان؛ تطور اللهجة الكويتية: دراسة وتحليل

كما اشرنا؛ سياسة التجنيس الحكومية أدت لتضخم نسبة "البدو" في الكويت؛ هذا التضخم أدى الى تعاظم نفوذهم وتأثيرهم؛ هذا الفصل يطمح لتناول آثار هذا النفوذ في مجالات عدة.

هذا الفصل من ثلاث محاور؛ ابدأ بتناول تصاعد النفوذ البدوي سياسيا؛ ومن ثم آثار هذا الصعود السياسي؛ ثم أتطرق في المحور الثاني للمفاعيل الثقافية – الاجتماعية لسياسات التجنيس العشوائي؛ ثم أختم بمحاولة استكشاف فيما اذا استطاع "البدو" تحويل نفوذهم السياسي الى مكاسب اقتصادية.

المحور الاول:
القادمون الجدد؛ قادمون سياسيا![٥٣]

اذا افترضنا أن النفوذ السياسي لاي جماعة اجتماعية يتمثل؛ الى نحو ما بمقدار تمثيلهم السياسي بالمجلس التشريعي فاننا نستطيع استنتاج أن تعاظم النفوذ السياسي "للبدو" في نصف قرن كان ملحوضا.

فحين كان عدد النواب البدو في أول انتخابات تجرى لمجلس الامه عام ١٩٦٣ لا يتعدى ١٨ عضو؛ فان سياسة التجنيس العشوائي عملت على زيادة عددهم تباعا؛ فقفز العدد الى ١٩ عضو بانتخابات ١٩٧١؛ ومن ثم ٢٢ بانتخابات ١٩٧٥؛ ثم جاء تعديل الدوائر لعام ١٩٨٠

٥٣- في هذا الفصل؛ استعنت بقاعدة بيانات الدكتور "**Michael Herb**" الخاصة بتتبع الحياة السياسية الكويتية منذ الاستقلال. أنظر

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved February 18, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

باستخدام هذه القاعدة البيانية قسمت النواب في جميع المجالس النيابية إثنيا الى مجموعاتهم الاجتماعية المختلفة؛ وكذلك استخدمتها مره اخرى لتحديد الهوية الإثنية لمقدمي الاستجوابات السياسية منذ الاستقلال الى ٢٠١٠. و بالتالي خلصت الى الإحصائيات التي ذكرتها في هذا الفصل.

نتيجة رغبة السلطة العتيدة في كبح جماح المعارضة التقليدية "الحضرية" وكذلك لظروف الحرب العراقية – الايرانية التي جعلت السلطة ترغب في لجم النفوذ الايراني المتزايد فتضخم عدد النواب "البدو" في انتخابات ١٩٨١ الى ٢٧ نائب؛ وهو أعلى عدد استطاع البدو الحصول عليه؛ اذ تراوح عددهم في المجالس التشريعية في فترة ١٩٨٥-٢٠٠٩ ما بين ٢٦ و٢٤ نائب؛ وحتى قانون تعديل الدوائر الى خمس دوائر لم يغير عدد النواب البدو فظل العدد يراوح الخمسة والعشرين نائب.

لكن هذا التضخم بالنفوذ السياسي مرجعه ليس الى الزيادة العددية للنواب البدو في مجلس الامه فحسب؛ وانما يرجع ايضا الى نزعة المعارضة والتطرف السياسي لدى نوابهم؛ فقد بدأت هذه النزعة في الظهور على استيحاء؛ لدى نواب البدو لاول مره مع مجلس ١٩٨٥ بظهور نواب مثل "مبارك الدويلة" (رشيدي / اخوان مسلمين)؛ "احمد الشريعان" (ظفيري / العمل الشعبي لاحقا)؛ لكن حتى هولاء النواب في مرحلة الثمانينيات لم يقودوا المعارضة بقدر ما إنقادوا خلف المعارضة "الحضرية".

لكن مرحلة ما بعد التحرير وعودة الديمقراطية بمجلس ١٩٩٢ شهدت انتقال المعارضة فعليا الى ايدي "البدو"؛ فخلال الفترة مابين ١٩٦٣-١٩٨٥ (٢٢ سنة) قدم البدو أو شاركوا بتقديم ثلاث استجوابات فقط[٥٤]. لكن الفترة مابين ١٩٨٥-٢٠١٠ (٢٥ سنة) شهدت تقديم البدو أو المشاركة بتقديم مامجموعه ٢٨ استجواب.

ومن مجموع ٣٧ استجواب قدمت في فترة ١٩٩٢-٢٠١٠ (١٨ سنة)؛ قدم البدو أو شاركوا بتقديم ٢٥ استجواب (٦٧٪)؛ بينما اكتفى "الحضر" بتقديم أو المشاركة بتقديم ١٣ استجواب (٣٥٪)؛ وتقديم "الشيعة" أو المشاركة بتقديم ٧ استجوابات (١٩٪) في هذه الفترة[٥٥].

٥٤- شارك ناصر صنهات العصيمي (عتيبي / مستقل) باستجواب وزير العدل خالد الجسار مع النواب حمد العيار و سليمان الذويخ على خلفية ضياع ملفات الوزارة عام ١٩٦٨ واكتفى المجلس بالمناقشة بدون طلب تشكيل لجنة تحقيق؛ وقدم خليفة طلال الجري (عجمي / مستقل) عام ١٩٨٢ استجواب منفرد لوزير الصحة عبدالرحمن العوضي بشان العلاج بالخارج؛ و تم تحويله للمحكمة الدستورية؛ وشارك خالد جميعان (عازمي / مستقل) باستجواب وزير الشئون الاجتماعية والعمل حمد الرجيب عام ١٩٨٣ مع النواب مشاري العنجري و خالد سلطان بن عيسى على خلفية تجاوزات مزعومة في توزيع وحدات سكنية وتم سحب طلب مناقشة الاستجواب من قبل مقدميه قبل مناقشته.

٥٥- ٥ من ٧ استجوابات "شيعيه" هي استجوابات فردية لحسين القلاف أغلبها لم تصل لنتيجة أو لم تناقش أساسا؛ و٦ من ١٣ استجواب "حضري" هي استجوابات لوليد الطبطبائي مجملها بمشاركة نواب"بدو" ماعدا استجواب الوزير المعتوق حيث شاركه تقديمه النائب السلفي علي العمير.

اذا هذه الاحصائيات لا تعكس الصورة كاملة؛ فعدد كبير من الاستجوابات التي قدمها "حضر" أو "شيعه" هي استجوابات عبثية؛ ثانويه؛ لم يأخذها احد بجدية؛ لذلك فإن نواب المجموعة الاجتماعية "البدوية" وحدهم كان لهم القدر الاكبر من الاستجوابات ذات الوزن السياسي في الفترة المذكورة.

اما على صعيد المنصب الوزاري؛ فلم يدخل "بدوي" التشكيل الوزاري منذ الاستقلال الى أن كسر خالد جميعان "عازمي" هذا التقليد في مجلس ١٩٨٥؛ فاصبح أول وزير "بدوي"؛ هذا التوزير يعكس حالة القلق الحكومية من تصاعد حالة المعارضة الشعبية في مجلس ١٩٨٥ فارتأت الاستناد الى القاعدة النيابية العازمية (٦ نواب).

بعدها أصبح العرف السائد هو وزير "عازمي" في كل وزارة تشكل؛ وبدأ عدد الوزراء "البدو" في الزيادة مع كل تشكيل وزاري فبلغ الثلاث وزارات لاول مره في وزارة ١٩٩٦ بتوزير ضيف الله شرار "مطيري" و عبدالله راشد الهاجري "قحطان وبني هاجر" إضافة الى عبدالمحسن المدعج "عازمي"؛ وصعد العدد الى الاربع وزارات لاول مره في تشكيل ١٩٩٩؛ اذ تولى عيد هذال "رشيدي" وزارة الاشغال العامة و سعد بن طفله "عجمي" وزارة الاعلام ومحمد ابطيحان الدويهس "عازمي" وزارة التخطيط؛ بينما ظل ضيف الله شرار "مطيري" محتفظا بوزارة الدولة لشئون مجلس الامة و مجلس الوزراء؛ الا أن هذا العدد بدأ في التراجع مع بداية الالفية الجديدة ليصبح ٣ وزراء في تشكيلة مجلس الوزراء لعام ٢٠٠٠؛ وزيران في تشكيل ٢٠٠١؛ وزير واحد في الفترة مابين ٢٠٠٣–٢٠٠٦ (ضيف الله شرار القوي)[٥٦]؛ ليعود بعدها للصعود تدريجيا مره اخرى.

حتى عام ٢٠٠٨؛ حين ظهر تقليد منح وزارة للقبائل الاربع الكبيرة "العوازم؛ الرشايدة؛ العجمان؛ مطير" في محاولة لكسبهم الى صف الموالاة؛ فتولى حسين الحريتي "عازمي" وزارة العدل والاوقاف والشئون الاسلامية وتولى بدر الدويلة "رشيدي" وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وتولى علي البراك "عجمي" وزارة الصحة بينما تولى محمد العليم "مطيري" وزارة الكهرباء والماء؛ وفي التشكيل الوزاري الاخير ٢٠٠٩؛ تولى بدر الشريعان "عازمي" وزارة الكهرباء والماء و محمد العفاسي "مطيري" وزارة الشئون الاجتماعية والعمل و محمد البصيري "عجمي" وزارة المواصلات وشئون مجلس الامة؛ واذ لم تجد الحكومة وزارة مناسبة لوزير

٥٦- يلاحظ أن في الفترة مابين ٢٠٠٣-٢٠٠٦ استغنت الحكومة عن الوزير العازمي التقليدي؛ واستعاضت بالوزير "ضيف الله شرار" وتحالفاته القبلية الواسعه عن الغطاء العازمي التقليدي؛ ويلاحظ أن عودة الوزير العازمي "عبدالله المحيلبي" للحكومة في ٢٠٠٦ يترافق مع أفول نجم شرار في السياسة المحلية ومن ثم الاستغناء عن خدماته اواخر ٢٠٠٦.

"رشيدي" فانها قامت بدلا عن ذلك بترشيح جسار الجسار "رشيدي" كعضو معين في المجلس البلدي ٢٠٠٩ [٥٧] [٥٨].

اما على ساحة العمل النقابي فقد عمل التفوق الكمي "البدوي" اولا؛ والانتخابات الفرعية ثانيا؛ على احكام السيطرة "البدوية" على أغلب القطاعات النقابية في الكويت؛ فأغلب نقابات موظفي الوزارات والهيئات الحكومية إضافة لنقابات العاملين بالشركات النفطية تقبع بأيدي "بدو" أو قوائم يغلب عليها الطابع "البدوي" الى حد كبير[٥٩]؛ كذلك التحالف الاخواني – البدوي ساهم في سيطرة " البدو" على اتحادات الطلبة الجامعية [٦٠].

اذا في حقبة ما بعد التحرير سيطر النواب والوزراء " البدو" على ساحة العمل السياسي المحلي بشقيه التشريعي والتنفيذي؛ لكن ماذا كانت نواتج هذه السيطرة؟

أولا: "الشواريعية" تغزو مجلس الامة:

ترافق صعود المد "البدوي" سياسيا مع انحلال تام ساد لغة الحوار والغوغائية وانتهاك الكرامات؛ هذا داخل مجلس الامة؛ اما خارجه فظهرت شخصية "النائب البلطجي".

شتائم مثل "أحط القندرة بحلجك"؛ "الوزير ضب مستلقي"؛ "وزير التوهان"؛ "حطبة الدامة"؛ "انت انسان حاقد؛ الكذب بشواربك"؛ "بيسري ولد بيسري"؛ " العن ابوك"؛ "الابن

٥٧- في جلسة مجلس الامة ٢٠٠٩ الافتتاحية؛ قام النواب "الرشايدة" الاربعه بالانسحاب من قسم الحكومة كرسالة احتجاج على عدم تعيين وزير "رشيدي" اسوة بباقي القبائل. بالعقلية "البدوية" التقليدية فإن فعل الحكومة يعد مهانة لا توازيها مهانة اخرى: تفضيل باقي العشائر البدوية عليهم؛ خصوصا اذ اخذنا بعين الاعتبار تحسس "الرشايدة" التاريخي من نظرة باقي القبائل لهم.

٥٨- مره اخرى استعنت بقاعدة بيانات "Herb" لعمل هذه الاحصائات عن الوجود "البدوي" الوزاري منذ الاستقلال.

٥٩- في خضم مناقشات قانون الخصخصة المعروض على مجلس الامة (ابريل ٢٠١٠)؛ ظهرت دعوات تطالب بأخذ رأي نقابات واتحادات العمال حول هذا القانون؛ هذا الكلام لا يصدر عن عاقل فإتحادات العمال والنقابات تحولت منذ فترة طويلة لجيتوات مغلقه لابناء قبائل معينة نتيجة للانتخابات الفرعية المجرمة؛ فلا رأي مهني متزن قد يخرج من هولاء؛ ما يجيدونه هو الغوغائية والصراخ العالي فزعة لابن القبيلة النائب؛ الذي هو أيضا يصرخ بالصوت العالي من الجهه الاخرى؛ وجميعهم من غير ذوي الاختصاص.

"في دولة اوروبية مثل المانيا؛ القانون يلزم حتى الشركات الخاصة على قبول عضوية ممثلين عن العمال في مجالس إدارات هذه الشركات؛ بالطبع هذه المانيا حيث يمثل العامل الأكفئ زملائه العمال؛ وليس العامل الذي لا يعرف انتظاما في الدوام و الذي تسلق قبليا على ظهور زملائه".

٦٠- ماعدا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرعي الولايات المتحدة وفرنسا و اتحادات طلبة الجامعات الخاصة.

"شهد العام ٢٠٠٩ أول محاولة لتشكيل قائمة "بدوية" تتنافس في انتخابات اتحاد طلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا؛ ذلك بفضل زيادة الوجود "البدوي" في الجامعة الخاصة نتيجة لسياسة البعثات الداخلية الحكومية".

المدلل المنخش ورا امه"[٦١] لم تشهدها قاعة عبدالله السالم البرلمانية الا تزامنا مع الصعود السياسي "البدوي"، و لا استغراب البتة أن القاسم المشترك بين هذه العبارات هو "بدوية" قائليها.

لكن لم يتوقف الامر عند لغة تخاطب متدنية، وانما ساد مناخ سياسي من التشكيك والاتهامات الفارغة، الفجور بالخصومة.

حين أثار النائب علي الراشد قضية "مزدوجي الجنسية" في انتخابات ٢٠٠٩ رد عليه مسلم البراك باتهامه بتلقيه رشوه حكومية في صورة مزرعة[٦٢]؛ حين وقف النائب خالد السلطان زعيم أكبر كتلة نيابية في مجلس ٢٠٠٨ (٥ نواب) ضد مشاريع الاستجوابات المتعاقبة روجت ضد هذا "السلفي المتدين" اتهامات بالمتجارة بالخمور؛ سعدون حماد اتهم النائبة رولا دشتي بالتنفع من مشروع "الفحم المكلسن" وردت عليه برفع قضيه جنح صحافة [٦٣]؛ وقف النائب علي العمير ضد الاستجوابات الاربع في ٢٠١٠ فروج انه يسعى للوزارة؛ النائب مرزوق الغانم تصدى وبحدة للاستجواب "البدوي" الموجه ضد الوزيرة "نورية الصبيح" في ٢٠٠٨ فاتهموه بدون دليل بالاستفادة من مناقصات وزارة التربية.

٦١- هذه العبارات قيلت بالترتيب لكل من النائب احمد السعدون؛ الوزير مصطفى الشمالي؛ الوزير مصطفى الشمالي؛ الوزير الشيخ جابر الخالد الصباح؛ النائب عادل الصرعاوي؛ النائب محمد جاسم الصقر؛ النائب مرزوق الغانم.
أنظر المصادر الآتية:
١ - الوطن؛ الصفحة الاولى؛ عدد ٢٠١٠/٣/٣١.
٢ - عالم اليوم؛ الصفحة الاولى؛ عدد ٢٠٠٩/٢/٢٢.
٣ - "البراك يعلن انتهاء صلاحية رئيس الوزراء: يا احنا يا أنت ؟! والحضور أكثر من ١٢ ألف". احمد السالم. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٣. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من:
http:www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=44198&cid=53
٤ - السياسة؛ الصفحة الاولى؛ عدد ٢٠١٠/٤/١.
٥ - الجريدة؛ برلمانيات؛ عدد ٢٠٠٩/٦/١٧.
٦ - "النص الكامل لهوشة النائبين محمد الصقر وسعدون حماد". المحرر البرلماني. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١١. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من:
http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=2046&cid=17
٧ - صحيفة الان الالكترونية على هذا الرابط
"فض دور الانعقاد الحالي والعودة في اكتوبر". المحرر البرلماني. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠١٠/٧/١. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٨/١ من: http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=55026&cid=30

٦٢- نفى النائب "علي الراشد" هذا الاتهام بنفس يوم صدوره؛ وقام السيد "عبدالعزيز المخلد" بنفس اليوم باصدار تصريح صحفي اكد انه هو من قام ببيع هذه المزرعة للنائب "علي الراشد" لكن كعادته؛ فان "مسلم البراك" لم يكلف نفسه باصدار اعتذار عن اتهاماته الكاذبه. لتصريح " المخلد" أنظر
القبس؛ صفحة مجلس الامة؛ عدد ٢٠٠٩/٥/١٦.

٦٣- أنظر تصريح محامي النائبة "رولا دشتي" بعد رفعه القضية في القبس؛ صفحة القضاء والامن؛ عدد ٢٠١٠/١/١٢.

القاسم المشترك بين جميع هذه الاتهامات إضافة الى انها لا تستند الى حقائق أو ادلة هو انها جميعا وجهت من نواب / فعاليات مجتمعية "بدوية".

* * *

وأحيانا يضطر المرشح – النائب للارتجال وتأليف القصص الخيالية واستخدام "loaded language"؛ عندما لم يجد نائب عرف بالصراخ[٦٤] موضوع جماهيري لندوته الانتخابية في ٠٦؛ و أراد شحذ همم ناخبيه خصص المرشح – النائب الغوغائي الندوة للحديث عن ديوانية في لاس فيجاس (أو ربما النزهة) حملها كل شرور العالم

على حد زعمه الخيالي؛ غرز أحد رواد الديوانية شوكة في قطعة ستيك من لحم الخنزير[٦٥]؛ وقال للامريكان الحاضرين: "من أجلكم نخالف أوامر الرب وأكل لحم الخنزير"؛ وجود الامريكان كان ضروريا؛ فهو يزعم انهم كانوا يعقدون لجان مشتركة مع رواد الديوانية من أجل تقسيم الكويت.

بالطبع يحتاج المرء أن يكون في رياض اطفال ليصدق هذه الدراما الرخيصة؛ يحتاج عمر عقلي لا يتجاوز السبع سنوات ليصدق هذه التراهات الديماغوجية!

لكن هل صدق ناخبيه هذا الكلام؟ بكل تأكيد؛ فبالاخير ناخبيه من نفس البيئة؛ ليسوا من خريجي "يال" للاسف[٦٦].

حول ظاهرة "محمد الجويهل":

لهذا كله لابد من الاعتراف بان أسلوب محمد الجويهل الشوارعي ملائم تماما لخصومه السياسيين؛ هو يراه الاسلوب الانجع للتفاهم مع هولاء؛ فجميعهم يلوحون بذات المستندات الوهمية؛ يوجهون ذات الاتهامات الفارغة؛ جميعهم يجيدون الصراخ العالي وتوجيه الشتائم.

هو يرفع نقطة مثيرة للاهتمام؛ فبالفعل أسلوب محمد الجويهل في التعامل مع شخصية مثل مسلم البراك كان ناجعا للغاية؛ لم يستخدم الا ذات المفردات وذات الاساليب التي لطالما وظفها مسلم البراك ضد خصومه:

٦٤- "واقصد في مشيك واغضض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير" سورة لقمان ١٩.

٦٥- بالطبع شوكة؛ فبالاخير هي ديوانية في "النزهة" وليس "صباح الناصر".

٦٦- في ناخبيه؛ استعير من "نهج البلاغة" الآتي:
" الناس ثلاثة عالم رباني ومتعلم على سبيل نجاة وهمج رعاع اتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح".

لوح بسي دي قال انه يحتوي مشاهد مخله بالآداب العامة وهدد مسلم البراك بنشرها؛ لوح بعلاقه سرية تربطه بشخصية نسائية في وزارة الشئون.

هذا بالضبط إعادة لسيناريو استجواب مسلم البراك لوزير النفط الاسبق الشيخ علي الجراح؛ حين بدون علاقة جدية بمحاور الاستجواب شهر مسلم البراك بالعاملين بمؤسسة النفط وعرض صور فواتير قمار وصور بنات ليل وليالي حمراء.

وليس محمد الجويهل هو من ادخل المصطلحات الهابطة في القاموس السياسي المحلي؛ قبلها مصطلحات مثل "وزير التوهان" [٦٧]؛ "حطبة الدامة" [٦٨]؛ "الوزير الخائب"[٦٨]؛ استخدمها مسلم البراك ضد خصومه؛ مسلم البراك هو من لم يتورع حتى عن التشمت ببكاء الوزير السابق يوسف الابراهيم في جلسة استجوابه الشهيرة [٦٩]. هو من كال الاتهامات بدون دليل للعضو المنتدب لهيئة الاستثمار بالتنفع الشخصي من منصبه بشراء عقار من اخيه [٧٠]؛ هو من عاد و اتهم الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار بخيانة الامانه وبدون دليل أيضا [٧١]؛ هو من وصف أحد أعضاء

٦٧- أنظر القبس؛ صفحة مجلس الامة؛ عدد ٢٠٠٩/٢/٢٢.

٦٨- من تصريح "مسلم البراك" في "ندوة العقيلة"؛ أنظر

"البراك يعلن انتهاء صلاحية رئيس الوزراء: يا احنا يا أنت ؟! والجضور أكثر من ١٢ ألف". احمد السالم. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٣. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من:

http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=44198&cid=53

٦٩- تصريح "مسلم البراك" كما نقلته وكالة الاخبار الكويتية كونا؛ أنظر

"ردا على وزير المالية بشأن التأمينات البراك: ليقل الابراهيم أيهما اقل كلفة القانون ١٢٥ أم تعديلات النواب؟". الموقع الالكتروني لوكالة الاخبار الكويتية. منشور بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣١. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من:

http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite//ArticleDetails
aspx?Language=ar&id=1775954

٧٠- برأت لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية السيد "بدر السعد" العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار من كافة ادعاءات "مسلم البراك"؛ أنظر الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥.

٧١- رفع السيد "هشام الرزوقي" الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار قضية تعويض ضد "مسلم البراك" وقد الزمته المحكمة بتعويض السيد "هشام الرزوقي"؛ وقد أكدت محكمة التمييز في حكمها أن ما ذكره البراك يشكل قذفا في حق الرزوقي ، اذ نسب إليه حملة وقائع كاذبه لم يقم الدليل عليها وذلك بقصد الإساءة إليه والتشهير به بين ابناء وطنه؛ وقد أشارت المحكمة إلى انه لو كان "مسلم البراك" صادقا فيما نسبه إلى الرزوقي لكان قد استخدم وسائل الرقابة المشروعة أما وانه قد حاد عن هذا الطريق ولجا إلى طريق النشر في الصحف مع علمه بعدم صحة ما صرح به فإن ذلك يعتبر إساءة بالغة تستوجب إلزامه بتعويض من أساء إليه.

لنص حكم المحكمة؛ أنظر

"محكمة التمييز تلزم النائب مسلم البراك بتعويض هشام الرزوقي التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار". فالح الشامري. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٠. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢ من:

http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=13730&cid=48

"فريق الانقاذ الاقتصادي" و جميعهم من رجالات الكويت المحترمين "بالهارب من العدالة"؛ وحين طالبه محافظ البنك المركزي باسم هذا الشخص بلع لسانه [٧٢].

اذا في حقيقة الامر وبغض النظر عن المحتوى المختلف فان مسلم البراك ومحمد الجويهل هما وجهان لعملة واحدة؛ نتاج نفس الثقافة؛ نفس الاسلوب السوقي؛ نفس الاتهامات الفارغة؛ ونفس الخواء الذي يعكسه الصوت العالي.

* * *

كما شهدت هذه الفترة ظهور "النائب البلطجي"؛ هو نائب عادة من الدوائر الرابعة و الخامسة؛ (يصيح) صباحا عن سيادة دولة القانون على الجميع؛ ظهرا هو مشغول في تخليص معاملات غير قانونية لناخبيه؛ في حالات متكررة يعتدي على موظفين الدولة.

قام بادي الدوسري بالاعتداء ضربا وتوجيه شتائم للعميد كامل العوضي مدير عام الادارة العامة للهجرة بوزارة الداخلية؛ بسبب رفض الاخير تمرير معاملات الا من خلال القنوات الشرعية[٧٣].

سعدون حماد العتيبي مع ثلاثه من مرافقيه قام بالاعتداء؛ ضربا وقولا ومطاردة والاصطدام بسيارة نائب مدير ادارة العلاج بالخارج بوزارة الصحة حسن العوضي؛ وذلك لانتهاء وقت الدوام الرسمي قبل ان يستطيع هو ومعاونيه الانتهاء الا من ١٥٠ معاملة علاج بالخارج من اصل ٨٠٠ معاملة قدمها سعدون العتيبي؛ على اثرها قام حسن العوضي برفع قضية "اهانة موظف والاعتداء عليه اثناء تأدية عمله" ضد سعدون العتيبي واخيه وربحها؛ اذ الزمت المحكمة سعدون العتيبي واخيه بدفع ٥٠٠١ دينار كويتي على سبيل التعويض المؤقت [٧٤].

٧٢- نفى محافظ البنك المركزي جملة وتفصيلا اتهامات "مسلم البراك" ودعاه الى الارتقاء بلغة الحوار والحرص على آداب الاختلاف بعيدا عن التجريح؛ أنظر

"محافظ المركزي ينفى صحة تصريح لنائب سابق عن وضعية عضو بفريق العمل الاقتصادي". الموقع الالكتروني لوكالة الاخبار الكويتية. منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٩. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من:

http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1986560&Language=ar

٧٣- أنظر القبس؛ صفحة القضاء والامن؛ عدد ٢٠٠٩/٦/١٢.

٧٤- أنظر حكم المحكمة على

"سعدون حماد وشقيقه يدفعان الغرامة لمدير العلاج بالخارج ويغلقان الملف". فالح الشامري. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من:

http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=30523&cid=48

في مجلس ٠٣ قام خلف دميثير العنزي بالاعتداء على زميله النائب علي الراشد؛ اذ القى كأس ماء باتجاهه متبوعا "بمطارة ماء" لولا تدخل زملائه النواب ومنعهم اياه.

اما في مجلس ٠٩؛ فتناقلت الصحف خبرا عن احد نواب الدائرة الخامسة؛ لم تسمه؛ اعتدى هذا النائب على الدكتور سامي اصفر اثناء فحصه لاحد المريضات؛ قام ايضا بتحقير المريضة وخدش حيائها قائلا انه لم يأت لمشاهدة "صدرها" [٧٥].

في حادثة اخرى؛ قام دليهي الهاجري وبسلوك فظ بعيد عن الادب؛ وبعبارات سوقية مبتذلة بالتهجم على وزير الصحة هلال الساير؛ "وقع المعاملة او العن ابوك...انت كفو تصير وزير" [٧٦].

يبرز هنا تساؤل مبرر؛ ينتظر اجابة؛ لماذا كافة هذه "الحوادث الشواريعية" من ممثلي الامة؛ مرتكبيها "بدو"؟

* * *

ثم إن هذه الحوادث تشكل قمة "جبل الجليد" ليس الا؛ الكثير من " البلطجة النيابية" تحدث يوميا في وزارات الدولة المختلفة لكن يتم "طمطمتها" لتسهيل التعاون النيابي – الحكومي ولو على حساب كرامات الناس. مره اخرى لا يثير الاستغراب على الاطلاق: ان جميع من شارك بهذه البلطجة هو من النواب " البدو"؛ و لا حتى عجزي عن إيجاد نائب "حضري" واحد شارك بهذه البلطجة.

قد نرى "Flying Pigs"؛ لربما " يذهب البقر للحج على قرونه" قبل أن نرى نواب كعادل الصرعاوي؛ صالح الملا؛ علي العمير أو غيرهم من "نواب الحضر"؛ "يلفون مجمع الوزارات" وخلفهم يهرول جمع من ناخبين الدائرة الثالثة لتخليص معاملاتهم الغير قانونية.

لماذا هذا يا ترى؟ هل السبعين الف ناخب في الدائرة الثالثة جميعهم من المرتاحين وظيفيا؟ جميعهم يحصل على البعثات الدراسية التي يستحقونها؟ جميعهم يحصل على المناصب الاشرافية التي يريدونها؟ جميعهم عندما تفاجئه وعكة صحية يرسل فورا للعلاج بالخارج؟ ام لعل ناخبي هذه الدائرة لديهم فهم مختلف عن سيادة القانون و مبادئ تكافؤ الفرص وخطورة فوضى التعدى على القانون عن غيرهم؟

٧٥- أنظر الوطن؛ الصفحة الاولى بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١؛ والوطن بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢؛ الشاهد بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١.
٧٦- أنظر القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٤.

ثانيا: مطالبات شعبوية؛ فساد منظم؛ تبديد ثروات؛ تجاوزات ادارية. . . هذه هي نواتج التجنيس

بزوغ نجم النفوذ السياسي "البدوي" على المسرح السياسي المحلي تزامن مع كم هائل من القوانين والاقتراحات الشعبوية؛ العقلية "البدوية" التقليدية لا تؤمن بديمومة الدولة: ترى الوطن أرض رعي ليس الا؛ متى ما قضت على العشب فيها فان بامكانها الانتقال الى أرض رعي جديدة.

هذا الفكر وانسجاما مع عقلية "البدوي" التقليدية المؤمنة بالشرهة: سياسة المنح والعطايا لشراء الود السياسي؛ ادى الى تكاثر المقترحات ذات الطابع التبديدي للمال العام: تقديم ترضيات للمواطنين على المدى القصير بدلا من الدفع في اتجاه خطاب تنموي يراعي المصلحة العامة للمجتمع ويدفع بتطوير بنيته التحتية وموارده البشرية.

١- قضية زيادة الرواتب والكوادر "زيادة ٥٠ دينار على الراتب الاساسي؛ بدل الغلاء؛ الكوادر"؛ و إن كانت في نهاية المطاف هبات حكومية الا انها لم تصدر الا نتيجة ضغط نيابي تزعمه نواب "بدو".

٢ - قضية إسقاط القروض لم تظهر الا مع ضيف الله بورمية (مطيري)؛ وعند التصويت على اسقاط فوائدها في مجلس ٠٩؛ صوت جميع البدو مع إسقاطها مقارنه مع ١٢ من ١٥ عضو من الحضر صوت ضد اسقاطها [٧٧].

٣- تبديد الثروة بتوزيع اسهم مجانيه في مشاريع قد تقضي عليها الادارة الفاشلة هو نموذج

٧٧- مره أخرى استعنت بقاعدة بيانات "Herb"؛ أنظر

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved May 15, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

صوت مع اسقاط فوائد القروض في مجلس ٢٠٠٩ من "الحضر" كلا من احمد السعدون؛ خالد السلطان؛ وليد الطبطبائي.

تفسيرنا لموقف هولاء المخالف للتيار "الحضري" العام يتلخص في أن تصويت النائب خالد السلطان مع القانون كان رهين ظروف قواعده الانتخابية في الصليبيخات؛ كذلك كان موقف وليد الطبطبائي مربوط بقواعده الانتخابية "البدوية" في خيطان؛ اذ تبين نتائج انتخابات ٢٠٠٨ التفصيلية حسب كل منطقة أن صناديق خيطان – ابرق خيطان كانت تحمل اكثر عدد اصوات للطبطبائي من بين كافة الصناديق بما فيهم صناديق كيفان قاعدته الانتخابية القديمه؛ اضطريت للاستعانة بنتائج ٢٠٠٨ التفصيلية وذلك لكون نتائج ٢٠٠٩ التفصيلية غير منشورة أنظر

نتائج انتخابات مجلس الامة ٢٠٠٨ (الدائرة الثالثة بالتفصيل). تدوينة الكترونية. مدونة الموهوب. منشورة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٥. مسترجعة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨ من http://almwhoob.wordpress.com

آخر لمثل هذه الاقتراحات الشعبويه؛ "بنك وربة" لم يظهر الا نتيجة الضغط المتواصل من كتلة العمل الشعبي [٧٨].

٤- مقترحات شعبوية اخرى مثل راتب للزوجة العاطلة عن العمل دارت في أروقة مجلس الامة ومقدميها من النواب البدو (كتلة التنمية والاصلاح: جمعان الحربش؛ فيصل المسلم؛ وليد الطبطبائي[٧٩]) الا انها قوبلت برفض لجنة المرأة وشئون الاسرة (جميع اعضائها من الحضر والشيعة).

٥- تقرير اللجنة المالية الرافض لاقامة دواوين على املاك الدولة قوبل برفض تام من كافة أعضاء مجلس الامة من البدو حين تم التصويت عليه بتاريخ ١٢\١١\٢٠٠٨؛ في حين وافق عليه كافة النواب الحضر ماعدا وليد الطبطبائي المرهون دائما لقاعدته الانتخابية البدوية الجديدة[٨٠].

هذا الفعل التبديدي لثروات الدولة مقدر له الاستمرار رهنا بالتركيبة الاجتماعية لمجلس الامة واستمرار الوجود "البدوي" القوي فيه[٨١].

* * *

التسيب الاداري و المحسوبية وحتى الاعتداء على حرمة المال العام؛ كان دائما ينخر بجسد القطاع البيروقراطي الحكومي؛ لكن حقبة ما بعد التحرير المتزامنة مع صعود نجم القوى الاجتماعية "البدوية" شهدت مرحلة جديدة أصبح فيها للفساد مؤسسة ترعاها؛ أصبحت الواسطة هي القاعدة ومعيار الكفاءة هو الاستثناء؛ تلاشت حرمة المال العام؛ انتشر الفساد والشللية؛ تدخل النواب البلطجية في أصغر القرارات الوزارية لحساب ناخبيهم.

٧٨- بنك بوبيان الذي يتشابه مع بنك وربة بكونهم الاثنان يفتقران لمالك رئيسي يقود البنك ويحمي مصالح مساهميه كان نموذج صارخ لفشل الادارة التنفيذية في مرحلة التاسيس نظرا لتولى مجلس الادارة شخصيات غريبة عن العمل المصرفي. ويتوقع أن يشهد بنك وربة نفس المصير. أنظر تصريح مسلم براك المطيري حول ضغوط كتله العمل الشعبي في سبيل إقرار قانون تأسيس البنك
الراي؛ صفحة برلمانيات؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٩.

٧٩- الهامش رقم "٧٧"؛ يوضح سر مواقف "وليد الطبطبائي" الشعبوية المتكررة.

٨٠- أنظر نتيجة تصويت النواب على تقرير اللجنة المالية حول الدواوين والغوغائية والشغب الذي صاحب التصويت في القبس؛ الصفحة الاولى؛ عدد ٢٠٠٨/١١/١٣.

٨١- في الفصل الثامن من هذا الكتاب؛ تطرقت مفصلا لمركبات العقلية "البدوية"؛ وايمانها بثقافة "استنزاف الموارد"؛ راجع ص ١٤٣.

قبل هذا وجدت المحسوبية؛ ووجد الفساد؛ لكنه كان على نطاق محدود لا يقارن مع الفعل المنظم الذي يقوم به آلاف مؤلفة؛ من تزوير شهادات الاعاقه؛ تجاوز حق الغير في العلاج بالخارج[٨٢]؛ الحصول على شهادات جامعية مزورة بدون انتظام بالدراسة[٨٣]؛ الواسطات في التوظيف؛ الواسطات في الترقيات؛ تجاوزات في رخص بناء السكن الخاص[٨٤].

هذا فساد منظم؛ هذه ليست عملية فردية تجري بخفي الظلام؛ وانما فعل يتشارك به الآلاف من "المواطنين"؛ فجأة قرر الالاف وبمنهجية منظمة أن لا يحترموا القانون بعد الان؛ فجأة قرر الآلاف انهم يعيشون في غابة؛ لا يحتاجون بها سيادة القانون؛ فجأة قرروا أن يتجاوزوا كل ما يستطيعون تجاوزه؛ أن يفتخروا بهذه التجاوزات؛ أن يدعوا غيرهم لمشاركتهم افعالهم اللا قانونية-اخلاقية؛ لكن لماذا الان فقط؟

هذا لانه قبل بدء ظهور مفاعيل التجنيس؛ في كويت الستينيات والسبعينيات كان الانصياع للنظام العام وسيادة القانون مقدسا؛ لكن "القادمين الجدد" غيروا كل هذا.

* * *

٨٢- من هي المجموعة الاجتماعية التي لها نصيب الاسد من حالات العلاج بالخارج ؟ أي مجموعة الاجتماعية نوابها دوما يفتعلون المشاجرات في ادارة العلاج بالخارج أو مع الوزير المختص ؟؛ "سعدون حماد؛ فلاح الصواغ؛ دليهي الهاجري" هم امثلة لنواب اشتبكوا اما كلاميا أو فعليا بسبب قضية العلاج بالخارج؛ من يمثلون ؟

من هي "المجموعة الاجتماعية" المغرمة بالتجاوز على حقوق الاخرين ؟

٨٣- هاجم الوزيرة "نورية الصبيح" ومن ثم الوزيرة الحمود على قرارها بسحب الاعتراف بالدكاكين التعليمية كلا من فلاح الصواغ "عازمي"؛ سالم النملان "عازمي"؛ سعد زنيفر "عازمي"؛ فيصل المسلم "عتيبي"؛ خالد طاحوس "عجمي"؛ إضافة لبادي الدوسري "دوسري" الذي هدد باستجواب الوزيرة موضي الحمود على خلفية الموضوع؛ بينما قرر خالد العدوة "عجمي" امهال الوزيرة شهرا من أجل معادلة الشهادات الفلبينية؛ واكتفى حسين مزيد "مطيري" بمناشدة الوزيرة إعادة الاعتراف بهذه الجامعات وتوجيه سؤال برلماني في هذا الصدد؛ هذا في حين لم يصدر عن أي نائب "حضري" أي تعليق حول الموضوع ماعدا النائبة "اسيل العوضي" التي أعربت عن سعادتها لتعامل الوزارة بجدية مع ملف الشهادات التعليمية غير المعترف بها.

هولاء النواب جميعا؛ يمثلون أي "مجموعة اجتماعية"؟

اليس غريبا أن نواب مجموعة اجتماعية واحدة فقط هي من تسعى للاعتراف بهذه الدكاكين التعليمية ؟

أنظر

١- جريدة عالم اليوم؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٥.

٢- جريدة اوان؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ بتاريخ ٢٠١٠/٤/٦.

٣- صحيفة الوسط؛ الصفحة الاولى؛ تاريخ ١٢ مارس ٢٠١٠.

٤ - صحيفة الراي؛ محضر جلسة ٢٠١٠/٣/٣١؛ بتاريخ ٢٠١٠/٤/١.

٨٤- منطقة فهد الاحمد تربعت على عرش مخالفات السكن الخاص مما أدى الى رفض البلدية و وزارة الكهرباء والماء توصيل التيار الكهربائي للقسائم المخالفة؛ فتقرير لجنة مخالفات ضاحية فهد الاحمد المشكلة من وزير البلدية؛ وصل الى أن من بين ٢٠٩ قسيمة سكن خاص تمت دراستها فإن ٧٩ قسيمة تمت إعادة معاملتها من قبل وزارة الكهرباء والماء لمخالفتها نسبة البناء إضافة الى ١٣ قسيمة مخالفة لم يتم ايصال التيار الكهربائي اليها "مانسبته ٤٤٪ من مجموع القسائم التي تم فحصها بها مخالفات تعدي على املاك الدولة".

بعد ترك فهد الميع (عازمي) وزارة الاشغال العامة والاسكان عام ٢٠٠٣؛ اضطر ديوان الخدمة المدنية الى إعادة هيكلة الوزارة بالكامل نتيجة لمقدار التجاوزات الادارية وعمليات نقل ورفع الموظفين "العوازم" المنهجية؛ اما التجاوزات الماليه فقد كانت من الفداحة أن تم تحويله لمحكمة الوزراء [٨٥]

ومع ترك فلاح الهاجري (قحطان وبني هاجر) وزارة التجارة والصناعة وتولى احمد باقر الحقيبة اضطر ايضا لحصر الموظفين المخالفين لشروط شغل المناصب الاشرافية وأغلبهم رقى لاسباب انتخابية فوجد عددهم يصل الى المائة موظف[٨٦] .

اما وزير العدل والاوقاف والشئون الاسلامية حسين الحريتي (عازمي) فقام قبل استقالته من مجلس الوزراء تمهيدا لانتخابات ٠٩؛ بجملة "تعيينات انتخابية" شملت ندب "احمد رميض العازمي" مديرا لادارة التفتيش الفني؛ إنهاء ندب "فوزي بورسلي" مدير ادارة التفتيش الفني؛ وتجميد صلاحيات وكيل الوزارة بالكامل؛ الا أن الوزير بالوكالة الشيخ صباح الخالد اعاد الامور الى نطاقها الصحيح والغى هذه القرارات العبثية جميعها.

اما الوزير الشاب بدر الشريعان (عازمي)؛ "عين العشرات من ابناء قبيلته خلال شهرين؛ وقام بتقريب البعيد من العاملين بالمحطات"[٨٧]؛ كذلك "الوزير قام بانهاء ندب ١٦ من العاملين بمكتب الوزير والاستعاظة عنهم بخمسه وعشرين موظف من ابناء قبيلته"[٨٨].

بينما الوزير محمد البصيري (عجمي) ندب قرابة ١٠٠ موظف وموظفة للعمل في وزارة المواصلات لمصالح انتخابية؛ كما أن الفوضى الادارية في وزارة المواصلات في عهد البصيري شملت الالغاء الغير رسمي لنظام البصمة أيضا [٨٩].

وقد قام "دليهي الهاجري"؛ "سعد زنيفير"؛ " سالم النملان"؛ "خالد طاحوس"؛ "سعدون حماد"؛ "محمد الحويلة" بدعوة وزيري البلدية والكهرباء والماء الى توصيل التيار الكهربائي رغم المخالفات الجسيمه؛ بينما هدد "خالد العدوه" باستجواب اذا لم يخالف الوزيران القانون ويمرران التجاوزات هذه.

الملاحظ أن جميع من دافع عن هذه التجاوزات على القوانين هم نواب "بدو"؛ وغالبية سكان هذه المنطقة هم أيضا من "البدو".

أنظر

١-صحيفة اوان؛ محليات؛ بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٦.

٢-صحيفة الانباء؛ محليات؛ بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٦.

ولتقرير لجنة مخالفات ضاحية فهد الاحمد؛ أنظر

صحيفة اوان؛ محليات؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤.

٨٥- حول إحالته الى محكمة الوزراء؛ أنظر القبس؛ صفحة مجلس الامة؛ عدد ٢٠٠٩/٣/٨.

٨٦- أنظر الراي؛ عدد ١٠٨٠٥؛ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣٠.

٨٧- أنظر الراي؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢.

٨٨- أنظر القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠.

٨٩- أنظر الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٠.

هذا لايعني أن المحسوبية والواسطة والتجاوز على القانون هي حصرية "للبدو" فقط؛ هذه "ثقافة عامة" تشمل الكثير الان؛ لكن يظهر تطرفها لدى "البدو"؛ تظهر نواتجها السلبية أكثر مع تولي "بدوي" لمنصب عام؛ قد يتجاوز وزير "حضري" ويعين قريبه في منصب لا يستحقه؛ قد يعين قريبان؛ ربما ثلاثه؛ لكن بالتأكيد لن يعين المئات كما يفعل "البدو"؛ لن يخرق القانون علانية كما يفعل غيره. هذا التزامن ما بين صعود النفوذ البدوي السياسي وما بين استشراء الفساد؛ انتشار ثقافة الواسطة والمحسوبية والتعدي على حقوق الغير له مدلولاته الرمزية.

* * *

المحور الثاني
المفعول الاجتماعي – الثقافي لسياسات التجنيس

ماذا جلب البدو والمجنسين حديثا (**٢٢٠** الف في الفترة مابين **١٩٦٥-١٩٨٨**؛ منهم **١١٣** الف في الثمانينيات فقط) [٩٠] الى المجتمع الكويتي من عادات وثقافات مغايرة بل لعلها متضاربة مع الثقافة الكويتية الاصيلة؟

هل يستطيع هولاء من متجنسين الثمانينيات تذوق "فن السامري" والفنون الكويتية القديمة؟ هل يستطيع هولاء من متجنسين الثمانينيات الاحساس بمعاناة "الغاصه" قديما؟ هل يستطيع هولاء من مجنسين الثمانينيات التفاعل مع النشيد الوطني الكويتي الذي صاغوه أهلها قديما؟ هل يستطيع هولاء من مجنسين الثمانينيات الحنين الى الماضي حين رؤيتهم للدواوين الكويتية العريقه على "السيف"؟[٩١]

اذا شهد ويشهد المجتمع الكويتي "صراع ثقافات"؛ والكثافة العددية للبدو والمتجنسين حديثا مكنتهم من صبغ المجتمع الكويتي المنفتح تقليديا باللون الانغلاقي المحافظ؛ بل الرجعي؛ فتمت "بدونة المجتمع".

* * *

ما أن أصدرت المحكمة الدستورية حكمها التاريخي بحق المرأة في أصدار جواز سفرها بدون اذن "وليها" حتى تقدم محمد هايف (مطيري) باقتراح تمت أحالته للجنة التشريعية يمنع سفر

٩٠- أنظر المجموعة الاحصائية في ٢٥ سنة؛ عدد خاص؛١٩٩٠؛ ص٤٠؛ وزارة التخطيط.

٩١- شهد العام ٢٠٠٩؛ هجوم من أعضاء مجلس امه؛ أعضاء المجلس البلدي؛ كتاب صحفيين ضد "دواوين الكويت القديمة"؛ قاسمهم المشترك الوحيد هو أنهم جميعهم "بدو".
ربما هذه الدواوين القديمة توجع الطارئين حين تذكرهم بحداثتهم على الدولة الكويتية.

المرأة بدون مرافقة وليها[٩٢]؛ مثل هذه التدخلات السافرة في الحريات الشخصية ومحاولات فرض الوصاية "البدوية" على مجتمع لا يؤمن بنفس القيم التي تؤمن بها هذه القوى الاجتماعية المتجنسة حديثا تكررت .

فعندما شارك فريق رياضي نسائي من فتيات المدارس في بطولة غرب اسيا الثالثة لكرة القادم؛ قامت قيامة النواب البدو في لجنة الظاهر السلبية (محمد هايف "مطيري"؛ محمد الحويلة "عجمي"؛ جمعان الحربش "عنزي"؛ فلاح الصواغ "عازمي"؛ وليد الطبطبائي "حضري ذو ارتباطات انتخابية بدوية") وبالطبع قام الوزير البدوي محمد العفاسي (مطيري) بالاستجابة لطلباتهم والزم هيئة الشباب والرياضة بوقف المشاركات الرياضية النسائية[٩٣]؛ رغم أن هذه المشاركات النسائية لم تكن وليدة اللحظة؛ فالاندية الشاملة والمتخصصة كانت ترعى الفتيات منذ مطلع السبعينيات؛ المفارقة تكمن في انه قد تكون المشاركات الرياضية النسائية سابقة لتجنيس من يحاول منعها الان.

كذلك نتيجة تغير التركيبة المجتمعية؛ تفشت عادات متخلفة غريبة على أهل الكويت منها "التحيير" وهي عادة حجز الفتاة للزواج من قريب لها عادة يكون ولد عمها ومنعها من الزواج من غيره الا بمقابل مادي؛ منها التسابق على كثرة الانجاب والتكاثر دون إحساس بمسؤولية تجاه تربية الذرية الناتجة (في مجلس الامة: عند مناقشة قانون العلاوة الاجتماعية للأبناء وقصرها على سابع ابن جوبه هذا القانون بمعارضة بدوية شرسة لم تحبذ وقفها عند الابن السابع؛ في مقابل تأييد حضري واسع للقانون المقترح).

هذه العادات والظواهر الدخيلة على المجتمع الكويتي تتركز في مناطق معينة؛ فعادات إطلاق النار في الاعراس التي راح ضحيتها العديد من الضحايا الابرياء تكاد تكون معدومة في المناطق الداخلية؛ بينما حوادث اقتحام مخافر الشرطة والاعتداء على رجال الامن تكررت في مناطق خارجية فقط "النعيم؛ ام الهيمان؛ بوحليفة؛ الظهر؛ الفحيحيل"[٩٤].

٩٢- أنظر صحيفة الطليعة الاسبوعية؛ صفحة المحليات؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٤.

٩٣- أنظر تسلسل احداث هذه الواقعه في
صحيفة الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/٥.
صحيفة اوان؛ صفحة الرياضة؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧.
صحيفة القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٩.

٩٤- بتصفح ارشيف الصحف اليومية لمدة ٣ سنوات ماضية أفشل في العثور على أية حوادث اعتداء على مخفرشرطة في منطقة داخلية.
- حول الاعتداء على مخفر شرطة الفحيحيل أنظر الوطن؛ صفحة امن ومحاكم؛ بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٩.
- حول الاعتداء على مخفر شرطة النعيم أنظر السياسة؛ صفحة امنيات بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧.
- حول الاعتداء على مخفر شرطة بوحليفة وام الهيمان أنظر الوطن؛ صفحة امن ومحاكم؛ بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٥.
- حول الاعتداء على مخفر شرطة الظهر أنظر القبس؛ صفحة القضاء والامن؛ بتاريخ ٢٠١٠/٤/٧.

كما أن هذه الكثرة العددية المتجنسة حديثا أفقدت اللهجة الكويتية الاصيلة هويتها القديمة بما طرأ عليها من تغييرات سلبية؛ الدكتورة ليلى السبعان الاكاديمية المتخصصة ارجعت هذه التغييرات التي شهدتها اللهجة الكويتية الى عمليات التجنيس العشوائي التي قامت بها الحكومة[٩٥].

وفي سلوك طبيعي متكرر تاريخيا؛ سبق أن فسره ابن خلدون في مقدمته: أن الطبقات الخاضعة تتبع وتقلد وتحاول التقرب من الطبقة المهيمنة؛ نجد كثيرا من حالات سرقة أسماء عوائل عريقة؛ فكلا من " الصبيح"؛ "الوقيان"؛ "الزايد"؛ "الطاحوس"؛ "الصقر"؛ "الفريح"؛ "العبدالهادي"؛ "العصفور"؛ وغيرهم تم سرقة أسمائهم من قبل "الكويتيين الجدد"؛ فيلغي هولاء لقب القبيلة ويستعيضون عنها بثالث أو رابع جد حسبما أتفق مع إضافة الالف واللام الاسطورية

هذا نهج مألوف ومعروف للاندماج مع المجتمع وصفوته؛ لكن ما يثير الدهشة والاستغراب أن من يمارس هذا "التزوير" هو من الصحفيين والكتاب وأساتذة الجامعة الذين يتوقع المرء انهم قد وصلوا لمرحلة من الثقة بالنفس لا تجعلهم بحاجة لمثل هذه "الحركات الصبيانية"[٩٦ ٩٧].

وللدلالة على عمق الفجوة الثقافية بين "الحضر" و"البدو" كمكونات اجتماعية مختلفة؛ يكفي المراقب جولة ميدانية في المناطق السكنية المأهولة بهذه الجماعة الاجتماعية ومقارنتها بحالة منطقة سكنية اخرى مأهولة باغلبية من الجماعة الاجتماعية الأخرى.

ويفاجأ المراقب بعدها بحجم الفروقات الثقافية والاجتماعية الضخمة التي تبرز بمعايير النظافة العامة في المنطقة؛ الكتابة على الحوائط؛ كثرة او قلة مطبات الشوارع و الكثير التي يمكن تبيانه بالصور.

ثم لماذا تبرز مجموعة اجتماعية واحدة تحول مناطق السكن الخاص إلى أوكار للعمالة السائبة و"العزابية"، تحول مناطق السكن الخاصة بها إلى "حاوية قمامة" كبيرة.

٩٥- أنظر
السبعان؛ ليلى خلف. تطور اللهجة الكويتية: دراسة وتحليل. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع؛ ١٩٨٣. ص ٥٩-٦٠.

٩٦- من مسببات الاستجواب القبلي الذي وجه لوزيرة التربية "نورية الصبيح"؛ هي حادثة وقعت في اجتماع مجلس وكلاء الوزارة؛ حينما أستغربت الصبيح من أحد الوكلاء المساعدين فهي توقعته من أحد العوائل الاصيلة المؤسسة؛ ليتبين فيما بعد انه لا ينتمي لهذه العائلة لكنه لا يفضل استخدام لقب قبيلته.

٩٧- أكثر من ١٦ الف شخص قد قام بتغيير لقبه الاخير خلال العشرين سنة الماضية؛ والكثير منهم قام باضافة الالف واللام تقربا لعوائل معروفة؛ أنظر
الوطن؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٩.

بعدها تهرع للحكومة طالبة التثمين، متناسين دورهم في هذا التحويل[٩٨].

كما أن حال الجمعية التعاونية في كل منطقة هو عاكس لهذه الفروقات الثقافية – الاجتماعية؛ فبينما قام وزراء الشئون الاجتماعية والعمل المتعاقبين؛ وعلى مدى أربع سنوات بحل مجالس ادارات جمعيات الجهراء؛ العدان؛ بوحليفة؛ الرحاب؛ صباح الناصر؛ الصليبية؛ الظهر؛ النسيم؛ الصباحية؛ الرابية؛ الرقة؛ سعد العبدالله؛ الصليبيخات والدوحة؛ بسبب تجاوزات إدارية ومالية واختلاسات أحيانا؛ لكنهم لم يجدوا الحاجة لمثل هذا الاجراء ضد أي جمعية تعاونية في منطقة "حضرية" [٩٩].

* * *

المحور الثالث:
لنصنع بعض النقود... لكن هل نجيد الحساب؟

هل استطاع " البدو" تحويل نفوذهم السياسي في مرحلة ما بعد التحرير الى مراكز اقتصادية؟؛ هنا نحاول إجابة هذا التساؤل.

* * *

تفرد الاقتصاد الكويتي عن غيره بكونه اقتصاد طفيلي غير منتج؛ يعتاش الا فيما ندر على القطاع الحكومي ومناقصاته؛ الى جانب مضاربات العقار والبورصة؛ لهذا كله فإن نظرتنا الى دور "البدو" في الاقتصاد الكويتي سنوجهها في اتجاه فحص مراكز قوة "البدو" في قطاع الشركات الكبيرة ممثلة في شركات سوق الكويت للاوراق المالية و قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية.

باعتقادي إن مثل هذه "النظرة" قد تكون كافية لاعطاء القارئ فكرة وافية عن وضع "البدو" في الاقتصاد الكويتي.

٩٨- خيطان، جليب الشيوخ، الفردوس، أماثيل حية لمثل هذا، هل هي مناطق حضرية أم بدوية؟ لماذا فقط في هذه المناطق؟ لماذا؟ لا نرى مثل هذا في الفيحاء، الروضة، الخالدية مثلاً؟.

٩٩- هذا في حين يشتكي النواب "البدو" في مجلس الامة؛ من جشع التجار "وأغلبهم من الحضر" الذين زادوا اسعار المواد الغذائية متناسين دور أبناء عمومتهم في رفعها عن طريق مثل هذه التجاوزات المالية والادارية.

اولاً سوق الكويت للاوراق المالية ١٠٠:

اذ قرنا استخدام معيار عضوية مجالس ادارات الشركات المدرجة بسوق الكويت للاوراق المالية للاستدلال على الخلفية الاجتماعية لملاك الشركات المدرجة؛ فانه من بين ١١٥٠ عضو مجلس ادارة في ٢١٢ شركة مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية (السوق الرسمي والموازي ماعدا قطاع غير الكويتي) يتمثل البدو فقط بـ٥١ عضو مجلس ادارة (٤,٤٪) [١٠١]؛ في مقابل

١٠٠- في هذه الدراسة؛ قمت بفحص كافة الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية "السوق الموازي والسوق الرسمي ماعدا قطاع غير الكويتي"؛ قمت بفرز أعضاء مجالس ادارات الشركات المختلفة حسب مجموعاتهم الاجتماعية الى "حضر؛ شيعه؛ بدو"؛ جميع الارقام والمعطيات التي استخدمتها مأخوذه من الموقع الالكتروني للسوق الرسمي كما في ٢٠١٠/٤/٢٥؛ كذلك قمت بفرز الملكيات المعلنة "فوق ٥٪ " في سوق الكويت للاوراق المالية الى جذورها الاثنية في جدول اخر؛ لابد من الاخذ بعين الاعتبار وجود حالات تتشابه بها أسماء "بدوية" باسماء "حضرية" والعكس صحيح؛ مما قد يجعل هناك مجال لهامش خطأ صغير؛ لكن "الدراسة" بشكل عام معبرة جدا عن مراكز القوى الاقتصادية لكل الفئات الاجتماعية.

١٠١- الاعضاء البدو هم؛ في قطاع البنوك ١- خالد راشد شافي الهاجري في بنك بوبيان. في قطاع الاستثمار ١- ناصر صنهات العصيمي العتيبي في شركة تمويل الاسكان؛ ٢- تركي بن ناصر بن محمد العتيبي في شركة الديرة القابضة؛ ٣- ناصر عبدالمحسن المري نائب الرئيس في شركة نور للاستثمار المالي؛ ٤-عيد هذال سعود النصافي رئيس مجلس ادارة شركة منافع للاستثمار؛ ٥- احمد سعد عامر الحشان في شركة منافع للاستثمار. في قطاع العقارات ١- احمد سهو المطيري في شركة الصفاة العالمية القابضة؛ ٢- خالد عبدالله العتيبي في شركة الصفاة العالمية القابضة؛ ٣- سعود مطلق مرزوق العازمي في الشركة العالمية للمدن العقارية؛ ٤- عدوان العدواني في الشركة التجارية العقارية. ٥- بشير الرشيدي في شركة المشروعات الكبرى العقارية؛ ٦- محمد راشد المطيري في شركة المباني؛ ٧- علي عبدالله عيد الرقبة في شركة جيزان القابضة؛ ٨- خالد عبدالله المريخي في شركة جيزان القابضة.في قطاع الصناعة ١-عطا الله عواض المطيري في شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية؛ ٢-سليمان عبدالعزيز الدوسري في شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية؛ ٣- عبدالله سعد مسلم العتيبي في شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية؛ ٤- فلاح فالح ابطيحان الرشيدي في شركة الصلبوخ التجارية؛ ٥- نايف سالم العجمي في شركة الخليج لصناعة الزجاج؛ ٦- عزارة فالح الحسيني في شركة الخليج لصناعة الزجاج؛ ٧- علي عبدالله الرقبة في الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء؛ ٨-عبدالله سعد المسلم العتيبي في الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية؛ ٩-عبدالله عبدالرحمن العصيمي العتيبي في الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية؛١٠-عبدالله حسين المحيسن في الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية؛١١-حمد احمد البصيري في شركة اسمنت الكويت؛ ١٢- خالد عبدالعزيز المريخي في شركة بوبيان للبتروكيماويات. في قطاع الخدمات ١- نايف بندر سعد اللافي في شركة السينما الكويتية؛ ٢- عيد سماوي ردن الظفيري في شركة الفنادق الكويتية؛ ٣- بدر ناصر منصور المطيري في المجموعة التعليمية القابضة؛ ٤- عبدالله راشد الهاجري في سيتي جروب؛ ٥-سعد فهد راجح البوص في الشركة الكويتية للمسالخ؛ ٦-عايد ضيف الله الضليعي في شركة الانظمة الالية؛ ٧- نايف العنزي في شركة الشبكة القابضة؛ ٨- انور عراك الظفيري في شركة الشبكة القابضة؛ ٩-مشعل قطيم المطيري في شركة الشبكة القابضة؛ ١٠-رياض بن احمد الثقفي في شركة الشبكة القابضة؛ ١١-فايز عايد الظفيري في شركة الشبكة القابضة؛ ١٢- ناصر مضحي صلال العنزي في شركة ياكو الطبية؛ ١٣- محمد مهدي قطيف الشمري في الشركة الوطنية للخدمات البترولية؛١٤- بدر ناصر منصور المطيري في شركة اياس للتعليم الاكاديمي والتقني؛ ١٥- بشير صالح الرشيدي في شركة الخليجية للاستثمار البترولي؛ ١٦- نايف محمد الهذال في شركة الافكو لتمويل وشراء الطائرات؛ ١٧- محمد مجبل الغريبة في شركة الافكو لتمويل وشراء الطائرات.؛ في قطاع التامين؛ ١-عايد الضليعي في شركة اعادة التامين.

في السوق الموازي؛ ١- داهي ليلي الفضلي في أفاق للخدمات التربوية؛ ٢-محمد سعود مرضي المطيري في دلقان العقارية؛ ٣- عبدالله سعود مرضي المطيري في دلقان العقارية؛٤- فهد سعود مرضي المطيري في دلقان العقارية؛ ٥- محمد سعود مرضي المطيري في العيد للاغذية؛٦-عبدالله سعود مرضي المطيري في العيد للاغذية؛ ٧- فهد سعود مرضي المطيري في العيد للاغذية.

تمثل الشيعه بـ٢٢٢ عضو مجلس ادارة (١٩,٣٪) بينما يحتفظ الحضر بنصيب الاسد بعدد ٨٧٧ عضو مجلس ادارة أي ما نسبته (٧٦,٣٪).

لكن هذا الارقام لا تعكس الصورة كاملة؛ فالغالبية العظمى من هولاء الاعضاء البدو لا يمثلون ملكيات شخصية في مجالس ادارات هذه الشركات المدرجة وانما يمثلون آخرين "شركات / افراد"؛ وبالتالي فان هذه الارقام لا تعبر عن النفوذ الاقتصادي "للبدو" بقدر ما تعبر عن الوجود "البدوي" الخجول في الادارة العليا لكبرى الشركات الكويتية.

لهذها سنضطر لفحص "الملكيات المعلنه فوق ٥٪" في الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية (الرسمي / الموازي ماعدا قطاع غير الكويتي)؛ وهنا أيضا؛ من بين ٢١٢ شركة مدرجة فقط ٩ شركات تتواجد بها ملكيات فوق ٥٪ "لبدو" أو لشركات تعود ملكيتها لبدو؛ ما يمثل نسبة (٤,٢٤٪) من إجمالي الشركات المدرجة بالبورصة.

هذه الشركات هي

١ – شركة الشبكة القابضة؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٢٠٠٩\٣\٣١ قبل وقف تداولها ٦٧٥٠٠٠٠ دينار كويتي؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ٤٠٪ لنايف عبدالعزيز العنزي؛ ١٢٪ لبندر عايد الظفيري.

٢ – منا القابضة؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٢٠١٠\٤\٢٢؛ هي ١٧١ مليون؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ٢٤٪ للمجموعة الدولية للمشاريع القابضة (مبارك الدويلة وآخرون)؛ ١٠٪ لشركة الاوراد العالمية القابضة (محمد ناصر العجمي واخرون)؛ ٧٪ لشركة المجموعة الدولية للخدمات البترولية (جمعان العازمي؛ طارق عيسى السلطان؛وآخرون).

٣ – الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية؛ قيمتها السوقية في آخر يوم تداول ٢٠١٠\٣\٤ هي ٧٩٢٠٠٠٠ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي ١١٪ لشركة نوف العقارية (فايز متعب المطيري؛ نوف متعب المطيري)؛١٧٪ لشركة الانشاءات الشرقية (وليد مناحي العصيمي واخرون)؛ ٥٪ لوليد مناحي العصيمي.

٤ – شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية؛ قيمتها السوقيه كما في آخر يوم تداول ٢٠١٠\٤\٢٥ هي٢١٥٦٠٠٠٠٠ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي١٢٪ لشركة الانشاءات الشرقية (وليد مناحي العصيمي وآخرون)

٥ – شركة الصلبوخ التجارية؛ قيمتها السوقيه كما في آخر يوم تداول ٢٠١٠\٤\٢٥ هي ١٦٥٨٤٧٥٠ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي ١٠٪ لفلاح ابطيحان الرشيدي.

٦ – شركة الصفاة العالمية القابضة؛ قيمتها السوقيه كما في آخر يوم تداول ٢٠١٠\٣\٣١ هي ١٤٥٥٠٠٠ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي ٥٪ ليوسف سهو حمدان المطيري.

٧ – شركة تمويل الاسكان؛ قيمتها السوقيه كما في آخر يوم تداول ٢٠١٠\٤\٢٢ هي ٤٦٥٠٧٠٥٦ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي ٩٪ لشركة الانشاءات الشرقية "ناصر مناحي العصيمي وآخرون".

٨ – شركة دلقان العقارية "السوق الموازي"؛ قيمتها السوقية كما في أخر يوم تداول ٢٠١٠\٤\٢٢ هي ١١٩٠٢٥٠٠ دينار كويتي؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ٥١٪ لمجموعة دلقان القابضة "محمد سعود مرضي المطيري وآخرون".

٩ – شركة العيد للاغذية "السوق الموازي"؛ قيمتها السوقيه كما في آخر يوم تداول ٢٠١٠\٤\٢٢ هي ٦٣٢٨١٦٢ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي ٥١٪ لمجموعة دلقان القابضة "محمد سعود مرضي المطيري؛ وآخرون".

اذا "البدو" الذين يدعون انهم يشكلون اكثر من ٦٠٪ من الشعب الكويتي لا نجدهم يتمثلون اقتصاديا بكبرى الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة (٢١٢ شركة) باكثر من "٤,٢٤٪" (٩ شركات)؛ بينما يحتفظ "الحضر" كاقلية مهيمنة اقتصاديا "Market Dominant Minority" بالنسبة الاكبر من "ثروة الكويت".

هنا يبرز جوهر الصراع الاجتماعي – الاقتصادي ما بين المجموعتين الاجتماعيتين؛ القادمون الجدد يريدون هذه "الثروة "؛ "الحضر" في غير وارد الاستغناء عنها.

النسبة المتواضعه لملكيات "البدو" في "الثروة الكويتية" تفسر الهجوم النيابي البدوي على قانون الاستقرار الاقتصادي ٢٠٠٩: تمت رؤيته على انه قانون من أجل الحضر؛ في مقابل قانون إسقاط القروض البدوي. نفس السيناريو تكرر حين مناقشة قانون الخصخصة (ابريل ٢٠١٠) اذ تمت رؤيته على انه قانون من أجل مصلحة الحضر "التجار" في مقابل البدو "الطبقة العاملة".

ومن المرجح أن يستمر الصراع السياسي – الاجتماعي الدائر حاليا؛ الى أن تتغير التوزيعة الاجتماعية للثروة: الى أن ينجح "البدو" بتحويل تفوقهم العددي الى نفوذ اقتصادي يوازي هذه الكثرة.

ثانيا المناقصات الحكومية:

مناقصات القطاع الحكومي تعتبر مرآة للنشاط الاقتصادي في الكويت؛ خصوصا في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ لكن هل استطاع "البدو" استغلال "تغلغلهم المتأخر" في البيروقراطية الحكومية؛ وقربهم المتأخر من مواقع السلطة لتكوين "مكاسب راسمالية"؟

– في الجدول الآتي؛ قمت بتقسيم الشركات المصنفة في كافة فئات قطاع الاعمال المدنية والانشائية لدى لجنة المناقصات المركزية (٦٢٠ شركة) وفقا للخلفية الاجتماعية لملاكها "حضر/ بدو / شيعة"؛ قمت بافراد مجموعة مستقلة للشركات المملوكة لشيوخ من اسرة الصباح ومجموعة اخرى للشركات ذات الملكية المشتركة "حضري وشيعي؛ حضري وبدوي؛ بدوي وشيعي"؛ اما الشركات التي لم استطع تصنيفها اما لانتهاء تسجيل الشركة لدى غرفة التجارة أو لعجزي عن تحديد الخلفية الاجتماعية لمالك الشركة فقد قمت بافرادها في مجموعة مستقلة أيضا[١٠٢].

	الفئة الرابعة	الفئة الثالثة	الفئة الثانية	الفئة الاولى
حضر	١٤٩ (٣٨٪)	٤٣ (٤٨٪)	٥٤ (٥٩٪)	٤٠ (٧٥٪)
بدو	١٢٤ (٣٢٪)	١٧ (١٩٪)	١٦ (١٨٪)	٢ (٣,٧٪)
شيعة	٥٥ (١٤٪)	٨ (٩٪)	٦ (٦,٦٪)	٣ (٥,٦٪)
الاسرة الحاكمة	٧	٣	٠	١
مشتركة " شركات ملاكها ذو خلفيات اجتماعية مختلفة"	١١	٤	٣	٥
غير معرف	٤٢	١٣	١٢	٢
المجموع	٣٨٨	٨٨	٩١	٥٣

كما في الجدول المرفق؛ نسبة الشركات التي تعود ملكيتها الى بدو أكثر ما تتركز في شركات

١٠٢– هذه الدراسة تعتمد على قائمة بالشركات المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية كما هي مذكورة بموقع لجنة المناقصات المركزية الرسمي كما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨؛ استعنت كذلك بموقع غرفة التجارة والصناعة الكويتية الالكتروني للنظر في الخلفية الاجتماعية للملاك. قمت باعتماد الشركات المصنفة في قطاع الاعمال المدنية والانشائية لدى لجنة المناقصات المركزية كعينة عشوائية لجميع الشركات المصنفة وذلك لكون قطاع الاعمال المدنية والانشائية يشمل العدد الاكبر من الشركات المصنفة لدى اللجنة من بد جميع القطاعات الاخرى؛ وعموما أكثر من نصف الشركات المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية هي في هذا القطاع؛ وتم فحصها في هذه الدراسة.

الفئة الرابعه[١٠٣] (٣٢٪)؛ ثم تتناسب عكسيا مع الارتفاع في التصنيف؛ فتسقط الى (١٩٪) للفئة الثالثة؛ ومن ثم الى (١٨٪) للفئة الثانية؛ لتبلغ فقط (٣,٧ ٪) من إجمالي الشركات المصنفة كفئة أولى.

إما عند الشركات ذات الملكية الحضرية؛ فالاتجاه هو العكس تماما؛ فتبرز سيطرة للشركات ذات الملكية "الحضرية" في الفئة الاولى (٧٥٪)؛ لتبدأ هذه النسبة بالنزول تنازليا مع الانخفاض في مستوى التصنيف؛ الى (٥٩٪) في الفئة الثانية؛ (٤٨٪) لدى الفئة الثالثة؛ لتكون أقل ما يمكن لدى شركات الفئة الرابعه عند (٣٨٪) من اجمالي الشركات المصنفة.

هذه النتائج تبين تركز "البدو" في شركات الفئة الرابعه ذات رأس المال البسيط "٥٠ الف دينار كويتي" وانعدام وجودهم تقريبا في شركات الفئة الاولى العملاقه التي تنفذ مشاريع مليونية؛ كما يلاحظ أن غالبية الشركات التي تعود ملكيتها الى "بدو" قد تم تصنيفها في الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠ مما يشير الى أن قرب "البدو" من مراكز صنع القرار الاقتصادي في البيروقراطية الحكومية مكنهم من دخول عالم المناقصات الحكومية خصوصا في مناقصات الفئة الرابعه؛ والتي هي دوما على نظام "اضرب واهرب".

لكن في نهاية المطاف هذا الجدول يبين الشركات المصنفة ليس الا؛ لكن لا يوضح الاهم: ترسيات المناقصات الفعلية على من تقع؟

لذلك سنحتاج النظر في جدول جديد هذه المرة؛ يبين التوزيع الفعلي لترسيات المناقصات الحكومية؛ في فترة معينة؛ وفقا للخلفيات الاجتماعية لملاك الشركات الفائزة بالمناقصات.

قمت بتقسيم الترسيات التي تمت في ربع السنة الاول من ٢٠١٠ وفقا لاشخاص مالكي الشركات الفائزة "حضر / بدو / شيعه"؛ (٢١٠ مناقصة في كافة قطاعات لجنة المناقصات منها١٧٠ مناقصة مباشرة و ٤٠ مناقصة وفقا لنظام البنود)؛ كذلك قمت بافراد مجموعة مستقلة للشركات المملوكة لشيوخ من اسرة الصباح؛ ومجموعة اخرى للشركات التي يتشارك بها ملاك من خلفيات اجتماعية مختلفة "حضري وبدوي؛ حضري وشيعي؛ بدوي وشيعي"؛ اما الشركات التي لم استطع تصنيفها اما لانتهاء تسجيل الشركة لدى غرفة التجارة أو لعجزي عن تحديد الخلفية الاجتماعية لمالك الشركة فقد قمت بافرادها في مجموعة مستقلة ايضا[١٠٤].

١٠٣– تفرز لجنة المناقصات المركزية الشركات الى فئات حسب سابق خبرتها وراس مالها على النحو الآتي:
شركات الفئة الرابعه: رأس مالها لايقل عن ٥٠ الف دينار كويتي.
شركات الفئة الثالثة: رأس مالها لايقل عن ١٠٠ الف دينار كويتي.
شركات الفئة الثانية: رأس مالها لايقل عن ٢٠٠ الف دينار كويتي.
شركات الفئة الاولى: رأس مالها لايقل عن ٥٠٠ الف دينار كويتي.

١٠٤– هذه الدراسة تعتمد على الاعداد الاسبوعية من جريدة "الكويت اليوم" في الفترة مابين ٢٠١٠/١/١ الى ٢٠١٠/٤/١؛ وكذلك على موقع غرفة التجارة والصناعة الكويتية الرسمي.

	العمود (أ)	العمود (ب)
	المناقصات المباشرة المطروحة في الفترة ٢٠١٠/١/١ الى ٢٠١٠/٣/٣١	المناقصات المطروحة بنظام البنود "٨٦ بند" في الفترة ٢٠١٠/١/١ الى ٢٠١٠/٣/٣١
حضر	١٠١ (٥٩٪)	٤٩ (٥٧٪)
بدو	١٩ (١١٪)	١٠ (١١,٦٪)
شيعة	٢٥ (١٥٪)	١٧ (٢٠٪)
الاسرة الحاكمة	١	١
شركات ملاكها ذات خلفيات اجتماعية مختلفة	٧	٦
غير معرف	١٧	٣
المجموع	١٧٠	٤٠ مناقصة بها ٨٦ بند

العمود (أ) يختص بالـ ١٧٠مناقصة المطروحة في الربع الاول من ٢٠١٠ وفقا لنظام الطرح المباشر.

العمود (ب) يختص بالـ ٤٠مناقصة المطروحة في الربع الاول من ٢٠١٠ وفقا لنظام البنود. "هذه المناقصات الصغيرة تحتوي على ٨٦ بند؛ كل بند فيها تمت ترسيته على شركة مختلفة"

كما يبين العمود (أ) فان نسبة الشركات ذات الملكية "البدوية" الفائزة بمناقصات حكومية في ربع السنه الاول لعام ٢٠١٠ لا تتعدي (١١ ٪) من إجمالي الشركات الفائزة بمناقصات حكومية في تلك الفترة؛ في حين أن الشركات ذات الملكية "الحضرية" كان لها نصيب الاسد من الترسيات في هذه الفترة "٥٩٪ "؛ وتبدو النسبة مماثلة في العمود (ب) الخاص بمناقصات البنود ذات القيمة المالية الصغيرة؛ فلا تتعدى نسبة شركات "البدو" (١١,٦٪) ايضا مقابل (٥٧٪) لشركات "الحضر".

الاستنتاج:

اذا لا يزال "البدو" بعيدين عن السيطرة الاقتصادية أو حتى عن التمتع بنفوذ اقتصادي مؤثر؛ البدو؛ الاغلبية العددية؛ نفاجأ بفقر إسهاماتها في الاقتصاد المحلي؛ السيطرة "الحضرية" حرمتهم من أي "تغلغل" قد نجحوا به بمجالات اخرى.

ففي الاقتصاد؛ في "السوق الحرة"؛ يفقد البدو عناصر قوتهم؛ بما فيها كثرتهم العددية؛ أمام "الحضري" التاجر التقليدي.

وتبدو هذه السيطرة تامة؛ تزداد بزيادة حجم النشاط الاقتصادي و رؤوس الاموال المستخدمة. لكن تبدو محاولات بدوية جادة للتوسع في هذا المجال؛ خصوصا في قطاع المناقصات الحكومية؛ فنستشرف زيادة الوجود البدوي في هذا القطاع مستقبلا مقرونا بتمركزهم في البيروقراطية الحكومية؛ لكن لا يدو هذا الوجود بالمستقبل المنظور اهلا للتفوق على النفوذ الحضري القوي خصوصا في مناقصات الفئة الاولى والثانية المحتكرة.

الفصل الرابع

المعارضة الجديدة؛ توصيفها؛ مظاهرها؛ خللها:



شهدت الحقبة السياسية المتزامنة مع تغيرات السلطة في ٢٠٠٦ فرز لائتلاف معارضة جديدة تختلف في مضمونها كما في سماتها عن المعارضة التقليدية

كيف نستطيع مقاربة كينونة هذه المعارضة الجديدة؟ وكيف تنازلت المعارضة التقليدية عن دورها لهذه القوى الناشئة؟ هل عملت هذه القوى"الجديدة" على عقلنة العمل السياسي ام جنحت به الى خيارات أكثر تطرفا؟ وهل استطاعت هذه المعارضة الجديدة أن تكون لها بعد وطني ام ظلت حبيسة لاجندات فئوية خاصة؟ هل تعكس هذه المعارضة الجديدة قوى اجتماعية صاعدة باحثة عن حيز حركة؟ وكيف برزت إسقاطات هذا الصراع الاجتماعي الشرس على بنيوية العمل السياسي؟

بالتمعن في مظاهر هذه "المعارضة" هذا الفصل يطمح لمناقشة هذه التساؤلات.

تمهيد توضيحي

من أجل تحديد ماهية مكونات هذه المعارضة؛ استحضرت استجوابات مجلس ٩٠ [١٠٥] "استجواب الشيخ جابر الخالد الاول؛ استجواب الشيخ جابر الخالد الثاني؛ استجواب الشيخ ناصر المحمد؛ استجواب الشيخ احمدالعبدالله"؛ بتحليلي لاسماء النواب الذين وقعوا على طلبات طرح الثقة تتبلور أسماء مشتركة؛ فيتكرر ١٢ اسم في الاربعة استجوابات هم احمد السعدون؛ صيفي صيفي؛ جمعان الحربش؛ خالد منيخر؛ ضيف الله بورمية؛ علي الدقباسي؛ فلاح الصواغ؛ فيصل المسلم؛ مبارك الوعلان؛ محمد هايف؛ مسلم البراك؛ وليد الطبطبائي؛ إضافة لخالد العدوة الذي لم يدخل مجلس الامة الا بعد استجواب جابر الخالد الاول لكنه شارك بكافة الاستجوابات اللاحقة؛ اما الذين شاركوا بطرح الثقة بثلاث استجوابات فهم حسين مزيد و سالم النملان؛ بينما شارك باستجوابين كلا من سعدون حماد و غانم الميع.

على ذلك؛ نستنبط أن كتلة المعارضة بشكل عام تتكون من ١٧ عضو؛ منهم ١٢ عضو أساسي متطرف ساند الاربعه استجوابات وقدم اثنين اخرين لم يفضيا الى تقديم كتاب طرح الثقة "استجواب مبارك الوعلان لفاضل صفر و استجواب ضيف الله بورمية للشيخ جابر المبارك"؛ إضافة لخمسة أعضاء أقل جنوحا: شاركوا بطرح الثقة فيما بين الاستجوابين والثلاثة استجوابات.

١٠٥- لم أدخل في هذا "المبحث" الاستجوابات التي لم تنتهي بتوقيع كتاب طرح الثقة لإيماني بعبثيتها وخفة وزن طارحيها السياسي وهم "استجواب فاضل صفر؛ استجواب الشيخ جابر المبارك؛ استجواب الشيخ ناصر المحمد الثاني" وعموما مقدمي هذه الاستجوابات شاركوا باستجوابات أخرى لذلك فرغم عدم استخدامي لاستجواباتهم في هذا "المبحث" فان هذا لا ينفي "معارضتهم". مرة أخرى في هذا "المبحث" استعنت بقاعدة بيانات "**Herb**".

المظهر الأول
علمته الرماية كل يوم... فلما اشتد ساعده رماني: السلطة تخسر مواليها!

الاستثناء في حالة الدراسة أن هذه المعارضة ولدت حكومية اولا؛ ثم شرقت وغربت؛ رموز هذه المعارضة عاشت تحت ظل رعاية حكومية سنين طويلة؛ وعندما تغير مزاج الشارع التي تمثله نقلت تموضعها استراتيجيا من الموالاه الى المعارضة؛ قراءة سريعة لاسماء "كتلة المعارضة" في مجلس ٠٩ نموذجا تدفع الزاما لتبني هذا الرأي؛ "علي الدقباسي؛ سعدون حماد؛ غانم الميع؛ حسين مزيد؛ خالد العدوة؛ ضيف الله بورمية وغيرهم" هم بداية يمثلون صناعة حكومية لم تعتاش الا على مائدة التسهيلات والمعاملات الحكومية؛ لكن حفنة ظروف وعوامل مرحلية استدعت هذا الانتقال الاستثنائي – الراديكالي الى حالة مناهضة وعداء السلطة؛ نلخصها في:

١ – تغيرات تركيبة السلطة العليا في ٠٦ ادت لفراغ سياسي في عدة مواقع داخل مجلس الوزراء؛ فتولى موقع رئاسة مجلس الوزراء شخصية من خارج المنظومة السياسية التقليدية، بدون سابق خبرة في الممارسات السياسية الفعلية وأساليب التعاطي والضغط على النواب؛ كما استغنت السلطة عن عناصر حكومية سوطوية[١٠٦] كانت فعالة في احتواء النواب الى صف الحكومة "احمد الفهد / ضيف الله شرار"؛ باستخدام ثنائية الترغيب والترهيب.

فلما اضطرت الحكومات الجديدة بعدها لادارة علاقة طوباوية "**Utopian**" مع النواب [١٠٧]؛ لا تستند دائما الى جدوى انتخابية للنواب لم يجد هؤلاء النواب مصلحة خلف هذا التحالف فسحبوا دعمهم للحكومة.

٢ – تردد الحكومة وتراجعها عن مواقفها في أكثر من حادثة "**flip-flop policy**"؛ جعل ظهر حلفائها مكشوفا للشارع في كل مره؛ مما أفقدهم رصيدا شعبيا بدفاعهم في كل مره عن حكومه لا تدافع عن نفسها وتهرب الى انتخابات جديدة عند أول صرخة؛ فاعادوا حساباتهم بجدوى دعمها.

"في مجلس ٠٣: تراجعت الحكومة في أزمة الدوائر الانتخابية وخسرت في الانتخابات

١٠٦– نسبة للسوط "**Whip** "؛ في تجارب ديمقراطية عدة منها بريطانيا؛ كندا؛ ايرلندا؛ يفرد النظام موقع وزاري خاص "**Chief Whip**" مهمته ضمان تصويت النواب بما يتوافق مع سياسة الحكومة ومعاقبتهم أحيانا عند خروجهم عن خط الحكومة. الفريد بالتجربة البريطانية رغم تراثها الديمقراطي أن هذا السوط يدخل في هيكلة الحكومة بدلا من أن يتبع تنظيميا للحزب الحاكم؛ بل انه يستلم راتبا من الدولة؛ وحراجة المنصب تكمن في قدراته الغير محدودة على التأثير على آراء نواب منتخبين لمصلحة السلطة؛ وأنا هنا اشبه بالدور الذي لعبه كلا من احمد الفهد و ضيف الله شرار الى الفترة المنتهية بـ٢٠٠٦.

١٠٧– هو اضطرار إجباري؛ ناتج عن غياب اللاعب السياسي الحكومي الذي يوظف سلاح المعاملات و التسهيلات الحكومية لحشد النواب خلف مواقف سياسية معينة. فلا يجب فهمه اطلاقا على انه نابع من رؤية اصلاحية معينة؛ بقدر ما كان مؤشرا على حالة الضياع والتردد الحكومي.

اللاحقة وبتحولات مواقف نواب الكثير من حلفائها؛ في مجلس ٠٦: تراجعت الحكومة عن نية مواجهه الاستجواب الموجه لعبدالله المعتوق؛ والاستجواب الموجه لبدر الحميضي؛ إضافة لترددها في حسم مواضيع القروض والتعديات على املاك الدولة وخسرت بالانتخابات اللاحقة وبتحولات مواقف نواب الكثير من حلفائها؛ في مجلس ٠٨: استقال الشيخ ناصر المحمد بدلا من مواجهه الاستجوابات الثلاث وخسر في الانتخابات اللاحقة العديد من حلفاء حكومته[١٠٨]".

٣ – لكن هو تسطيح بسيط للواقع اعتبار العاملين أعلاه السبب الرئيسي خلف هذا التغير الفجائي في موقف حلفاء الامس من السلطة؛ العامل الرئيسي يكمن في تغير المزاج الشعبي تجاه الحكومة لدى قطاعات اجتماعية معينة "البدو"؛ وسريان روح التمرد والتذمر لديهم تجاه سياستها؛ وهو ماسنتطرق لاسبابه لاحقا في الفصل القادم.

لكن تمايز هذه "المعارضة"؛ بل تناقضها الاساسي يكمن في أن أغلب مكوناتها؛ في مرحلة تاريخية أو اخرى لعبت أدوارا حكومية؛ بدءاً "بعراب" هذه المعارضة "احمد السعدون" [١٠٩]؛ الذي تصنفه الوثائق المحايدة لوزارة الخارجية البريطانية على انه من نواب الموالاة الحكومية الرئيسيين[١١٠]؛ بل أن جملة مواقفه لا تجعله الا أحد صنائع بل دمى "الشيخ جابر العلي"؛ مرورا بشخصيات مثل "سعدون حماد" عضو بالمجلس الوطني "اللا-دستوري"؛ أو "علي الدقباسي" عضو كتلة المستقلين الحكومية الذي وقف الى جانب الحكومة في أزمة الدوائر الانتخابية واستجواب "عبدالخالق النوري"؛ أو "حسين مزيد" الحكومي دائما في مجلس ٠٣؛ و إنتهاءاً "بخالد العدوة" الذي استمرت موالاته استثنائيا الى مجلس ٠٦؛ فاصطف حكوميا اثناء استجواب "عبدالخالق النوري" ٢٠٠٤؛ واستجواب "علي الجراح" ٢٠٠٧. اذا من عاش تحت ظل الحكومة سنينا؛ من كانت مواقفه تشترى بمعاملة نقل عسكري الى مركز هجانه؛ حول موقعه استراتيجيا من الموالاه الى المعارضة عندما أصبحت الانتخابات المتكررة تتطلب قدرا من التطرف.

لكن يبقى التحليل النهائي فارضا نفسه: لا تستطيع هذه "المعارضة" بعد أن ظلت سنين في كنف الحكومة ادعاء أصالة وصدق المواقف التي تدعيها؛ هذه ليست معارضة وطنية ذات اجندة اصلاحية؛ معارضتها للسلطة تعكس حالة تضارب مصالح وقتية خاصة تنتفي معارضتها بانتهاء هذه المصالح.

١٠٨– رغم خسارة الحكومة للعديد من حلفائها في انتخابات ٢٠٠٩؛ الا أن تغير المزاج "الحضري" و"الشيعي" ساهم في التعويض عن كثير من خسائر الموالاة في المناطق الخارجية.

١٠٩– في الثقافات الغربية المشتق منها؛ فان لقب "عراب" مذموم؛ فعليا هو يطلق على قادة العصابات المنظمة؛ لماذا الفخر بلقب مجرمين ؟

١١٠– القبس؛ "القبس تنشر الارشيف الوطني البريطاني عن عام ١٩٧٥ (٢) انتخابات ٢٧ يناير؛ ٥٠ الف ناخب لاختيار ٥٠ نائبا في ١٠ دوائر"؛ الصفحة ٢٥؛ بتاريخ ٢٠٠٦/١/١.

المظهر الثاني
معارضة اللون الواحد: البدو يصطفون ضد السلطة

بتطور شاذ عن أوضاع اجتماعية مشابهة اتفق "بدو" الكويت على معارضة نظام؛ كانوا هم الى وقت قريب نسبيا من أعمدته الاساسية؛ المدهش في هذا التطور ليس فقط سرعة تحوله؛ لكن الإجماع الشعبي "البدوي" عليه.

نظرة سريعة الى "كتلة المعارضة" في مجلس ٠٩ تدلل على اللون "البدوي" الطاغي عليها؛ تتكون الكتلة أساسا من ١٢ عضوا ساندوا ٤ استجوابات؛ ١٠ أعضاء منهم من البدو "باستثناء وليد الطبطبائي؛ احمد السعدون"؛ هذا يعني أن ما نسبته ٨٣٪ من "كتلة المعارضة" تتشكل من مكون اجتماعي واحد هو "البدو"

إضافيا اذا استحضرنا النواب الذين دعموا ٣ استجوابات (٣ نواب)؛ أو الذين دعموا استجوابين (نائبين) نكتشف أن جميعهم من "البدو" أيضا ١٠٥.

لكن غلبة هذا الطابع "البدوي"– ذو الافكار الرجعية حكما على هذه المعارضة لا يؤهلها إطلاقا للعب دور معارضة وطنية – ديمقراطية – اصلاحية "National Opposition"؛ بدويتها لا تتفق مع هكذا أدوار.

علة هذه المعارضة داخلية: كيف تدعى الوطنية بعد فشلها في إقناع قطاعات اجتماعية واسعة بشرعيتها؟ فانحصار تمثيلها على فئة اجتماعية محددة ينفي عنها صفة المعارضة القومية ويقلص تأثير أعضائها الى حجمهم الطبيعي: ممثلين لمصالح فئوية ضيقة.

كما أن استقراء بسيط لهذا التحول الدراماتيكي لمزاج الشارع البدوي الى المعارضة يستشف أن مدلولاته تتعدى الاعتراض على سياسات حكومية معينة لتتمحور هذه المعارضة كأداة في الصراع الاجتماعي بين "البدو" و"الحضر"؛ وحدانية هذه المعارضة تدفع حكما لمثل هذا الافتراض.

المظهر الثالث
مقاربة أولية في سيكولوجية المعارضة: نرجوكم لا نريد مجنون آخر!

بتوظيف آليات التحليل النفسي لمحاولة تشريح البعد السيكولوجي لاطراف محركة لهذه المعارضة نجد تفسيرات و تبريرات لكثير من أفعال هذه المعارضة.

الملاحظات:

الملاحظة (١): شخصية نيابية حرمت من الانجاب.

الملاحظة (٢): العقلية الكويتية التقليدية سريعة في الربط بين ثنائية "العقم" و"انتقاص الرجولة"؛ بعدها هي أسرع في اصدار الاحكام المسبقة وهدر الكرامات.

الملاحظة (٣): الشخصية النيابية ذاتها؛ في ممارساتها السياسية؛ تجنح نحو التطرف؛ العدوانية؛ الصوت العالي؛ الغضب؛ الحقد؛ الشخصانية؛ والدوغمائية.

الاستنتاجات:

الاستنتاج (١): تعاني هذه الشخصية النيابية من عقدة نقص نتيجة لجراح الدونية المرتبطة بديمومة عجزها عن الانجاب. إهانه تماسكها الشخصي "self-cohesion" المرتبط بعجزها عن القيام بالمطلوب والمتوقع منها اجتماعيا ادى لعواقب وخيمة على سلوكها.

نموذج "Erikson" لمراحل تطور الشخصية "Erikson Stages of Psychosocial Development"[١١١] فصل في هذا الجانب؛ يفشل العقيم في تجاوز مرحلة البلوغ الاولى وذلك لعجزه عن إقامة علاقة متينة تمتاز بالمودة والحميمية؛ كما يفشل مره اخرى في تجاوز مرحلة البلوغ المتوسطة لعجزه عن إنتاج ومن ثم توجيه والاهتمام بجيل جديد؛ هذا العجز المتكرر يأدي حكماً لعلل نفسية؛ تشمل نوبات غضب؛ الشذوذ على المألوف؛ الفشل في النضج؛ الشعور الداخلي بالعار[١١٢].

كما يرى "اريكسون" في نموذجه أن عبور الشخصية السوية لمرحلة البلوغ المتوسطة بسلاسة يرتبط بإحساسه بشعور "Generativity"؛ الذي يعرفه قاموس وبستر- ميريام الشامل على انه "الحاجة الى رعاية وارشاد الجيل الناشئ؛ والمساهمة في اعداده لتولي المسؤولية مستقبل"؛ ويرى "اريكسون" أن هذا الشعور ينتج من إحساس الرجل في منتصف عمره بالتفائل والامل بالمستقبل المنبثق؛ الذي أن أخفق هو في تحقيقه فانه دائما يستطيع الاعتماد على امتدادات ذريته لتحقيقه.

١١١- نموذج اريكسون لمراحل تطور الشخصية يشرح ثمانية مراحل يعبرها الانسان سعيا لتحقيق ذاته منذ الولادة وحتى الكهولة؛ في كل طور منها يتواجه بعقبة جديدة وينتصر عليها؛ فقط ليعبر الى المرحلة القادمة ويتحدى عائق اخر؛ الفشل في تجاوز احدى هذه العقبات الثمانية يظهر على السطح في صورة مشاكل نفسية "ياس / شذوذ / عدم النضج".

١١٢- حول نموذج "اريكسون" لمراحل تطور الشخصية استعنت بالمراجع الآتية:

Burns , L.H, and S.N. Covington , eds. (2000). Infertility Counseling: A Comprehensive Handbook for Clinicians , 1st ed. Informa Healthcare. 11-14.

Kormi , Nouri R. (2000). Psycho-Social aspects of infertility. J Reprod Infertil. 1(2):80-84.

إعتماداً على نظرية اريكسون نستنبط استنتاج ثانوي؛ الشخصية النيابية محل الدراسه بسبب عدم قدرتها على الانجاب لا تستطيع الاحساس بهذا الامل والتفاؤل بالمستقبل؛ هذا يفسر جانب من سلوكها السياسي المليء بمحاولات التأزيم؛ المعارضه من أجل المعارضة؛ الرغبة في الهدم لا البناء؛ فهو بسبب عقمه لن يجني شيئا من اي إصلاح او تنمية قد تستفيد منها الاجيال القادمة؛ بالتالي يمارس دور المعطل؛ المعارض؛ المؤزم.

لكن اذا كان نموذج " اريكسون" نجح في تحليل عقلية هذه الشخصية ومسببات عقدة النقص لديها؛ فانه لا يشرح كل شي حول مقدار تأثير هذه العقد النفسية على السلوك العدواني لهذه الشخصية النيابية مما ينقلنا للاستنتاج (٢).

الاستنتاج (٢): اضطرت هذه الشخصية النيابية نتيجة لشعورها بالدونية وعقدة نقصها؛ وتطبيقا لنمط سلوكي مكرر للنكوص الى آلية التعويض "Defense Mechanism"؛ نقلت صراعها اللا-شعوري الدفين الذي يعتمل داخل عقلها الباطن الى صراع سياسي.

فالعدوانية "Aggressiveness" التي ميزت سلوك هذا النائب سياسيا "صوت عالي؛ توجيه شتائم؛ توجيه اتهامات؛ هدر كرامات الاخرين"؛ حسب تفسير ادلر لا تعدو الا أن تكون إحساس بالكراهية تجاه مشاعر العجز وعدم القدرة على تحقيق الاشباع التي يعاني هو منها داخليا؛ فتظهرها الانا في صورة صراع سياسي خارجي بدلا من مواجهة خيبات أمل حياته الشخصية.

ثم أنه حين يهدر كرامات الوزراء فلا بد أنه يشعر بسرور خفي؛ لاوعيه الذي يشك دائما بالاخرين يسخرون منه لعقمه لابد انه يشعر براحة مردها إحساسه بانه ليس وحده الذي يتعرض للسخرية.

اذا "ميكانيكية التعويض" تتيح لهذا النائب العيش على حسابات تسويات حلولية مؤقته بدلا من مواجهة إحباط واقعه. كلما استخدم الصوت العالي؛ كلما استجوب الوزراء؛ كلما صفق له الرعاع؛ كلما أحس بطعم قوته و نفوذه السياسي؛ كلما أحس بسويته؛ هو ليس أقل من الآخرين بعد الان؛ هو رجل كامل؛ يستطيع الإحساس بالقبول الاجتماعي الذي لطالما فقده بعقمه [١١٣].

١١٣- حول "سيكولوجية العقم" استعنت بالمراجع الآتية:

Alder, Beth, and Robert J. Edelmann. (1989). Psychology and infertility . Journal of Reproductive and Infant Psychology. 7:63-65.

Matthews, Anne Martin and Ralph Matthews. (1986). Beyond the Mechanics of Infertility: Perspectives on the Social Psychology of Infertility and Involuntary Childlessness. Family Relations 35:479-87.

Bernstein, J. potts. N. and Mattox J. (1985). Assessment of psychologic dysfunction associated with infertility. Journal of Obstetrics and Gynecology and Neonatal Nursing 14:63-66.

حب الله؛ عدنان. التحليل النفسي للرجولة والانوثة من فرويد الى لاكان. بيروت: ٢٠٠٤.

ثم إن انتهاجه للمعارضة السياسية؛ هو أمر من السهل فهمه؛ هو محروم من الابناء؛ زاهد في أي مكسب مادي: لن يستطيع توريثه لذريته؛ من السهولة بالنسبة له أن يختار التطرف والمعارضة؛ قد يستطيع خلق ارث سياسي معنوي يبقي اسمه حياً بعد وفاته.

المظهر الرابع
اصلاحيو خرق القوانين: كما في الانتخابات الفرعية

لما كانت كتلة النواب هذه تطرح نفسها شعبويا كمعارضة إصلاحية تتصدى لمحاولات الإنقلاب على الدستور؛ و تجاوزات المتنفذين على القوانين؛ كان لزاماً عليها أن تكون سباقة في الإمتثال لسلطة القانون؛ عمليا فشلت في ذلك؛ انجرار غالبية هذه الكتلة للاشتراك في انتخابات فرعية مجرمة لا يستقيم مع خطاب الكتلة "البروباجنداوي".

احصائيا؛ تتكون الكتلة من ١٢ عضوا أساسي ساند ٤ استجوابات في مجلس ٠٩؛ ٦ أعضاء منهم شارك في انتخابات فرعية [١١٤]؛ اذا ما نسبته ٥٠٪ من "كتلة المعارضة" خالفت القانون علانية؛ إضافيا اذا استحضرنا من ساند ٣ استجوابات (٣ نواب)؛ أو من ساند استجوابين (نائبين) تتضخم النسبة الى (٧٦٪)؛ فثلاثة عشر عضو من كتلة المعارضة التي تتكون من سبعة عشر عضو إنما تأهل للانتخابات العامة نتيجة مشاركته بانتخابات فرعية مجرمة.

تسقط أقنعة هذه "المعارضة الاصلاحية" عند أول اختبار جدي: وصولها للبرلمان كان نتيجة لانتهاكها لحرمة القانون. ولزاماً فان ذلك يسقط عنها أهليتها و ثقة الشارع بجديتها في محاسبة المتعدين على القانون؛ كما أن الصورة التي تحاول هذه المعارضة تسويقها لنفسها على أنها المدافع عن الدستور تتضارب مع حقيقة تجاوز أفراد هذه المعارضة لقانون يستند الى مبادئ دستورية أساسية "العدل؛ المساواة؛ تكافؤ الفرص".

فعليا مشاركة هذه القوى في انتخابات فرعية تنجح في وضعها في حجمها الطبيعي: ممثلة لمصالح فئات اجتماعية محددة وتسقط عنها أي عباءة تمثيل شعبي واسع النطاق.

١١٤- أدخلت "مسلم البراك" في قائمة المشاركين بالانتخابات الفرعية؛ رغم أنه لم يشارك بها في انتخابات ٠٩؛ الا أن بداياته الانتخابية في العميرية ١٩٩٢؛ في جليب الشيوخ ١٩٩٦ شهدت مشاركته في انتخابات فرعية.
كما لابد من التشديد أن العديد من نواب هذه المعارضة الذين لم يشاركوا في انتخابات فرعية؛ اختاروا عدم المشاركة لاسباب انتخابية خاصه؛ وليس لايمانهم بالقانون؛ ودليل ذلك أن بعض من لم يشارك بها في ٢٠٠٨؛ رجع وشارك في ٢٠٠٩ "حسين مزيد نموذجا"؛ كما أن ضيف الله بورمية اختار عدم المشاركة بها في آخر لحظة لحسابات انتخابية رجحت خسارته؛ اما فيصل مسلم؛ جمعان الحربش فوجودهم في دوائر لا تستند الى الوجود القبلي فحسب منعهم من محاولة إجرائها.

المظهر الخامس
الاسترزاق من المعارضة: الصوت العالي ينفع صاحبه!

رغم ادعاءات هذه المعارضة لرؤيتها الاصلاحية الا أن الواقع ينفي هذه الادعاءات الإصلاحية؛ فرموز هذه المعارضة كرسوا مناصبهم العامة لتحقيق مكاسب مادية لهم؛ أو لافراد عائلتهم المقربة. هذا الاستغلال يلقى بظلاله السوداء على خطاب المعارضة الإصلاحي.

فالملاحظ أن كثير من أقرباء الدرجة الاولى لهولاء الاعضاء استطاع التقدم وظيفيا في القطاع الحكومي اما بغير وجه حق على الاطلاق؛ أو بصورة سريعة غير اعتيادية. ومن المسلم به صعوبة إثبات العلاقة المباشرة بين هذا التقدم الوظيفي لهولاء الاقرباء و أية ضغوطات مارسها اقاربهم الاعضاء؛ لكن من السذاجة السياسية افتراض عدم لعب هولاء الاعضاء لدور ما داعم لاقربائهم.

ففي حالة جمعان الحربش مثلا؛ "المعارض الشرس!"؛ "الاصلاحي!"؛ عُين أخاه سليمان الحربش كملحق صحي في المانيا؛ اما أخاه الاخر؛ فرغم صغر سنه وحداثة تعيينه في وزارة الخارجية الا أنه نُقل من الديوان العام الى مدريد كملحق دبلوماسي [١١٥]؛ المعيب في حادثة تعيين "الملحق الصحي"؛ هو أنه حاصل على بورد طب العائلة المحلي. تعيين أحد أطباء الرعاية الطبية الاولية في هذا الموقع به تجاوز على الكثير من حملة الشهادات العلمية المرموقة[١١٦].

اما أخ مسلم البراك؛ فهد محمد البراك الذي لم تتعدى مؤهلاته العلمية شهادة المتوسطة؛ فعين مديرا في البلدية؛ في تعارض مع قرارات مجلس الخدمة المدنية التي تنص على أن "المدير يجب ان يكون جامعيا متخصصا في مجال عمله"[١١٧]

١١٥- أنظر الانباء؛ صفحة محليات؛ تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٠.

١١٦- في حادثة اختيار الملحق الصحي في المانيا؛ رغم أن اللجنة المشكلة تبعا لقواعد ديوان الخدمة المدنية قد رفعت ثلاث أسماء مستوفيه للشروط مرتبين تنازليا حسب قواعد المفاضلة الواردة بقانون الخدمة المدنية رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٦ للوزير "هلال الساير" لاعتمادها؛ الا أن الوزير و في خروج عن العرف السائد اختار مقابلة المرشحين الثلاثة شخصيا قبل اختياره لسليمان الحربش كملحق صحي.

الغريب هو رفض الوزير الساير تزويد النواب عند توجيهم لاسئلة برلمانية بنسخة من تقرير اللجنة المحتوي على أسماء المستوفيين للشروط مرتبة تنازليا حسب قواعد المفاضلة؛ بل أن الوزير الساير ذكر صراحة في اجابته لاحد الاسئلة البرلمانية أن بعض من تم قبول طلباتهم من الذين قابلوا الوزير هم من غير المستوفين للشروط المعلن عنها.

أنظر تصريح و حزمة الاسئلة الثانية التي وجهها يوسف الزلزلة لوزير الصحة في جريدة الوطن؛ صفحة مجلس الامة؛ بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٠.

اللافت أن الوزير الساير رغم كل محاولات تسويق "حرفيته" و"استقامته المهنية"؛ الا أنه ومنذ استلامه الوزارة وهو "يلعب سياسة"؛ ببراجماتية تامة يتعامل مع طلبات النواب. هذا يستشف في انخفاض وتيرة الهجوم النيابي "البدوي" عليه مقارنه بما سبقه من وزراء صحة رغم ليبراليته؛ من التسطيح نسب هذا الانخفاض لسياسته الاصلاحية في الوزارة وليس لسرعته في تمرير معاملات مخالفة.

١١٧- أنظر الوطن؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٥.

في حين وجهت اتهامات لعضو التكتل الشعبي علي الدقباسي بانتهاز منصبه النيابي لتجنيس أخيه "مهاوش" عراقي الجنسية تحت بند الاعمال الجليلة رغم أن عمره عند التجنيس لم يتجاوز ٢١ عاما.[١١٨]

بينما استطاع فهد العدوة؛ أخ خالد العدوة الصعود سريعا الى منصب رئيس مجلس ادارة شركة الاستكشافات البترولية الخارجية؛ ليغدوا أحد أصغر رؤساء مجالس ادارات شركات النفط الكويتية؛ لكن هذا ليس كل شيء؛ "ففهد العدوة" إضافة لعمله في القطاع النفطي عمل ولعدة سنوات كعضو في مجلس ادارة شركة صناعة الانابيب الكويتية التابعة للقطاع الخاص؛ في تضارب صريح للمصالح كون شركة صناعة الانابيب الكويتية هي المورد الرئيسي لانابيب القطاع النفطي الكويتي.

أحدهم اكتفى باخراج أخيه من السجن في قضية مخدرات؛ وهو عموما متورط بشبهات كثيره أولها سرقة أبناء قبيلته بالاشتراك مع نائب معارض اخر من الدائرة الرابعه في ما يعرف باسم "فضيحة هبتكو"؛ وآخرها فضيحته الجنسية في تركيا رغم تدينه الشكلي.

اذا وظفت هذه الكتلة المتلونة موقعها النيابي كوسيلة ضغط؛ لاجل تحقيق مصالح شخصية خاصة باعضاء هذه الكتلة والدائرة المحيطة بها؛ فتظل "المعارضة" في الديمقراطية الكويتية فعل ابتزاز للسلطة؛ هذا يرفع تناقض جوهري مع دعاوي هذه "المعارضة الاصلاحية". وأنه ليثير الاشمئزاز فعلا؛ الغثيان لا أقل؛ عندما نسمعهم يتحدثون عن الإصلاح؛ محاربة المتنفذين؛ سيادة القانون.

اذ لحظة خيانتها مبادئ العدالة؛ تكافؤ الفرص ومكافحة الفساد التي تدعيها أكملت هذه "المعارضة" صيرورة تحولها الى الانتهازية السياسية.

* * *

الان بعد أن شخصنا علل – أسقام هذه "المعارضة" وخلصنا الى اعتبارها حركة معبرة عن فئات اجتماعية محددة؛ وأسقطنا عنها عباءة المعارضة القومية [١١٩]؛ نأتي الى الاسنتاج الرئيسي: الصراع السياسي الذي تقوده هذه "المعارضة" في حقيقته: ماهو الا حراك اجتماعي؛ حركة تسلق اجتماعي وحرب مصالح فئوية تدور رحاها في إطار الصراع الاجتماعي الذي تشهده الساحة الكويتية نتيجة تدفق جماعات جديدة من "المستوطنين" الغرباء. واذ أوضحنا هذه الفرضية؛ ننتقل الان لرؤية أقرب لحالة الصراع الاجتماعي في الكويت: شواهد و اشكالات.

١١٨–أنظر الوطن؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥.

١١٩– بالمعارضة القومية أو الوطنية "National Opposition"؛ فإني أشير الى حركات المعارضة الشعبية ذات الغطاء التمثيلي الشامل لكل المكونات الاجتماعية للدولة القومية؛ معارضة أواخر الثمانينات في الكويت نموذجا.


ابيض

الفصل الخامس

محاولة سوسيولوجية: فرضيات الصراع الاجتماعي المحلي ومحددات إسقاطاته السياسية والاقتصادية

ملحق أولى

أولاً الصراع الاجتماعي في إطاره السياسي

ثانيا الصراع الاجتماعي وإطاره الاقتصادي

ثالثا الإشكالات الثقافية المرتبطة بالصراع الاجتماعي الحضري - البدوي

رابعا ما السبب؟


ابيض

في ظل الدولة الدستورية الحديثة لم تشهد البنية القبلية التقليدية أية عملية انحلال أو تفكيك؛ فاستمرت هيمنتها السياسية والاجتماعية على المنضوين لها؛ هذه البنية القبلية المتماسكة رغماً عن الدولة المدنية اشتبكت في صراع اجتماعي عنيف مع قوى المجتمع القديم[١٢٠]؛ هذه حالة فصامية مرضية: قوى متشبثة بمؤسسات ما قبل المجتمع المدني توظف هذه المؤسسات نفسها لتعرية والهجوم على القوى الاجتماعية المؤسسة لهذا المجتمع المدني بالمقام الاول. الثابت هو أن حداثه هذه القوى الجديدة على الساحة الكويتية تدفعها الزاماً الى الصراع مع القوى القديمة.

الآتي هو مسعى لفحص أوجه هذا الصراع؛ أسبابه؛ أدواته السياسية والاقتصادية؛ وأشكالاته الثقافيه - الاجتماعية.

ملحق أولى:

إن أية محاولة لرصد هذا الصراع الاجتماعي تصطدم؛ أولا بأشكالية تبني تعريف علمي رصين لادوات أي صراع اجتماعي؛ كيف نقيس ونرصد الصراع الاجتماعي؟

في هذا "المبحث" حاولت تجاوزا معالجة الصراع وتتبع ميكانيكياته ضمن إطاراته السياسية؛ إطاراته الاقتصادية؛ إضافة لدراسة أشكالاته الثقافية - الاجتماعية. فعلى الصعيد السياسي قمت بتتبع العمل البرلماني للحقبة ١٩٩٩-٢٠١٠؛ لأبين حالة الاصطفاف الفئوي في جملة الاستجوابات والمواقف النيابية للفترة المعنية؛ اكيف هذه المعطيات للدلالة على الاليات التي وظفها "البدو" في صراعهم الاجتماعي ضد "الحضر"؛ ثم اني ادلل بها على ديمومة هذا الصراع الاجتماعي؛ هذه ليست فتنة وقتية سببها "برنامج تلفزيوني" أو مرشح مغمور؛ وانما هي عملية لها دوافعها الذاتية طويلة الامد؛ جذورها تكمن في بنية المجتمع الكويتي. *"فالاختلاف الظاهري بين الجماعات الاجتماعية وحده؛ كفيل تلقائيا ببدء عملية صراع اجتماعي فيما بين هذه الجماعات"*[١٢١]

١٢٠- أعرف قوى المجتمع القديم على أنها القوى "الحضرية" التي ساهمت في بناء الدولة المدنية الكويتية قديما.

١٢١- هذه نظرية علمية وليست كلام مرسل أو استنتاج شخصي؛ أنظر

Glaeser, Edward L. (2005).THE POLITICAL ECONOMY OF HATRED. The Quarterly Journal of Economics. 120 (1): 45-86.

نقلا عن

Caselli, Francesco, and Wilbur John Coleman II. (2006).On the Theory of Ethnic Conflict. NBER Working Papers 12125.

اما على صعيد البناء الاقتصادي المجتمعي؛ فلما قد سبق أن استنتجنا "راجع ص ٥٥" ضحالة النفوذ "البدوي" على علاقات الانتاج البرجوازية القائمة؛ فاكتفيت في هذا المجال بالغوص في سجالات التصادم "البدوي" مع مواقع تفوق وملكية "الحضر" لوسائل الانتاج.

ثم عرجت الى اشكالات ثقافية – اجتماعية مرتبطة بالتنافر الاجتماعي والتخالف لمكونات الكيان الكويتي؛ فتطرقت لفرضية "التناشز الاجتماعي" للدكتور علي الوردي؛ الذي يراها هو كنتاج طبيعي لصراع البادية والحاضرة؛ فقمت بتحويرها وتعديلها بما يتسق مع خصوصية النمط الكويتي. وحاولت بعد ذلك أن اوضح مفهوم جديد هو "العزلة الجيتوية" كما أراها لكل جماعة اجتماعية داخل الفسيفساء الكويتية. ثم ختمت بتوضيح سببية والزامية هذا الصراع .

اولا الصراع الاجتماعي في إطاره السياسي:

لاستنتاج التوظيف السياسي لسلاح الاستجواب البرلماني في الصراع الفئوي بين "قوى الحاضرة" و"قوى البادية" نلجأ لقراءة متمعنة في تاريخ الاستجوابات السياسية لحقبة ١٩٩٩– ٢٠١٠.

قمت بافراد جداول خاصة تبين تاريخ الاستجوابات الموجهه ضد وزراء "حضر"؛ وزراء "بدو"؛ وزراء الاسرة الحاكمة؛ كلا على حدة؛ في الفترة المعنية (١٩٩٩–٢٠١٠)، قمت بفرز النواب فئويا الى "حضر" و"بدو"؛ وبينت مواقف كل جهه لناحية تأييد او معارضة طلب طرح الثقة؛ اعتبرت الامتناع عن التصويت بمثابة معارضة لطلب طرح الثقة كونه يصب في نهاية المطاف لمصلحة الوزير المُستجوب. أهملت الاستجوابات التي لم تنتهي بتقديم طلب طرح الثقة أو التي لم تصل لحد المناقشة برلمانيا. تجاهلت المواقف النيابية "الشيعية" لرغبتي بتسليط الضوء على الاصطفاف الفئوي "الحضري" – "البدوي" في بيئة معزولة عن أية مؤثرات خارجية.[١٢٢]

١٢٢– في هذا الصدد استعنت بقاعدة بيانات "**Herb**" لفرز مواقف النواب من الاستجوابات المتعاقبة حسب خلفيتهم الاجتماعية؛ لكن هذه النسبة معبرة فقط عن مواقف النواب "البدو" و"الحضر" الذين حضروا جلسات طرح الثقة وقاموا بالتصويت ولا تعبر عن مواقف النواب الذين تغيبوا عن حضور الجلسات. أنظر
Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved February 17, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

الوزير المستجوب	النواب المستجوبين	تاريخ الاستجواب	النواب الحضر معارضي الاستجواب "الامتناع بين قوسين"	النواب الحضر مؤيدي الاستجواب	النواب البدو مؤيدي الاستجواب	النواب البدو معارضي الاستجواب "الامتناع بين قوسين"
عادل الصبيح	مسلم البراك/ وليد الجري/ مرزوق الحبيني	٢٠٠٠	١٥+ (١) ٩٤٪	١ ٦٪	١٣ ٤٣٪	١٠+ (٢) ٥٦٪
يوسف الابراهيم	مسلم البراك / مبارك الدويلة	٢٠٠٢	١٢ + (١) ٨١٪	٣ ١٩٪	١٠ ٦٠٪	٨ + (٢) ٤٠٪
محمود النوري	مسلم البراك	٢٠٠٤	١٠ + (٢) ٦٠٪	٨ ٤٠٪	٩ ٣٧,٥٪	١٠ ٦٢,٥٪
نورية الصبيح	سعد الشريع	٢٠٠٨	١٧ + (٢) ٩٥٪	١ ٥٪	١٦ ٦٦٪	٨ ٣٣٪

جدول يظهر الاستجوابات الموجه لوزراء حضر في حقبة ١٩٩٩-٢٠١٠

تبين هذه المعطيات حجم الصراع الاجتماعي الحضري - البدوي؛ بداية جميع مقدموا هذه الاستجوابات ضد وزراء حضر هم بدو؛ ثم أن هذه المعطيات تفرز النواب الى كتلتين تصويتيتين؛ في استجواب الصبيح الاول "عادل"؛ نرى ٩٤٪ من النواب الحضر تعارض طرح الثقة بالوزير "اما امتناعاً أو معارضة صريحة"؛ بينما وقف ٤٣٪ من البدو ضد الوزير. في استجواب "يوسف الابراهيم" ٨١٪ من الحضر يقفون مع الوزير في مقابل ٦٠٪ من البدو يطالبون برأسه. الاستثناء يظهر في استجواب "محمود النوري" حين صف ٦٢٪ من البدو مع الوزير في مقابل ٦٠٪ من الحضر ساندوه. فقط ليعود الانقسام الفئوي يظهر وبقوة مع استجواب الصبيح الثاني "نورية"؛ حين اصطف ٩٥٪ من النواب الحضر مع الوزيرة؛ وساند طرح الثقة ٦٦٪ من النواب البدو.

حجم الشحن الفئوي أثناء استجواب الوزير "عادل الصبيح" برز في مداخلة النائب السابق "صالح الفضالة" خلال جلسة الاستجواب؛ اذ تحدث مطولا؛ برمزية تاريخية عن "الهيلق" الذين أخذوا بالتطاول على من أنقذهم من الجوع في سنه "الهيلق".

كذلك يلاحظ أن العامل الفئوي وحده لا العامل الحزبي أو الايدلوجي هو المهيمن في اختيار النائب لموقفه؛ فيقف محمد الصقر (ليبرالي) واحمد الربعي (ليبرالي) وعبدالله النيباري (ليبرالي)

ومشاري العصيمي (ليبرالي)؛ وفي عز الصراع الليبرالي – الاخواني مع الوزير عادل الصبيح (اخوان مسلمين)؛ ويصطف جمال الكندري (اخوان مسلمين) و ناصر الصانع (اخوان مسلمين)؛ بل حتى عادل الصرعاوي (سلفي) مع وزيرة امرأة هي نورية الصبيح ويكتفي احمد باقر (سلفي) وعلي العمير (سلفي) بالامتناع عن التصويت إنقاذا للوزيرة (الحضرية).

اما حين نعكس الاية؛ ونفحص مواقف النواب فئويا عند توجيه استجواب حضري لوزير بدوي فنرى الجدول الآتي:

الوزير المستجوب	النواب المستجوبين	تاريخ الاستجواب	النواب الحضر معارضي الاستجواب "الامتناع بين قوسين"	النواب الحضر مؤيدي الاستجواب	النواب البدو مؤيدي الاستجواب	النواب البدو معارضي الاستجواب "الامتناع بين قوسين"
ضيف الله شرار	عبدالله النيباري	٢٠٠٣	٧ ٪٤٤	٩ ٪٥٦	٢ ٪٨	٢٣ ٪٩٢

جدول يظهر الاستجوابات المقدمة لوزراء "بدو" في حقبة ١٩٩٩-٢٠١٠

اذا قدم استجواب وحيد في الفترة المعنية تجاه وزير بدوي؛ والملاحظ أيضا أن ٥٦٪ من النواب الحضر أيدوا هذا الاستجواب (أعلى نسبة تأييد حضري لاي استجواب مقدم في الفترة ١٩٩٩-٢٠١٠)؛ بينما ٩٢٪ من النواب البدو عارضوا هذا الاستجواب (أعلى نسبة معارضة بدوية على الاطلاق لاي استجواب سياسي في الفترة المذكورة)؛ فلم يصوت معه من البدو الا نائبان اثنان؛ بل إن مسلم البراك الذي لم يعرف له أنه وقف ضد أي استجواب في تاريخه النيابي الطويل؛ لم يكتفي بالوقوف ضد هذا الاستجواب؛ بل انه استقطع من وقت المجلس ليتحدث مؤيدا للاستجواب؛ فقط ليستخدم الوقت المخصص له في الدفاع عن ابن عمه الوزير ضيف الله شرار ويصوت في النهاية ضد طرح الثقة.

اذا يظهر الاستقطاب الفئوي واضحا في كافة الاستجوابات التي تقدم من "بدو" الى "حضر" أو العكس؛ لكننا الان سننظر فيما اذا كان الفرز الفئوي من القوة بحيث يبرز تاثيره حتى في مواقف لا تمس البدو والحضر مباشرة؛ فسننظر في الاستجوابات المقدمة الى وزراء من الاسرة الحاكمة؛ ونرى أيضا أن جميعها مقدمة من بدو كما في الجدول الآتي:

الوزير المستجوب	النواب المستجوبين	تاريخ الاستجواب	النواب الحضر معارضي الاستجواب "الامتناع بين قوسين"	النواب الحضر مؤيدي الاستجواب	النواب البدو مؤيدي الاستجواب	النواب البدو معارضي الاستجواب "الامتناع بين قوسين"
جابر الخالد	مسلم البراك	٢٠٠٩	١١ + (١) ٪٨٦	٢ ٪١٤	١٤ ٪٥٦	١١ ٪٤٤
جابر الخالد	مسلم البراك	٢٠٠٩	٩ + (٣) ٪٨٠	٣ ٪٢٠	١٥ ٪٦٠	١٠ ٪٤٠
عدم التعاون مع ناصر المحمد	فيصل المسلم	٢٠٠٩	١٢ + (١) ٪٨٦	٢ ٪١٤	١١ ٪٤٤	١٤ ٪٥٦
احمد العبدالله	علي الدقباسي	٢٠١٠	٩ + (١) ٪٧١,٥	٤ ٪٢٨,٥	١٦ ٪٦٤	٨ + (١) ٪٣٦

جدول يظهر الاستجوابات المقدمة لوزراء من الاسرة الحاكمة في حقبة ١٩٩٩–٢٠١٠

في استجواب الشيخ "جابر الخالد" الاول؛ وقف ٨٦٪ من النواب الحضر مع الوزير في مقابل ٥٦٪ من النواب البدو ارادوا نزع الثقه عنه؛ نفس الارقام تقريبا تكررت في استجوابه الثاني فوقف ٨٠٪ من الحضر مع الوزير بينما اصطف ٦٠٪ من البدو ضده؛ اما في استجواب "علي الدقباسي" للشيخ "احمد العبدالله"؛ فساند الوزير ٧١٪ من النواب الحضر في مقابل ٦٤٪ من النواب البدو ارادوا رأسه. وحتى في ورقة "عدم التعاون" مع رئيس مجلس الوزراء ٢٠٠٩؛ ٨٦٪ من الحضر جددوا ثقتهم بسموه؛ بينما ٤٤٪ من البدو طرحت ثقتها به.

هذه المعطيات تبرز بما لا يدع مجالا شك حجم الانقسام الفئوي بين "البدو" و"الحضر" فظهرت إسقاطات هذا الاستقطاب الفئوي في النمط التصويتي لكل فئة؛ اذ افرزت هذا الاستقطابات المتتابعة (ماعدا بعض الاستثناءات البسيطة) كتلتين تصويتيتين في مقابل بعض: الحضر ضد البدو؛ والبدو ضد الحضر.

لكن هذه المعطيات لا تعبر فقط عن حالة انقسام فئوي فحسب؛ لكنها تنجح في التعبير عن صورة الصراع الاجتماعي بين "الحضر" و"البدو"؛ اذ وظف النواب البدو أسلحتهم السياسية للهجوم على مواقع النفوذ الحضري في النظام؛ ورد النواب الحضر باستخدام حقوقهم الدستورية في معارضة هذه الاستجوابات للدفاع عن وزرائهم.

"ازدواجية الجنسية": النموذج الواقعي لمحددات الصراع الاجتماعي محليا

أحداث ٢٠٠٩-٢٠١٠ تضع الامور بنصابها الصحيح؛ طرح قضية "ازدواجية الجنسية" لا يصب في حانة الفتنة المجتمعية المؤقتة؛ فهي لا تأطر الا على انها "حالة" من الصراع الاجتماعي الدائم بين مجموعات اثنية متغايرة.

طرح هذه القضية لا ينحصر قطعا في المخالفة القانونية فحسب؛ هي تعكس حالة تذمر شعبي "حضري" من جملة ممارسات "بدوية" على المدى البعيد؛ ومن السطحية اعتبارها معبرة فقط عن القضية القانونية المحصورة بمخالفة قانون الجنسية؛ "الحضر" وجدوا بموضوع الازدواجية فرصة سانحة لرفع اعتراضاتهم الكثيرة ضد ممارسات "بدوية " خاطئة.

لكن حين طرحت هذه القضية محليا؛ ماذا كانت استجابة الشارع "الحضري" لها؟

هل نبذها هذه الشارع الحضري؟ استنكرها فورا؟ هل تصورها "محاولة فتنوية" لبث الفرقة بين أهل البيت الواحد؟

ام سارع الى احتضانها وتبنيها؟ الالتفاف حولها؟ هل عبرت هذه "القضية" عن نبض الحضري البسيط المعادي للبدو؟ ماذا كان موقف "الحضر" العام؟

هنا أحاول؛ عبر عدة شواهد – ملاحظات أن أبين موقف "الحضر" الواضح في دعمه لهكذا أطروحات؛ بتوضيحي للدعم العام الذي حازته هذه الاطروحات ضد " البدو" أنجح بتبيان محددة من محددات الصراع الاجتماعي الحضري – البدوي محليا:

١ – نتيجة تبني النائب علي الراشد لهذه الاطروحات؛ نتيجة جعلها الإطار الرئيسي لحملته الانتخابية؛ رأى اصوات ناخبيه تقفز جنونيا؛ فحاز المركز الثاني في انتخابات ٠٩ بعد أن كان في المركز السابع قبلها بعدة أشهر في انتخابات ٠٨.

بل أن من بين جميع نواب ٠٨ في الدائرة الثانية الذين أعيد انتخابهم في ٠٩؛ النائب "علي الراشد" هو الوحيد الذي استطاع زيادة عدد ناخبينه ٩٢٤ صوت؛ في حين خسر "مرزوق الغانم" ٣٢٩١ صوت؛ خسر "جاسم الخرافي" ٤٣٦٧ صوت؛ خسر "جمعان الحربش" ٥٦٧ صوت؛ خسر "خالد سلطان بن عيسى" ٣٥٩٦ صوت؛ خسر "خلف دميثير" ٦٢٤ صوت؛ خسر "محمد المطير" ٢٥٧٦ صوت"[١٢٣].

١٢٣- أنظر الارقام التي حازها كل مرشح في انتخابات ٠٨ و انتخابات ٠٩ كما في قاعدة بيانات "**Herb**"
Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved April 10, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

٢ – الرقم الانتخابي الصعب الذي حازه مرشح مغمور محمد الجويهل في انتخابات ٠٩؛ هو دليل آخر على شعبية هذه الاطروحات "حضريا"؛ فالبرنامج الانتخابي للمرشح انحصر في "معاداة البدو"؛ "الرد على إساءات البدو للحضر بإساءت مماثلة". بهكذا برنامج استطاع "محمد الجويهل" الحصول على ٣٥٠٨ صوت انتخابي[١٢٣].

حسبة بدو:

– عدد الناخبين "الحضر" في الدائرة الثالثة يقف عند ٣٩٧٢٠ ناخب "حضري" [١٢٤].

– لغياب الاحصائات الرسمية حول نسبة التصويت في انتخابات ٠٩؛ سأفترض نسبة تصويت مرتفعة جدا ٧٥٪.

– المرشح محمد الجويهل حصل على ٣٥٠٨ صوت انتخابي.

اذا فعليا ١ من كل ٨ ناخبين "حضر" شاركوا بالعملية الانتخابية صوت للمرشح محمد الجويهل ولاطروحاته المعادية "للبدو". هذه نسبة عالية تعكس وجود تربة ممهدة في الشارع الحضري لتبني آراء معادية للبدو.

٣ – حين تداعى "البدو" للتجمع في ندوات جماهييرية ضد هجوم محمد الجويهل الشرس تجاهم (ندوة الاندلس؛ ندوة العقيلة)؛ غاب التمثيل "الحضري"؛ لم يفكر أحدا من "الحضر" بابداء التضامن أو استنكار هجوم "الجويهل" ضدهم.

ماذا يعكس هذا؟.

فقائمة الحضور "حضريا" اقتصرت على ممثلوا التحالف الوطني؛ الكاتب الصحفي احمد الديين؛ الكاتب الصحفي محمد الجاسم؛ النائب السابق عبدالله النيباري؛ النائب السابق فهد الخنة؛ النائب عبدالرحمن العنجري.

سياسيا هم جميعا أخف من "الريشة"؛ جميعهم مهمشين بدون أي نفوذ سياسي أو اجتماعي و مواقفهم اذا افترضنا "تجاوزاً" صدقها فانها لا تمثل الا شخوصهم المعزولة عن مجرى السياسة "الحضرية".

١٢٣– أنظر الارقام التي حازها كل مرشح في انتخابات ٠٨ و انتخابات ٠٩ كما في قاعدة بيانات "**Herb**"
Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved April 10, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

١٢٤– إحصائية مجلس الوزراء حول أعداد الناخبين حسب توزيعهم الإثني الصادرة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٧؛ أنظر صحيفة الراي؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٠٨.

- ماذا يمثل كاتب يعيش على هامش السياسة المحلية بآراء ماركسية متطرفة كالكاتب احمد الديين؛ "حين خاض انتخابات ١٩٩٦ بالدائرة الثامنة حل في المركز ما قبل الاخير ولم يستطع إحراز اكثر من ٩٨ صوتا"[١٢٥].
- الكاتب محمد عبدالقادر الجاسم بالطبع سيحضر أية احتفالية توجه ضد رئيس الحكومة؛ خصومته الشخصية معه لا تحتاج بيان؛ لكن ماذا يمثل محمد الجاسم؟

الشارع الشعبي "الحضري" نفسه لفظ محمد عبدالقادر الجاسم مرتين؛ هو بعيد كل البعد عن ادعاء "تمثيل الحضر". في الدائرة الثانية ٠٨ حصل على المركز ١٧؛ في الدائرة الثالثة ٠٩ حصل على المركز ١٩ [١٢٦].

- اما فهد الخنة وعبدالله النيباري فيمثلان حالات متكررة على الساحة السياسية المحلية: نواب سابقين؛ خاسرين لثقة الناخبين "خسر فهد الخنة آخر انتخابات خاضها في حين خسر عبدالله النيباري آخر ثلاثه" ينتهزون أي فرصه سانحة للظهور الاعلامي.

في ظني لو كانوا نوابا لما فكرا بالحضور اصلا. حتى حضورهم لا يمثل تياراتهم السياسية "التيار السلفي مثلا منح ثقته للوزير في الاستجواب اللاحق".

- الشخصية "الحضرية" الوحيدة التي تتمتع "بشي من الاهميه السياسية" كانت ممثل التحالف الوطني في مجلس الامة النائب عبدالرحمن العنجري؛ بخفة سياسية لا يجيد غيرها حضر الندوة؛ لكنه "وكالعادة" استجابة لضغوط شعبية من أهالي دائرته سرعان ما سحب توقيعه من "بيان لجنة الانقاذ"؛ ثم لم يكتفي بالتصويت ضد طرح الثقة بوزير الاعلام بالاستجواب المتعلق بالقضية؛ لكنه عاد وأعلن أن العدو الحقيقي للوحدة الوطنية هو مسلم البراك وليس أي شخص آخر [١٢٧].

١٢٥- أنظر قاعدة "**Herb**"

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved April 10, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

١٢٦- يحلو للجاسم الزهو "بقاعدة قرائية" يضعها عند ٢٥ الف قارئ لمقاله الاسبوعي؛ ما يفشل محمد الجاسم في فهمه أن هذه "القاعدة القرائية" المزعومة عندما تقرأ له فانها لا تقرأ لاقتناعها بآرائه؛ هنا تلعب "الطبيعة الكويتية" دورها: "بلاغة شف"؛ "خل نضحك"؛ "خل نشوف اشعنده الجاسم" ثم لنكن صرحاء؛ كثير من ما يقوله لا يعدو أن يكون "حجي حريم اب قعدة شاي الضحى"؛ لكن عندما حانت لحظة الحقيقة - الانتخابات أختار الغالبية عدم التصويت له. لا أحد يأخذ آرائه بجدية.

"بحسبة بدو اخرى"؛ يقرأ للجاسم ٢٥ الف قارئ اسبوعي؛ لكن يصوت له انتخابيا فقط ٢٥٢٧ ناخب في ٢٠٠٨؛ ٢٥٩٣ ناخب في ٢٠٠٩؛ البقية لا تشتري مزاميره؛ ترفضه.

١٢٧ - أنظر لقاء النائب "عبدالرحمن العنجري" في صحيفة الصباح؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٨.

اذا هولاء "الحضر" يمثلون حالات معزولة؛ بعضهم دافعهم شخصي؛ يحركهم إما طموح سياسي أو عداوة شخصية مع النظام أو سذاجة سياسية صريحة.

لكنهم جميعا يشتركون في شيء واحد فقط: فقدانهم "التفويض الشعبي" للتعبير عن موقف "الحضر" العام "Political Mandate".

٤ – في الاستجواب اللاحق لوزير الاعلام احمد العبدالله تجلى المقياس الحقيقي لنبض الشارع "الحضري" في مواقف نوابهم؛ فقط ٤ نواب حضر من ١٥ نائب حضري ساندوا البدو وطرحوا الثقة بالوزير المستجوب.

اذا هذه الشواهد تضع الامور بنصابها الصحيح؛ صوت "الحضر" بكثافة للنائب علي الراشد و المرشح محمد الجويهل عندما رفعوا وللمرة الاولى راية "حضرية" ضد الممارسات "البدوية"؛ لم يتضامن "الحضر" مع "البدو" حين نالهم كم من الاساءات – الحقائق على يد محمد الجويهل؛ وفي الاستجواب اللاحق لم يجد النواب "الحضر" أن الاهانات التي لحقت "بالبدو" – شركائهم في الوطن سبب كافي يدفعهم لطرح الثقة بالوزير.

هذا الصراع الاجتماعي الذي استطعنا تتبع مظاهره السياسية واضحة للعيان منذ مجلس ١٩٩٩ هو ليس وليد اللحظة؛ من الخطأ افتراضه ردة فعل فورية على برنامج تيلفزيوني أو من تخطيط عميل ايراني متجنس حديثا؛ "بالمنطق" مثل هذا الافتراض مغالطة "Post hoc ergo propter hoc": تقوم على فهم خاطيء لتسلسل الاحداث؛ كون الحدث "ب" جاء بعد الحدث "أ" لا يعني البته أنه مسبب بفعل الحدث "أ"؛ كون نقمة "البدو" الكبرى ظهرت معالمها بعد ظهور "الجويهل" لا يعنى أبدا انها مسببه بفعل هذا الظهور.

هو صراع ناتج عن إفرازات سنين من الهجوم "البدوي" المتواصل على المراكز "الحضرية" في الدولة – المجتمع؛ سياسيا تخفى هذا الصراع الاجتماعي حيناً تحت ظل الصراع الليبرالي – الديني؛ أو التوجهات الاقتصادية المتضادة "اقتصاد السوق الحر مقابل دولة الرفاه الاجتماعي"؛ لكن الان سقطت كل الاقنعة؛ هو صراع اجتماعي بارز الملامح؛ ديموته مرهونة بالتركيبة الاجتماعية الكويتية المتنافرة.

ثانيا الصراع الاجتماعي في إطاره الاقتصادي:

تضافر بدء الانتاج البترولي عام ١٩٤٦ في الكويت مع الكساد العالمي الذي أصاب سوق اللؤلؤ؛ للإيذان بميلاد حقبة جديدة من التطور الاقتصادي – الاجتماعي؛ اذ شوهت هذه التطورات العلاقات الانتاجية القديمة القائمة على تجارة الغوص والنقل البحري؛ بعدها اضطرت الطبقة البرجوازية القديمة للتركيز على الاستثمار الداخلي في مجال الانشاءات "البناء" وتجارة الاستيراد.

هذه الطبقة البرجوازية القديمة؛ التي استطاعت تجديد نفسها عند انهيار العلاقات الانتاجية القديمة واعادت إحياء نفسها بصورة "رأسمالية وطنية" تكونت في غالبيتها من العوائل الحضرية الكبيرة إضافة لاسر شيعية محدودة؛ صنعت ثرواتها عبر اجيال بتجارة الترانزيت؛ الغياب التام "للبدو" في هذه الطبقة مرجعه دخولهم المتاخر الى التركيبة الاجتماعية الكويتية؛ غيابهم هذا سيظل ملحوظ الى الحقبة الحالية.

جوع السوق المحلي الهائل المصاحب لفترة بناء الدولة و التوسع العمراني (١٩٦١-١٩٧٠) مكن هذه الطبقة التجارية من استغلال خبراتها المتراكمة من سابق عملها في تجارة الترانزيت في تجميع وتركيز الثروة وبناء مواقع استراتيجية لها في البناء الاقتصادي للدولة. كما عمل المال النفطوي الفائض عقب الفورة الاولى (١٩٧٣-١٩٨٥) والفورة الثانية (٢٠٠٣ -٢٠١٠)؛ إضافة لنمط وذهنية استهلاكية مجتمعية جديدة (١٩٩١-) على زيادة الطلب على السلع والخدمات؛ و أغلبها محتكرة بواسطة الوكالات الحصرية التابعه لنفس الطبقة البرجوازية القديمة ذات الغالبية "الحضرية"؛ هذا كله ساهم في احكام سيطره هذه الطبقة القديمة على مفاصل النظام الاقتصادي الكويتي.

لظروف الولاده الهجينة للرأسمالية الوطنية الكويتية "ذات الغالبية الحضرية والغياب البدوي"؛ لابد من النظر في خصائص نمط الانتاج "شبه الرأسمالي" للاقتصاد الكويتي في الوقت الحاضر:

- لاسباب مفهومة؛ الرأسمالية الكويتية استعاضت عن القاعدة الانتاجية الصناعية والزراعية بالتركيز على أنشطة أكثر ربحا وموائمة للسوق المحلي؛ ممثلة في قطاع الوساطة المالية؛ التجارة والاستيراد؛ إضافة للقطاع الخدمي والانشائي.
- العميل الاساسي لهذا الاقتصاد هو القطاع الحكومي ومناقصاته. هذا الارتباط التجاري أخل بتوازن القوى التقليدي بين الحكام والطبقة التجارية؛ اذ بينما استطاعت هذه الطبقة وعن طريق سلاح الضرائب التي تدفعها للحاكم على إجباره على القبول بمجلس شورى ١٩٢١؛ دستور ١٩٣٩؛ بتأسيس الدولة المدنية اصبحت هي الطرف الاضعف في علاقاتها مع الحاكم الذي استغنى بعائدات النفط عن الضرائب. بشكل ما فأن النجاح في الاعمال اصبح مرتبط جزئيا بالارتباط بمؤسسة الحكم؛ فظهر شكل كروني للرأسمالية الكويتية "Crony Capitalism".
- إضافة للعميل الحكومي؛ هو أيضا نمط انتاجي يعتمد في نموه؛ الى حد ما؛ على المستهلك النهائي "Consumption-led Growth"؛ في هذا هو يعتمد على بيع خدمات وسلع بالتجزئة لجمهور المستهلكين؛ ثقافة الشراء والاستهلاك الجديدة فتحت اسواق جديدة لنمو

النخبة التجارية القديمة؛ قسم من هذه النخبة القديمة تحول الى "كومبرادورية" صريحة.

- يتفرد نمط الانتاج الرأسمالي الكويتي عن غيره باعتماده على عمالة وافده رخيصة بدلا من العمالة الوطنية الباهضة التكاليف[١٢٨]؛ هو أمر مفهوم لناحية القطاعات التي يعمل بها هذا الاقتصاد؛ إضافة أن الثقافة الكويتية التقليدية لا تحبذ طبيعة عمل وظائف القطاع الخاص؛ وتفضل بدلا منه القطاع الحكومي المريح؛ المضمون؛ هذا جعل الكثير ينظر له على أنه اقتصاد طفيلي؛ يأخذ ولا يعطي.
- دولة الرفاة والوفرة المالية لم تجد الضرورة بعد لفرض الضرائب على شركات القطاع الخاص؛ هذا جعل الكثير ينظر له على أنه اقتصاد طفيلي؛ ياخذ ولا يعطي.
- أسبقية الطبقة التجارية القديمة وتحكمها بعوامل الانتاج "وفقا للتعريف النيوكلاسيكي لا الماركسي" مكنتها من احتكار السوق المحلي؛ وتكوين "اوليجاركية" اقتصادية مهيمنة.

اذا بعد نظرتنا القصيرة للطبقة البرجوازية العليا في المجتمع الكويتي؛ تاريخية تكونها؛ تركيبها الإثني "خلفيتها الاجتماعية" [١٢٩]؛ خصائص نمط انتاجها الاقتصادي؛ نلتفت للآخرين؛ ماذا عن باقي "الطبقات الحضرية" في مجتمع ما قبل النفط؟ كيف استطاعوا تشكيل وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي في الترتيبية الطبقية لحظة انهيار علاقات الانتاج القديمة؟ وماذا عن "البدو" الذين وصلوا متأخرين الى التركيبة الاجتماعية الكويتية؟

عامل التثمين الحكومي كان له تأثير هام على ميكانيكية الحراك الاجتماعي في مرحلة بدايات الدولة المدنية؛ تضافرت الفرص التجارية السهلة في ذلك الوقت مع أموال التثمين الحكومية في نقل الكثير من الطبقة الوسطى "أصحاب الدكاكين والحرفيين" والطبقة العاملة "بحارة"؛ الى مواقع طبقية أفضل؛ العامل الاخر كان فرص التعليم الجامعي السهلة في ذلك الوقت وحاجة

١٢٨- رغم أن أرقام شبه رسمية تضع عدد الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص بما يقارب ٦٨ الف موظف؛ يشكلون ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة الوطنية؛ لكن هذه الارقام لا تعكس أبداً حقيقة الوجود الوظيفي الكويتي في القطاع الخاص؛ هذه نسبة متضخمة؛ سياسة التوظيف الوهمي عملت على تضخيمها؛ هي تشمل طلاب جامعات؛ عاطلين عن العمل؛ ربات منازل؛ جميعهم سجلوا في نظام التأمينات الحكومي للحصول على دعم العمالة الكويتية في القطاع الخاص حسب قانون ١٩ لسنه ٢٠٠٠. تفتيش روتيني على العمالة الكويتية في القطاع الخاص بسنة ٢٠٠٨ وجد أن من إجمالي ٧٥ شركة تم تفتيشها ٥٠ حاله غير متواجدة؛١١ مغلقا؛ ٥ غير قائم؛ بينما في ٩ شركات فقط تواجد الموظفين على رأس عملهم. نستطيع افتراض أن عدد الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص فعليا أقل بكثير من العدد المتداول. أنظر
لقاء مديرة ادارة صرف المزايا المالية في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة؛ صحيفة النهار؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣.
الموجز الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت الوطني؛ صحيفة الوطن بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٥

١٢٩- في ص٥٥؛ وضمن تتبعنا لنتائج سياسات التجنيس الحكومية؛ قمت بالتفصيل في الخلفية الاجتماعية للطبقة البرجوازية الكويتية كما هي ممثلة في شركات سوق الكويت للاوراق المالية والشركات المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية.

البيروقراطية الحكومية المتضخمة للمزيد من حملة الشهادات لتولى مناصب ادارة عليا مما ساهم في حراك اجتماعي الى الأعلى؛ هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية افادت "الحضر" و"الشيعه"؛ لكن هذا كله لم يستفد منه "البدو".

لم يملك "البدو" الرحل منازل كي يتم تثمينها؛ لم يعيشوا الا في الصحراء أو عشيش البلدية؛ لم يؤمن البدو بأهميه التعليم في هذه المرحلة؛ إضافة للعامل الاهم: الغالبية العظمى منهم لم يدخلوا الا متأخرا الى الدولة؛ كما أن المتجنسين الجدد "١١٣ الف فقط ما بين ١٩٨١-١٩٨٨"[١٣٠]؛ وجلهم من البدو أغلبهم من ذوي الدخول المتواضعه والمستوى التعليمي - الثقافي المنخفض.

هذا العوامل دفعت لتكتل أغلب "البدو" في الطبقات الاجتماعية السفلى؛ عكس ابناء "الحاضرة" الذين استطاع الكثير منهم الصعود اجتماعيا في فتره ١٩٦١-٢٠١٠؛ اما باستخدام أموال التثمين؛ أو نتيجة الفرص الاستثمارية السهلة في فترة بناء الدولة؛ أو نتيجة لحصولهم على تعليم عالي في فتره توسع البيروقراطية الحكومية.

لكن بالطبع هذا لا ينسحب على كل "الحضر"؛ ليس كل الحضر تجاراً أو مياسير ماديا؛ هذا ليس ما نقوله؛ الاشكالية تبرز أن "البدو" يرونهم كذلك؛ قضية الدواوين المخالفة لاملاك الدولة ٢٠٠٨ نموذج واضح لهذا: عندما اصطفت الغالبية الحضرية خلف الحكومة لازالتها واصطف جميع البدو ضدها؛ كانت مرافعه البدو الوحيدة هي مقارنتها بالشاليهات وقسائم الشويخ الصناعية اللتان تعود ملكياتهم الى بعض الحضر؛ العقل الجمعي "البدوي" يؤمن أن لدى جميع الحضر شاليهات؛ وأن لدى جميع الحضر قسائم بالشويخ الصناعية؛ هو يطمح للمساومه؛ فليحتفظ البدو بدواوينهم المخالفه ويحتفظ الحضر بشاليهاتهم وقسائهم الصناعية.

نظرة (البدوي) البسيط؛ الموظف الحكومي حكما؛ "للحضر" على انهم جميعا تجار؛ لم تسهم الا في اذكاء نار الصراع الحضري - البدوي؛ فبرز خطاب "مظلومية بدوية" جديد يشتكي من الهيمنة الاقتصادية "الحضرية".

لكن هذا لا يغير الحقائق؛ هو صحيح أن ليس كل "الحضر" تجاراً؛ لكن أغلب التجار "حضراً"[١٣١].

يفشل العقل "البدوي" في فهم هذه التركية الإثنية البسيطة للطبقات الاجتماعية: يشكل "الحضر" الغالبية العظمى من الطبقة البرجوازية العليا؛ ويشكلون نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى؛ في مقابل التكدس "البدوي" في الطبقات السفلى.

١٣٠ - المجموعة الاحصائية في ٢٥ سنة، عدد خاص، ١٩٩٥، ص ٤٠، وزارة التخطيط.
١٣١- أنظر ص٥٥.

دراسة "Herb" تفصل في هذا؛ بالاستفادة من سجلات الناخبين؛ فرز عينات الناخبين؛ حسب الوظيفة؛ كلا حسب دائرته الانتخابية؛ وفقا لنظام دوائر المجلس البلدي ٢٠٠٥ [١٣٢].

قمت بمعالجة هذه البيانات كالآتي؛ قسمت الدوائر الانتخابية الى مجموعتين حسب التصنيف الفئوي؛ مجموعة تمثل دوائر "حضر – شيعه" ومجموعة أخرى تمثل الدوائر "البدوية" بالكامل [١٣٣]؛ قمت بفرز الوظائف الى ٤ فئات حسب مستواها الاجتماعي:

١ – البرجوازيه العليا: وتشمل التجار

٢ – الطبقة الوسطى – العليا: وتشمل الدبلوماسيين؛ أساتذه الجامعه؛ الاطباء؛ المهندسين؛ المحاسبين؛ المحامين؛ المدراء.

٣ – الطبقة الوسطى: وتشمل المدرسين؛ الموظفين الحكومين؛ ضباط؛ ضباط الحرس الوطني.

٤ – البرجوازية الوضيعه "petit bourgeois" [١٣٤]: وتشمل رجال الاطفاء؛ الفنيين؛ العمال؛ الحراس؛ سائقين؛ العاطلين عن العمل؛ عساكر؛ عساكر الحرس الوطني.

ثم قمت بتجميع أعداد الناخبين في كل فئة من هذه الفئات الوظيفية في مجموعتين مختلفتين؛ إحداها تمثل الدوائر ذات الغالبية "الحضرية – الشيعية" والاخرى تمثل الدوائر ذات الغالبية "البدوية" كما في الجدول الآتي:

	الدوائر ذات الغالبية الحضرية – الشيعية	الدوائر ذات الغالبية البدوية
الطبقة البرجوازية العليا	٨٩٧	٢٧٦
الوسطى – العليا	٥٣٠٥	٢١٤٢
الطبقة الوسطى	١٦٧٣	٢٣١٥
البرجوازية الوضيعة	١١١٨	٧٠٧٥

١٣٢– الدراسة منشورة بموقع "Herb" أنظر

Herb, Michael. Kuwait politics database. Retrieved April 12 , 2010 fromhttp://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

– سجلات الناخبين التي استسقى منها "Herb" أرقامه كانت موجودة لفتره بسيطه على موقع وزارة الداخلية الرسمي قبل إزالتها. تحسبا لاي تعديلات قد يجريها لاحقا قمت بوضع نسخه من الدراسه بالملاحق.

١٣٣– وفقا لتقسيمة المجلس البلدي الحالية؛ فإني اعتبرت دوائر "الحضر؛ الشيعه" تشمل الدوائر "الاولى؛ الثانية؛ الثالثة؛ الرابعه"؛ بينما دوائر "البدو" تشمل الدوائر "الخامسة؛ السادسة؛ السابعة؛ الثامنة؛ التاسعة؛ العاشرة".

– اضطريت لاعتبار الدائرة الخامسة دائرة "بدوية" رغم الوجود الحضري والشيعي القوي فيها؛ كما اضطريت لوضع "الحضر" و"الشيعه" في بوتقه واحدة وذلك للتداخل القوي في أماكن سكنهم وفقا لنظام الدوائر العشر للمجلس البلدي.

١٣٤– كنت لاعتبرهم "طبقة عاملة"؛ لكن طبيعة الدولة الريعية الكويتية؛ ومستوى البدلات / الكوادر المرتفع يمنعني من ذلك.

بتحويل هذه الارقام الى نسب مئوية كما في الجدول الآتي:

	الدوائر ذات الغالبية الحضرية – الشيعية	الدوائر ذات الغالبية البدوية
الطبقة البرجوازية العليا	٧٦,٥٪	٢٣,٥٪
الوسطى – العليا	٧١٪	٢٩٪
الطبقة الوسطى	٤٢٪	٥٨٪
البرجوازية الوضيعة	١٣,٥٪	٨٦,٤٪

من هذا الجدول نستخلص الحقائق الآتيه:

– أغلبية البرجوازية الوضيعة تتركز في الدوائر ذات الغالبية "البدوية" ٨٦٪ بينما أغلبية الطبقات العليا (البرجوازية العليا ٧٦٪؛ و الطبقة الوسطى – العليا ٧١٪) تتركز في الدوائر ذات الغالبية "الحضرية – الشيعية".

– الطبقة الوسطى تتوزع ما بين الدوائر ذات الغالبية "البدوية" ٥٨٪ والدوائر ذات الغالبية "الحضرية"٤٢٪.

ومع علمي بأن هذه النتائج تقريبية؛ بل لعلها "نوعية" مع هامش دقة واسع نسبيا؛ لكني أرى أهميتها تظهر اذا ما نظر اليها ليس بدلالاتها الذاتية وانما كمصدر للمقارنة ومعرفة الاتجاهات العامة ليس الا [١٣٥].

واذ تحتل غالبية "بدوية" أسفل الهرم الطبقي الكويتي في مقابل هيمنه " حضرية " لقمة الهرم الطبقي؛ فان هذا مرجعه لاسبقية وصولهم للكويت وتكوينهم للثروة.

موقع "البدو" السفلي في التركيبة الطبقية يلقي الضوء على مواقف ممثليهم في البرلمان؛ اذ لطالما كان الخطاب البدوي في مجلس الامة خطاب شعبوي يهاجم الطبقة البرجوازية الحضرية؛ فبينما أيد غالبية الحضر– النواب قانون تعزيز الاستقرار المالي ٠٩ عارضته أغلبية بدوية نيابية؛ حتى أن هذا القانون لم يعبر القنوات الدستورية الا بعد أن تم تقديمه في صورة مرسوم ضرورة أثناء فتره حل مجلس الامة [١٣٦]؛ فلم يستطع البدو– النواب تأمين أغلبية خاصة لاسقاطه.

المواقف النيابية المعبره عن المواقع "البدوية" السفلى في التركيبة الاقتصادية – الاجتماعية

١٣٥– محصلة هذه "المعالجة" تتفق مع النتائج السابقة التي وصلنا اليها عند فحصنا للخلفية الاجتماعية لـ "الملكيات المعلنه" بالبورصة الكويتية و الشركات المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية.

١٣٦– في شبهه؛ بل مخالفة دستورية صريحة؛ لم يعرض هذا القانون في جلسة مجلس الامة الافتتاحية ٠٩؛ بل أحيل الى اللجنة المالية للتعديل عليه؛ في هذا مخالفة دستورية للمادة ٧١؛ التي تنص على وجوب عرض مراسيم الضرورة خلال ١٥ يوم من تاريخ صدورها اذا كان مجلس الامة قائما أو في أول اجتماع له بحالة الحل.

تكررت في قوانين إسقاط القروض؛ رمزية هذا القانون تكمن في صدق تعبيره عن التركيبة الطبقية الكويتية؛ كأي قانون شعبوي؛ تأييده يكون دائما من الطبقات الاجتماعية الأدنى ومعارضته تكون دائما من الطبقات الأعلى. عند طرح القانون بمجلس ٠٦ وقف ١٩ من أصل ٢٥ نائب بدوي مع القانون (٨٤٪)؛ بينما اصطف ١٨ من ٢٠ نائب حضري ضده (٩٠٪)؛ وعندما تكرر طرحه بصورة إسقاط فوائد القروض في مجلس ٠٩ أيده كافة النواب البدو (١٠٠٪)؛ في حين ١٢ من ١٥ نائب حضري رفضه (٨٠٪) [١٣٧].

وحتى عند مناقشة قانون ذو طبيعية اقتصادية فنية بحته؛ قانون الخصخصة ٢٠١٠ نموذجا؛ نرى أن جميع البدو– النواب صوتوا ضد القانون (١٠٠٪)؛ في مقابل ١٣ نائب "حضري" من اصل ١٥ يوافقون على القانون (٨٦٪)[١٣٨].

يفسر هذا الاصطفاف "البدوي" القوي خلف معارضة هذا القانون ظاهريا على الاقل؛ بان القوى الاجتماعية البدوية التي ينتمي معظمها للطبقة الوسطى و ما دون الوسطى وتعمل بوظائف حكومية مسدودة وظيفيا (Dead End Jobs)؛ نظرت لهذا القانون على أنه ضار بمصالحها الاقتصادية "الخوف على مستقبلها الوظيفي؛ الخوف من ارتفاع تكلفة الخدمات على المستهلك".

لكن قراءة نص القانون تنفي هذا الضرر: يتيح القانون للموظف في القطاع المرشح للخصخصة أن ينتقل الى أي قطاع حكومي آخر بنفس مميزاته الحالية أو يحتفظ بهذه المميزات مع الشركة الجديدة؛ أو يحال الى التقاعد بمكافاة نهاية خدمة مجزية؛ اما جانب تكلفة الخدمات المقدمة للعامه فقد نص القانون على ثبات سعرها وعدم تغييره الا بموافقة المجلس الأعلى للخصخصة الحكومي؛ هذه المميزات تدفع للاعتقاد بوجود دوافع أخرى أكثر اقناعا قد تكون اصطفت مع هذا السبب لدفع "البدو" لمعارضة هذا القانون.

الحقيقه أنه نظر البدو "نوابا وقوى اجتماعية" للقانون على أنه بيع للبلد الى متنفذين ينتمون للطرف الاخر من الصراع الاجتماعي "الحضر والشيعة"؛ وبالطبع في خضم الصراع الاجتماعي الذي يشهده البلد كان في غير الوارد لهم أن يقوموا بالسماح للطرف الاخر بتحقيق انتصارات أو نقاط على حسابهم فقاموا بمعارضة القانون.

تكرر الامر ذاته بمشاريع قوانين أخرى؛ تم ادلجتها لخدمة طرف ضد طرف في هذا الصراع الاجتماعي ؛ قوانين ٨؛ ٩ لسنه ٢٠٠٨ تخدم هذا النموذج؛ فهي شلت فعليا حركة التمويل العقاري بالبلد؛ إضافة الى انها أقرت ضريبة على أراضي السكن الخاص غير المستغلة.

١٣٧- لمواقف النواب أنظر قاعدة "Herb"
Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved February 18, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

١٣٨- صحيفة الوطن؛ ٢٠١٠/٥/١٢.

من أقرها؟ الغالبية "البدوية" في مجلس الامة.

من تضرر منها؟ كيانات اقتصادية "حضرية".

في الحقيقة؛ ليس فقط البرجوازيا العليا "الحضرية" هي المتضررة من هذا القانون؛ الطبقات الوسطى بدون سابق انذار تضاءلت قدراتها الشرائية – التمويلية. و كما أسلفنا يمثل "الحضر" قمة ووسط هرم التسلسل الطبقي: كانوا عرضة لتأثير هذا القانون؛ بينما "البدو" المتكدسين بقاع – قاعدة الهرم لم يتضرروا من القانون: ضعف مداخيل الطبقات السفلى تمنعهم من الاستفادة من القنوات التمويلية مع أو بدون هذا القانون؛ فلم يخسروا شيئا بإقراره؛ بل استفادوا من انخفاض أسعار العقارات اللاحق.

اذا يبرز الجانب الاقتصادي من الصراع الاجتماعي الحضري – البدوي في هذه المعارك السياسية؛ هدف "البدو" من معارضتهم لقانون الاستقرار الاقتصادي الى إثخان جراح الطبقة البرجوازية "الحضرية" المتضررة بعد الازمة المالية العالمية ٠٧ تمهيدا لاسقاطها كليا؛ و بينما يستخدم "الحضر" آلية الخصخصة لوقف النفوذ "البدوي" المتزايد في البيروقراطية العليا الحكومية. تخدم ديماجوجية الهجوم النيابي "البدوي" على غرفة التجارة والصناعة – معقل البرجوازية الكويتية القديمة غرض زيادة الرصيد الشعبي لهولاء النواب على حساب التجار "الحضر" المكروهين لدى القاعدة الانتخابية "البدوية".

* * *

يبقى أن نصوب "فرضية" تسعى لتفسير ما يحدث مؤخرا على الساحة الكويتية من صراع اجتماعي حضري – بدوي على أنه فتنه "وقتية"؛ "مسببة" من قبل تكتلات متنفذه ذات اجندات اقتصادية؛ بتضررها من مواقف المعارضة " البدوية " تحاول شغل الشارع لاجل تمرير تعديات على المال العام.

بدون وعي علمي؛ هذه الفرضية تحاول إسقاط نظرية الصراع الاجتماعي – الاقتصادي الماركسية على الواقع المحلي في مقابل تخليها عن نظرية الصراع الاجتماعي التقليدية

لكن حقيقة الامر أن هذه المزاعم والفرضيات لا تلبث أن تصطدم بجدار الواقع: هذه الفرضية "التي تدعي الوقتية" لاتفسر سر الاصطفاف النيابي الفئوي "الحضري" و"البدوي" في جملة استجوابات منذ منتصف التسعينيات [١٣٩]. فديمومة هذا الصراع الاجتماعي تنفي وجود أيدي خفية خلفه فهو مدفوع دائما بفعل دوافعه الذاتية.

١٣٩- راجع ص ٧٨.

هذه الفرضية لا تفسر الرقم الانتخابي الصعب الذي حازه المرشح "محمد الجويهل" في انتخابات ٠٩: الدليل على شعبية جامحه لأطروحات مضادة "للبدو" في اوساط "حضر" الدائرة الثالثة.

الجميع يختلف مع اسلوب طرح المرشح "محمد الجويهل"؛ الجميع يعرف ماضي المرشح الذي أقل ما يقال فيه أنه "غير ناصع البياض" مع ذلك تجاوز الكثير كل هذا و صوت له؛ وبكثافة؛ بدون أي تواصل فعلي من المرشح مع الناخبين؛ بحملة انتخابية تكاد تنحصر في ظهور اعلامي واحد أو اثنان؛ ماذا يعكس هذا؟

الا حالة الغليان "الحضري" من جملة ممارسات "بدوية".

ثم أن الحديث عن نفوذ مزعوم تحظى به تكتلات اقتصادية أججت هذه الفتنه المزعومة في الدائرة الثالثة – معقل الطبقة الوسطى "الحضرية" حديث لا يتفق والمنطق؛ هذا الزعم ربما كان سيبدو أكثر استيساغاً لو حصل المرشح "الجويهل" على رقمه الانتخابي في الدائرة الثانية ذات الوجود البرجوازي المؤثر.

كما أن المتضرر الاكبر من الممارسات "البدوية" هم جموع الطبقة الوسطى "الحضرية"؛ لا التجار؛ جموع الطبقة الوسطى "الحضرية" هي المستاءة من تخريب "البدو" ونوابهم للقطاع التعليمي والصحي؛ لا التجار الذين يستطيعون دوما اللجوء للقطاع الخاص؛ جموع الطبقة الوسطى "الحضرية" هي المستاءة من واسطات "البدو" ونوابهم في البيروقراطية الحكومية ومناصبها لا التجار الذين يفضلون العمل في القطاع الخاص أصلا. اذا هذا الاجماع "الحضري" على أطروحات مضادة "للبدو" ينفي "فرضية الفتنة الوقتية المسببة" وينقلها الى خانه الصراع الاجتماعي الحقيقي.

ثم أنه صراع "واقعي"؛ "حسي"؛ نشعر به جميعا؛ هو أمر واقع يعيشه الكويتيين يوميا؛ كيف نفترض وهميته الان؟

ثم إن طارحي هذه الفرضية انفسهم؛ يعيشون في عالم من "الاوهام": لا ينجحون أبدا في إعطائنا أسم أو دليل فعلي على تورط تكتل اقتصادي ما بالفتنة المزعومة؛ يكتفون بتوجيه اتهامات عائمة؛ هلامية.

وحين نراجع التاريخ القريب؛ نكتشف أن لا عداء فعلي بين أي تكتل اقتصادي "حضري" وهذه "المعارضة البدوية". ذلك لانه باستحضار المجموعات الاقتصادية "الحضرية" التي كانت مصالحها عرضة لهجوم نيابي في حقبة ما بعد الغزو؛ نحصرها في:

١– مجموعة المرزوق "لآلئ الخيران"

٢ – مجموعة الجناعات "المنطقة الحرة"

٣ – مجموعة الصقر "المنطقة الاعلامية؛ الفحم المكلسن"

٤ – مجموعة الخرافي "جملة من الاتهامات"

نكتشف هنا تبسيطية هذا الطرح؛ فموجه الاستجواب المتعلق بمجموعة المرزوق مثلا كان "الحضري عبدالله النيباري" و وقف ضده أغلب "البدو"؛ "مجموعة الجناعات" معروف عنها ابتعادها عن السياسية المحلية؛ بينما رغم اللغو الكثير فانه فعليا لم تتعرض قط مصالح "الخرافي" الاقتصادية لاي عقبات سببها نواب "بدو"؛ بل على العكس: الوصول المتكرر لجاسم الخرافي لسدة الرئاسة كان دائما باصوات "بدوية" أكثر منها "حضرية". اما مجموعة "الصقر" الاقتصادية؛ فنستطيع تحييدها في هذه الاتهامات؛ فرغم الصورة السائدة عنه كمعادي "للبدو"؛ لكن منبر محمد الصقر الاعلامي "الجريدة" المليء بكتاب "بدو" هو من تزعم طرح هذه الفرضية التي نجحنا بتسخيفها؛ بالتالي فمن غير الوارد أن يكون هو وراء هذه الفتنة المزعومة.

هذا الطرح الهلامي يفشل في تجاوز حدود المنطق البسيط؛ من هم هولاء المتنفذين؟ و كيف نجح هولاء المتنفذين الذي لا يستطيع أحداً تحديد هويتهم في إقناع ٣٥٠٨ "حضري" بتأييد أطروحات المرشح "الجويهل"؟ ثم اذا كانت هذه "فتنة وقتية" كيف نفسر الاصطفاف النيابي الفئوي منذ منتصف التسعينيات؟ أن طارحوا هذه الفرضية يتجاوزون بل يحجرون على آراء الشارع "الحضري" بدون أساس علمي.

ثالثاً الإشكالات الثقافية المرتبطة بالصراع الاجتماعي الحضري – البدوي:

١ – التناشز الاجتماعي: المجتمع الكويتي يتناقض بنيويا!

بعد أن نظرنا في الاطارات السياسية والاقتصادية للصراع الاجتماعي الحضري – البدوي؛ حان وقت معاينه الاشكالات الثقافية – الاجتماعية الناتجة عن هذا الصراع؛ بداية نسقط فرضيات الدكتور علي الوردي بمحاورها الثلاثة "صراع البداوة والحاضرة؛ ازدواج الشخصية؛ التناشز الاجتماعي" على واقع المجتمع الكويتي.

لما خلص بن خلدون في مقدمته؛ الى اعتبار صراع البداوة والحضارة كصراع قائم بين نمطين متضادين من التنظيم الاجتماعي في "المدينة والبادية"؛ نجح "الوردي" في إعادة صياغة هذا الصراع بما يناسب العصر الحالي؛ الى صراع ازدواجية القيم داخل المدينة الحديثة؛ التي يتشارك السكنى فيها "الحضر" و"البدو المتحضرين حديثا".

بتعرض المجتمع الكويتي لهزات ديمغرافية عنيفة؛ جاءت في صورة تدفق لمهاجرين غرباء عن بنيته الاجتماعية؛ شهد هذا المجتمع تغير اجتماعي نتيجة الصراع القيمي ما بين البداوة و التحضر؛

اذ كان هولاء المهاجرين "الكويتيين الجدد" سريعين في اقتباس مظاهر حضارية "حضرية" مثل "السكن؛ النمط المعيشي؛ الرفاهيات الكمالية"؛ لكن قيم السلوك؛ قيم العلاقات المجتمعية؛ الاخلاق العامة؛ احترام النظام العام والقانون فانها تتشرب ببطء في عقلياتهم البدوية البدائية؛ في هذا الموقع الانتقالي: قبل تشربهم هذه المباديء "اثناء تحضر الشكل و بداوة الروح" تبرز ظاهرة التناشز الاجتماعي.

فما التناشز او التخالف الاجتماعي الا نتيجة لتداعيات صراع الاضداد "البداوة والحضارة" داخل عقل "البدوي المتمدن" على وعيه وسلوكه. فعقل "البدوي" المتمدن حديثا وإن كان استطاع تقليد "الحضري" بالملبس وبالمسكن لكنه الى الان عاجز عن استيعاب مبادئ الدولة المدنية؛ قيم السلوك الاجتماعي ومبادئ سيادة القانون واحترامه؛ هذا العجز يظهر في تعديهم على النظام العام "قضية الدواوين المخالفة لاملاك الدولة نموذجا"؛ في خرقهم الجماعي للقانون " قضية الانتخابات الفرعية نموذجا"؛ في الطابع الاعرابي الجلف الذي يغلف علاقاتهم الانسانية مع باقي مكونات المجتمع "سلوك البدو–النواب نموذجا راجع ص٤٢"؛ في فوضويتهم العامة أو حتى لامبالاتهم الدائمة بالمظهر الحضاري والنظافة العامة لمناطق سكنهم.[١٤٠]

يصل "Ogburn" لنفس الفرضية تماما؛ يطلق عليها "Cultural Lag".[١٤١]

٢ – العزلة الاجتماعية "Social Distance":

بالعزلة "الجيتوية" ١٤٢ لكل جماعة اجتماعية "حضر؛ شيعه؛ بدو: كلا حسب قبيلته" أختارت هذه الجماعات الإنغلاقية على الانصهار المجتمعي؛ فغلب النمط الانعزالي على سلوك هذه الجماعات داخل المجتمع الكويتي؛ تتكتل كل جماعة اجتماعية في منطقة سكانية معينة؛ فلا تضطر

١٤٠– حول فرضيات الدكتور علي الوردي استعنت بالآتي:
١– مقالة "سوسيولوجيا البداوة والمجتمع العراقي"؛ لفالح عبدالجبار في مجلة الحوار المتمدن
الجزء الاول منشور بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٢ العدد١٢٩٤
الجزء الثاني منشور بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٣ العدد ١٢٩٥.
لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث؛ دراسة في طبيعة المجتمع العراقي؛ الكتابان للدكتور علي الوردي؛ ومتوفران للتحميل على شبكة الانترنت.

١٤١– أنظر
Ogburn, William Fielding. (2010). Social Change with Respect to Culture and Original Nature. New York: Nabu Press.
الجرداوي؛ عبدالرءوف عبدالعزيز. الهجرة والعزلة الاجتماعية في المجتمع الكويتي. الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع ؛ ١٩٨٤. ص ٧٦.

١٤٢– بالايطالية حوائط؛ نسبة للجيتو اليهودي: الحاره اليهودية التقليدية المعزولة.

لمخالطة فئات اجتماعية اخرى؛ تنعدم الصلات الشخصية بين هذه الجماعات الاجتماعية؛ تنظر كل منهم للآخرين بعين الريبة و النفور؛ سوء الظن.

قياس العزلة الاجتماعية؛ كيف؟

١ - العزلة في الاسكان: ماعدا بعض الحالات المعزولة في "المناطق المختلطة"؛ فان الكويتيين يختارون مناطق سكنهم تبعا لمجموعتهم الاجتماعية. رغم غياب "الدراسات العلمية" في هذا الجانب[١٤٣]؛ الا أن درجة وضوح هذا التوزيع الإثني يبدو عالياً

الفيحاء؛ الشامية؛ كيفان؛ النزهة؛ الروضة؛ العديلية؛ الخالدية "حضرية" بالكامل؛ الرميثية؛ الجابرية؛ الدسمة "شيعية" اضافة لقطع كاملة في الدعية؛ خيطان طابعها "عتيبي"؛ الصباحية؛ ام الهيمان؛ سلوى والسالمية ذات أغلبية "عازمية"؛ الاندلس والفردوس والفروانية والعمرية تتقاسمها "مطير" و"الرشايدة "؛ الاحمدى وما حولها "عجمية" مع وجود أقليات.[١٤٤]

ورغم دعاوي أن هذه عزلة "قسرية"؛ فرضتها سياسه حكومية؛ لكن واقعا لا شيء يثبت أن هؤلاء دفعوا للسكن في تلك المناطق؛ بل إن تقاليد الولاء القرابي لدى "البدو" تجعل اختيارهم الاول هو السكن في مناطق متجاوره.

٢ - العزلة في النسب "Intermarriage": المجتمع الكويتي صارم؛ لدرجة الغلو؛ في رفض التزاوج من خارج الدائرة الاجتماعية الضيقة. لا تتوفر احصاءات دقيقة؛ لكن لنبتعد قليلا عن "العلمية"؛ أنظر في محيطك الاجتماعي؛ كم حالة تزاوج بيني من خارج الوسط الاجتماعي تجد؟

١٤٣- تغيب الدراسات الإحصائية في هذا الجانب؛ أرى أن مقياس "Taeubler Taeubler" الإحصائي هو الادق دوما لقياس العزلة الاجتماعية للجماعات المختلفة كما تظهر في السكن.

هو يقيس درجة التمييز في الاقامة بين الجماعات المعنية وبقية السكان على أساس البيانات الإحصائية لتوزيع جماعات السكان؛ في حالة التماثل الكامل في أنماط توزيع السكان على المناطق السكنية يكون معدل العزلة صفرا؛ في حالة العزلة الكاملة فان المعدل يكون ١٠٠ حين لا يكون هناك أفراداً من السكان يعيشون في أي من المناطق التي يسكنها الاخرون؛ وتتراوح نسبة العزلة فيما بين هذين المعدلين "صفرا؛ ١٠٠"؛

آسفاً؛ لم استطع تطبيقه على حالة الكويت؛ تغيب البيانات الإحصائية في هذا الجانب. أنظر

عبدالرءوف عبدالعزيز الجرداوي؛ مصدر سبق ذكره؛ ص١١١.

١٤٤- مره أخرى؛ لغياب البيانات الإحصائية؛ أستندت لبيان الخلفية الاجتماعية لسكان كل منطقة سكنية على نتائج المرشحين في انتخابات مجلس الامة في ٢٠٠٣؛ في ٢٠٠٦؛ في ٢٠٠٨ حسب صناديق كل منطقة سكنية.

٣ - العزلة في علاقات العمل "أنظر ص٥٩": حين قمت بجدولة الشركات المصنفة في قطاع الاعمال المدنية والانشائية حسب الخلفية الاجتماعية لملاكها؛ لم استطع تتبع الا ٢٣ شركة ملاكها من خلفيات اجتماعية مختلفة من اصل ٦٢٠ شركة (٣,٧٪).

تعبير هذه التقوقع المجتمعي يظهر في المناسبات الاجتماعية المختلفة "حفل زفاف؛ مجلس عزاء" عندما يغلب لون اجتماعي واحد على الحضور.

هذه العزلة الاجتماعية لمكونات الفسيفساء الكويتي تسقط أي دعاوي تلاحم مجتمعي؛ ولا تساهم الا في تعزيز فرضيات الصراع الاجتماعي بين هذه المكونات المنعزلة.

ختاما فإن الاشكال الاخير المتعلق بفرضيات الصراع الاجتماعي الحضري - البدوي يبرز في إطار أزمة الهوية التي يعانيها المجتمع الكويتي؛ فبينما يجاهد "الحضر" من أجل الحفاظ على هويتهم القديمة "لهجة؛ عادات وتقاليد؛ اسلوب لباس؛ إرث تاريخي" من الطمس في خضم التدفق الهائل لغرباء لا يشاركونهم ثقافتهم المحلية؛ يسعى "البدو" لاستغلال تفوقهم العددي في سبيل إثبات هويتهم الخاصة ونشرها مجتمعيا. وهذه الازمة لن تساهم الا في تعزيز أوجه هذا الصراع الاجتماعي.

* * *

رابعاً ما السبب؟

اذ انتهينا الى أن الاشكالات الثقافيه - الاجتماعية المرتبطة بهذه التغيرات الاجتماعي لا تدفع الا في اذكاء نار الصراع الاجتماعي؛ نحاول الان الغوص في سببية ودوافع حتمية هذا الصراع.

لانستطيع إهمال العامل الاقتصادي: "البدو" كما أشرنا مسبقا يتجمعون في أوساط الطبقات السفلى (الطبقة الوسطى وما دون) وضعهم في علاقات الانتاج لا يساعدهم على الازدهار اقتصاديا؛ وهم اذ ينظرون للطرف الاخر "الحضر" يرون (تراكم رأسمالي) للثروة لديهم؛ هذا دافع رئيسي للحقد؛ ثم أن السوق الكويتي بطبيعته هو سوق مغلق محكوم لا يقدم فرص سهلة للقادمين الجدد؛ وبالتالي فان امكانيات التقدم الاقتصادي والارتقاء الطبقي لدى "البدو" تكاد تكون معدومة.

وبالطبع عندما تتكدس الثروة حصريا في جماعة اجتماعية من الطبيعي أن تكتسب هذه الجماعة

عداء جماعات اجتماعية أقل مرتبة؛ محرومه [١٤٥]؛ خصوصا اذا أدخل عامل "العزلة الجيتوية" لكل مكون اجتماعي كويتي وانعدام الصلات الانسانية بينهم في الحسبان.

حتى اذ نظرنا الى القطاع الحكومي حيث يعمل أغلب "البدو"؛ وحيث يطمحون للتقدم الوظيفي؛ نجد أن فرص النمو وظيفيا تكاد تنعدم؛ فالبيروقراطيا العليا لا زالت تحت ظل هيمنة حضرية " في ٢٠١٠: لا يوجد وكيل وزارة بدوي و فقط مدير عام هيئة حكومية واحد بدوي [١٤٦]"؛ وحتى الفرص التعليمية العليا اصحبت محدودة جدا؛ وهي أيضا لم تعد ضمانة للتقدم الوظيفي – الاجتماعي بعد الان؛ ثم أن جمودية الترتيبة الطبقية الكويتية تمنع أي حركة تسلق اجتماعي الى الأعلى؛ والمتضرر الاكثر من كل هذا هي الطبقات الاجتماعية الأدنى (التي يشكل البدو اغلبيتها)؛ وهذا كله لا يفسر الصراع الاجتماعي الحضري – البدوي فحسب؛ لكنه يفسر اتجاه "البدو" للمعارضة السياسية؛ فهم يرغبون في هدم هذا النظام الاقتصادي والاجتماعي القديم الذي يحرمهم حاليا من فرص الدخول اليه.

ورغم ضوضائهم الصاخب على المسرح السياسي لكن عمليا "البدو" مهمشين سياسيا؛ فمطالب سياسية حازت على إجماع بدوي عام "إسقاط القروض؛ قضية الدواوين المخالفة؛ إسقاط وزير الداخلية جابر الخالد؛ إسقاط وزير الاعلام احمد العبدالله" لم يستطيعوا ترجمتها الى التنفيذ الفعلي في ظل رفض الطرف الاخر "الحضري" ثم إن كثرتهم العددية في مجلس الامه لا تفتح لهم الابواب المغلقه في النظام السياسي الكويتي الذي لا يعتمد فقط على حسبة أصوات برلمانية وانما يقدر أهمية العلاقات الشخصية؛ فتسمع الشخصيات النافذه في النظام لرجالات المجتمع من الحضر "تجار؛ انتلجنسيا؛ وزراء سابقين؛ نواب سابقين" كما في حالة مجموعة الـ ٢٦ وقضية إسقاط القروض؛ هذا التهميش السياسي للكثره العددية "البدوية" في مقابل نفوذ الاقلية "الحضرية" الواضح على عملية صنع القرار الحكومي لا يلعب الا دور فاعلا في زيادة النقمة "البدوية" على "الحضر".

ويبقى عامل الاختلاف القيمي والسلوكي للجماعتين الاجتماعيتين المتضادتين؛ اذ ينظر كل

١٤٥- المجموعه الإثنية اليهودية؛ وبسبب نفوذها الاقتصادي القوي في المجتمعات الاوروبية كانت دوماً محط كراهية وعداء في الثقافة الشعبية لتلك المجتمعات الى الحقبة المنتهية بالحرب العالمية الثانية؛ "أنظر صورة اليهودي في الادب الاوروبي: تاجر البندقية؛ يهودي مالطا؛ اوليفر تويست...".

١٤٦- في ٢٠١٠ البدوي الوحيد الذي يشغل منصب مدير عام هيئة حكومية هو "محمد النومس" مدير عام بنك التسليف والادخار.

منهم للآخر بارتياب وشك ونقمه و يغيب الانسجام والحوار بين هذه المجموعات المنعزلة؛ المختلفه في هويتها وثقافتها؛ فليس من الغريب أن يتحول الشك والريبه من الآخر المختلف الى تعصب أولا ومن ثم كراهية وعداء صريح يزيد الصراع الاجتماعي تأججا.

كذلك يسقط الزعم القائل بأن الثروة الوطنية الكبيرة لدولة الرفاه الاجتماعي قادره على شراء الاستقرار سياسي بتوزيع الثروة؛ فعلى العكس؛ هذه الثروة تنجح على المدى البعيد في إثارة شهية الجماعات الاجتماعية المختلفة للحصول على حصه أكبر من السلطة والمال[١٤٧]؛ إسقاط الفرضية على الواقع المحلي يبرر اتجاه "البدو" المغرمين بتوزيع الهبات والعطايا مؤخراً للمعارضة السياسية.

١٤٧- حول هذه الفرضية وتصويبها أنظر
خلدون النقيب؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٨.


ابيض

الفصل السادس

حالة " الدمقرطة " في الكويت :

قضايا ؛ إشكالات!

الديمقراطية الكويتية هل هي منة ام عقد اجتماعي؟

نتائج الهيكلة الاقتصادية للدولة - المجتمع على "التجربة الديمقراطية"

مجتمع الانقسام الفئوي والديمقراطية

هل الإصلاحات الديمقراطية واستمرار الحياة الدستورية يصب في مصلحة "الحضر"؟



"الديمقراطية الكويتية هل هي منة ام عقد اجتماعي؟"

في ممارساته الديمقراطية؛ ينفرد النموذج الكويتي عن غيره؛ بكونه "نموذج فوقي": لم تولد هذه الديمقراطية من رحم الشعب ونضاله من أجل حقوقه؛ لم تتطور هذه الديمقراطية ذاتيا نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وانما فرضت قسراً من أعلى؛ جاءت كعطية! منة! هبه من حاكم قرر أن يكون متنور.

هذه الولادة السهلة للديمقراطية الكويتية تنجح في فك أي ارتباط شعبي أو تعلق ايدلوجي للعقلية الكويتية مع المفاهيم الديمقراطية والدستورية . فالكويتيين الذين حصلوا على ديمقراطيتهم بدون نضال؛ بدون تعب؛ بدون دم أو عرق [١٤٨]؛ بالتأكيد ليس في وارد تقدير قيمة مبادئ هذه الديمقراطية.

وباتجاهي نحو نفي ذاتية هذه "التجربة الديمقراطية" الدخيلة على الثقافة الكويتية؛ سألجأ الى النظر في العوامل التي اتفق الباحثون على دورها في تمهيد التربة أمام أي محاولة ديمقراطية؛ هل توافرت هذه العوامل في المجتمع الكويتي عشية – الدستور؟ ام هو دستور فوقي منحه حاكم تقدمي لشعب تعوزه عناصر أساسية ليتفاعل مع هذه الهبه الثمينة؟

١ – التعليم:

الديمقراطيات المستقرة تنشأ و تتواجد فقط في دول؛ أفرادها ذو مستوى تعليمي عالي؛ في دراسته القيمة؛ وجد "Glaeser" *ارتباط قسري بين نشوء الديمقراطية في مجتمع ما وبين المستوى التعليمي العالي لافراد هذه المجتمع؛ حيث يدفع بأن بارتفاع المستوى التعليمي لافراد المجتمع ترتفع نسبة المشاركة الشعبية في عدد من الفعاليات الاجتماعية ومنها المشاركة السياسية* [١٤٩].

١٤٨- حادثة الدم الوحيدة في تاريخ الكويت السياسي هي مقتل "محمد المنيس" و"محمد القطامي" في ١٩٣٩؛ ولا بد من وضع الامور بنصابها الصحيح: هذه حادثة فردية لا تعكس نهج سلطوي مستمر من جانب الحاكم الذي عفا عن بقية المتورطين.
من جانب القوى الشعبية هي أيضا حادثة بطولة فردية لا تعكس استعداد ورغبة جماعية بالتضحية والكفاح في سبيل الديمقراطية.

١٤٩- أنظر
Glaeser, Edward L., Ponzetto, Giacomo A. M. and Andrei Shleife. (2007). Why Does Democracy Need Education?. Journal of Economic Growth 12: 77-99.

بفحص العلاقة بين مؤشر بولتي الرابع للديمقراطية "Polity IV index of democracy" لواحد وتسعين دولة في ١٩٦٠ ومتوسط عدد السنوات الدراسية التي يقضيها الطالب العادي في هذه المجتمعات؛ وجد معامل ارتباط "correlation coefficient" يقف عند نسبة عالية هي ٧٤٪.

ثم أن نفس الباحث وجد احتمالية تحول مجتمع دكتاتوري بمستوى تعليمي مرتفع الى الديمقراطية خلال ٢٠ سنة هو ٨٧٪؛ بينما احتمالية أن يتحول مجتمع دكتاتوري بمستوى تعليمي منخفض الى الديمقراطية خلال الفترة نفسها لا يتعدى ٢٦٪[١٤٩].

لكن على نقيض هذا؛ المجتمع الكويتي قبل الدستور كان مجتمعا أمياً بالكامل؛ تناثرت بعض الكتاتيب و المدارس الحكومية ذات البرامج التعليمية الاولية "المباركية والاحمدية" وأرسل بعض التجار أبنائهم للدراسه في البصرة أو الهند؛ لكن غالبية من شارك بالعملية الديمقراطية انتخابا وترشيحا في الستينيات والسبعينيات كانوا من الاميين؛ حتى أن أول مدرسة تقدم تعليم ثانوي نظامي "ثانوية شويخ" لم تنشئ الا قبل الدستور ببضعه أعوام فقط؛ ثم أن سعتها الاجمالية بكافة مراحلها التعليمية لم تتعدى ٧٠٠ طالب فقط؛ و الى ١٩٧٥ فقط ٥,٥٪ من الكويتيين حازوا مؤهل ثانوي[١٥٠]. جامعة الكويت: رمز التعليم العالي والتنوير؛ لم تفتح ابوابها الا بعد الدستور باعوام (١٩٦٦).

هذا نقيض التوجه العالمي: الديمقراطية الكويتية نشأت سابقة على تطور التعليم؛ سابقة على إنشاء شعب متعلم مثقف. كيف هذا؟؛ كيف لنا أن نفترض ذاتية هذه التجربة الديمقراطية مع غياب عوامل الدفع باتجاهها؟ هذه "ديمقراطية" لم تسلك الطريق الاعتيادي التقليدي في تطورها؛ انما جاءت فجأة؛ منة من حاكم.

٢- المستوى الاقتصادي:

من ارسطو الى وقتنا الحاضر؛ جادل الفلاسفة أن فقط مجتمع ثري متقدم اقتصادياً هو القادر

١٥٠- أنظر

الصباح؛ امل يوسف العذبي. سكان الكويت؛ الماضي-الحاضر-المستقبل؛ دراسة سكانية تحليلية مقارنة. الكويت: ذات السلاسل؛ ١٩٨٦. ص ١١٣.

نقلا عن وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء. المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٤. جدول رقم ٢٥؛ ص٤١.

على تطوير ديمقراطية سليمة؛ بل أن "*التقدم الاقتصادي اعتبر من الشروط الاجتماعية المسبقة لتطور الديمقراطية*[151]".

"*بتقسيم ٤٨ دولة في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى؛ الى أربع مجموعات" ديمقراطية؛ أقل ديمقراطية؛ أقل دكتاتورية؛ دكتاتورية"؛ ومقارنة المستوى الاقتصادي للمجموعات الاربع؛ كانت النتائج التي حصل عليها* "**Lipset**" *مذهلة: توافق تام ما بين ارتفاع المستوى الاقتصادي وبين إقامة المجتمع الديمقراطي*".

استمر ظهور نفس النتائج مهما كانت طريقة تعريف وقياس هذا التقدم – المستوى الاقتصادي "معدل دخل الفرد؛ عدد الاطباء لكل ١٠٠٠ نسمة؛ عدد الاشخاص لكل مركبة؛ عدد اجهزة الراديو والتيلفون والصحف لكل ١٠٠٠ نسمة" فبينما كان متوسط دخل الفرد في الدول الديمقراطية ٦٨٥ دولار امريكي؛ كان هذا المتوسط ينزل الى ٣٠٨ دولار امريكي في الدول الاقل ديمقراطية؛ اما الدول الاقل دكتاتورية فكان ١٧١ دولار امريكي مقابل ١١٩ دولار امريكي فقط في الدول الاكثر دكتاتورية [152].

لكن المجتمع الكويتي قبل الدستور كان اجمالا مجتمع فقير؛ آثار عائدات النفط لم تظهر بعد على السطح؛ ميزانية الدولة لعام ١٩٥٦ لم تتعدى ٣ مليون جنيه فقط [153]؛ حتى بعد الاستقلال؛ مصروفات ميزانية ١٩٦٣– ١٩٦٤ لم تتجاوز ١٠٧ مليون دينار كويتي[154].

ومن جهه أخرى؛ فان ميزانية الدولة و إيرادتها النفطية لا تخبر القصة كاملة؛ فرغم الطفرة المالية فان مستوى المعيشة "Standard of living" ظل بدائي للغاية؛ فاول توزيع لاراضي خارج السور لم يبدأ الا على نحو محدود في أواخر الخمسينيات. خدمات الصحة والكهرباء والماء والمجاري والطبابة ظلت محدودة [155].

١٥١– أنظر

Lipset, Seymour Martin. (1959). Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy. American Political Science Review 53: 69–105.

١٥٢– المصدر السابق؛ ص٧٤–٧٨.

١٥٣– أنظر القبس؛ شيء من الماضي؛ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١.

١٥٤– الكويت اليوم؛ تاريخ ٧ يوليو ١٩٦٣.

١٥٥– بخصوص المياه مثلا؛ رغم وجود شبكة حكومية محدودة جداً؛ فانه والى منتصف الستينيات كان الاهالي مضطرين لاستخدام عربات مزودة "بتوانكي" للحصول على الماء. أنظر من قديم الكويت ليوسف شهاب؛ حيث يضع صورا لهذه التوانكي.

شهاب؛ يوسف. من قديم الكويت. الكويت.١٩٩٧. ص ٢٤٣

اما الكهرباء فمتوسط استخدام الفرد في ١٩٥٧ لم يتجاوز ١٠٠٧ ك.و.س مقارنه بـ ١٤١١٠ ك.و.س للفرد الواحد في ١٩٩٣. أنظر

النفط في الكويت. إعداد عبدالعزيز الخطيب. الكويت: مركز البحوث والدراسات؛١٩٩٨. ص٤٥٤.

وفي هذا الصدد فان بعض الآراء ترى؛ أن مستوى معيشة عالي للفرد؛ لا مقدار إيرادات الدولة هو المهد الحقيقي لتحول ديمقراطي؛ " *فمع الزيادة في مستوى المعيشة وضمان حصول الفرد على حاجاته الاساسية؛ تبدأ بعدها رغبته في التعبير عن الذات؛ والتي هي مرتبطة ارتباطا قويا بالرغبة بالديمقراطية* [١٥٦]" لكن كما أوضحنا فان عشية الاستقلال و الدستور ظل مستوى معيشة الفرد الكويتي منخفض جدا [١٥٧].

الخلاصة: المجتمع الكويتي عشية الدستور لم يمتلك عوامل اتفق الباحثين انها تدفع عادة في سبيل قيام الديمقراطية؛ هذا الاستنتاج يدفعنا للذهاب في اتجاه ما نفترضه: العملية الديمقراطية الكويتية بدأت من أعلى؛ لم تتبلور نتيجة رغبة شعبية.

و مع التأكيد على أن الطبقة التجارية لعبت دوراً ملحوضا في سبيل المشاركة الشعبية في حقبة ١٩٢٠-١٩٤٠ ومارست حراك شعبي ضاغط في سبيل الديمقراطية الا أن لا فضل لها في وضع دستور ١٩٦٢. دور هذه الفئة انتهى فعليا مع بدء تصدير أول شحنة نفط كويتي ١٩٤٦؛ بعدها تغيرت توازنات القوى بين الحاكم و التجار "ممولي خزينة الدولة عبر الضرائب سابقا"؛ بعدها أصبح التجار هم الحلقة الأضعف في علاقاتهم مع الحاكم المتحكم بتوزيع المناقصات الحكومية.

لهذا فانه في ١٩٦٢؛ لم يكن الشيخ "عبدالله السالم" في اندفاعته الديمقراطية تحت نفوذ أي مؤثر غير رغبته الشخصية التنويرية.

❊ ❊ ❊

ثم انه أصلاً؛ لا تجوز مقارنة "الحراك الديمقراطي الشعبي" الخجول في مرحلة ما قبل الدستور بالحركات الشعبية والثورات الاوروبية التي قادت في النهاية لديمقراطيات حقيقة.

اذا نخلص الى فرضيتنا الاساسية: هذه ديمقراطية منة! ديمقراطية عرجاء! لم ينلها الشعب بمجهود فعلي أو رغبة خالصة؛ جاءت هدية من الحاكم؛ ثم انه اذ اعتبرها من الكماليات فانه ليس وارداً أن يهب دفاعا عنها.

١٥٦- أنظر
Inglehart, Ronald and Christian Welzel. (2005). Modernization, cultural change, and democracy: the human development sequence. Cambridge Univ Pr. 135-146.

١٥٧- هذا المستوى المعيشي سيخطو خطوات واسعه خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٧٠؛ لكن ما يهمنا هنا وانسجاماً مع "الابحاث" التي نستند اليها هو قياس مستوى معيشة الكويتيين قبل بدء العملية الديمقراطية.

تجربة الحل اللا-دستوري في الثمانينات أفضل مثال لذلك؛ رد الفعل الشعبي كان هزيلا؛ "دواوين الاثنين الاسطورية": توقفت عند أول بادرة تشير أن السلطة باتجاه استخدام القوة "واقعه ديوان مناور" بعدها جمدت الحركة الاحتجاجية تماما [١٥٨].

كل هذه الحقائق تدفع في تأييد ما نقول به؛ الديمقراطية هي ثقافة غربية على المجتمع الكويتي؛ هبة من حاكم كريم تقبلها الشعب الكويتي؛ من المسلمات؛ لكنه أبداً غير مستعد للكفاح و التضحية والنضال من أجلها.

ومن مبحث تاريخي مقارن؛ عند فقدها لم يكافح الكويتيين لاستعادة ديمقراطيتهم كما كافح غيرهم؛ حراكهم الشعبي البسيط في حلول الثمانينات أو السبعينيات اللا-دستورية كان مثير للشفقة لا أكثر؛ لا يقارن أبداً بحركات الاحتجاج السلمي العالمية؛ قارن الاحتجاج الشعبي الكويتي في ١٩٨٦-١٩٩٠ مع الحراك الشعبي التشيكي في ربيع براغ ١٩٦٨؛ أو ثورته المخملية ١٩٨٩؛ قارنه بالاحتجاجات السلمية الفلبينية في ١٩٨٦؛ هل ناضل الكويتيين لاستعادة ديمقراطيتهم كما فعل الاكرانيون في ٢٠٠٣-٢٠٠٤؟؛ ام هل كافح الكويتيين حالهم حال الجورجيون في انتفاضة الورود ٢٠٠٣؟ جميع هذه الحركات كانت ذات طابع شعبي جارف يعكس مدى تعلق الشعوب بديمقراطياتها عكس الحالة الكويتية المترددة؛ جميعها أدت لعودة الديمقراطية مجددا بعد فقدها؛ نقيض الحالة الكويتية: لولا حادثة الغزو العراقي ولجوء السلطة لعقد مؤتمر تصالحي تلبية لمطالب فرنسية لما عادت "الديمقراطية" الكويتية.

حتى في عودتها؛ "الديمقراطية" الكويتية استعانت بمؤثرات خارجية؛ لم ترجع ذاتيا بأبنائها.

لما يبدو الكويتيين أقل استعداداً لنصرة ديمقراطيتهم عن غيرهم من شعوب العالم؛ فان هذا يرجع الى حقيقة أن نيلهم للديمقراطية في المرتبة الاولى لم يكن برغبة ذاتية؛ لم تأتي نتيجة سعي أو نضال؛ انما كانت هدية حاكم لرعيته.

١٥٨- أنظر ص١٣٤ للمزيد حول "بطولات الثمانينات".

نتائج الهيكلية الاقتصادية للدولة – المجتمع على "التجربة الديمقراطية"

عكس الديمقراطيات الغربية؛ "الدمقراطية الكويتية" مقدر لها النمو في بيئة اقصادية تمتاز بنوع من الغرابه؛ فالتركيبة الاقتصادية للدولة – المجتمع لا تساعد أبداً على على الدفع باتجاهها ؛ نحدد مظاهر هذه التركيبة كما يلي:

١ – "المرض الهولندي"؛ كمفهوم اقتصادي؛ هو يصف حالة من الكسل والتراخي الوظيفي تصيب مجتمع ما نتيجة لاكتشافه موارد طبيعيه ثمينه؛ بزيادة الاعتماد على هذه الموارد الطبيعية ينخفض الانتاج في باقي قطاعات الاقتصاد؛ فنتيجة لتصدير الثروة المفاجأة ترتفع العملة المحلية؛ فتصبح باقي قطاعات الاقتصاد غير مجدية اقتصادياً؛ اما السكان المحلين فتنتابهم نتيجة للثروة المفاجأة حمى إنفاق بذخي وثقافة استهلاك مسعورة.

٢ – نتيجة (١)؛ فضل أغلب الكويتيين العمل في القطاع الحكومي السهل – المترهل؛ حيث يعمل الان الغالبية العظمى منهم؛ بدلا من العمل في القطاع الخاص باشتراطاته وضوابطه الصارمة. بالتالي تضخم هذا القطاع البيروقراطي الحكومي الى حدوده القصوى.

لكن نتيجة لهذا التضخم في البيروقراطية الحكومية أن اصبح الجهاز الحكومي بطيئا في الحركة؛ معشعش فساداً؛ فبما أن الغالبية العظمى من الناخبين يعملون لدى الدولة كان لزاماً أن يستغل النواب هذه الثغره ويطوعوا الجهاز الحكومي لخدمة ناخبيهم – الموظفين "ترقيات؛ اجازات دراسية؛ معاملات غير قانونية؛ وغيره".

هذا الخلل الهيكلي أدى لتحوير جوهري في طبيعة الديمقراطية الكويتية؛ فنشأ مفهوم الديمقراطية –الخدمية؛ نائب الخدمات؛ ظهرت ديمقراطية مشوهه تخدم مصالح شخصية بدلا من الصالح العام: توظف منهجياً لتحقيق تقدمات وظيفية أو مادية.

٣ – ديمقراطية بدون ضرائب: هل هذا معقول؟

تبرز إشكالية أخرى لمحاول دمقرطة الكويت؛ فتنفرد المحاولة "الديمقراطية" الكويتية نقيضة التجارب الديمقراطية التاريخية بكونها ديمقراطية بدون ضرائب.

الدولة الضرائيبية على نقيض الدولة الريعية تعتمد على اقتصادها المحلي وإنتاجها الفعلي لتمويلها؛ هذا يزيد اعتمادها على أفراد هذا المجتمع "رجال اعمال؛ طبقة عاملة" وبالتالي تجد

نفسها مضطرة لارجاع قدر من السلطات وقدر من النفوذ السياسي لافراد هذا المجتمع في صورة تمثيل سياسي؛ لكن الدولة الريعية "Nanny State" وباعتمادها الاساسي على ريع ثروة طبيعية لا تجد نفسها مضطرة لاشراك أفراد هذا المجتمع في عمليات صنع القرار.

والى هذا؛ يرجع "*صامويل هنتنجتون*" في "*الموجة الثالثة*" سبب عدم التحول الديمقراطي في بلدان النفط الغنية:

"*عائدات النفط تعود للدولة؛ وبالتالي تزيد من قوة بيروقراطيتها؛ وتخفض أو تزيل كليا الحاجة الى فرض ضرائب؛ هذا يقلل من حاجة الحكومة للحصول على موافقة الرعايا لفرض ضرائب؛ وكلما قلت الضرائب كلما قلت حاجة الشعب للحصول على تمثيل؛ فاذا كان شعار" لا ضرائب بدون تمثيل" مطلب سياسي؛ فانه الان "لا تمثيل بدون ضرائب" هو حقيقة سياسية*" [١٥٩]

هنا نخلص الى متلازمة مالية: لا ضرائب بدون تمثيل سياسي؛ ولا تمثيل سياسي بدون ضرائب!

هذا ليس رأي فردي؛ أو نظرية شاذة؛ عدة باحثين؛ أقاموا؛ كلا على حدة؛ نماذج نظرية؛ مبنية على تجارب تاريخية؛ مثبتة علميا؛ جميعها وصلت أن بشكل أو بآخر؛ هناك تلازمية ما بين فرض نظام ضرائبي ونشوء وازدهار بيئة ديمقراطية سليمة [١٦٠].

لكن التجربة الكويتية خالفت جميع هذه الاطروحات النظرية؛ بل خالفت كذلك وبلا استثناء جميع الخبرات الديمقراطية التاريخية الكبرى "الحرب الاهلية الانكليزية؛ حفلة شاي بوسطن؛ الثورة الفرنسية الكبرى؛ انتفاضات ١٨٤٨؛ وغيرها" وأقامت ديمقراطيتها الغريبة في دولة ريعية بدون نظام ضرائبي؛ فما مضار هذا الشكل الغريب \ المشوه للديمقراطية الكويتية؟

١٥٩- أنظر كتاب الموجة الثالثة؛ لهنتنجتون؛ ص ٦٥

Huntington , Samuel P. (1981). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Oklahoma: University of Oklahoma Press

١٦٠- أنظر

Ross, Michael L. (2004). Does Taxation Lead to Representation?. British Journal of Political Science. 34(2) , 229-249.

Brennan , Geoffrey and James M. Buchanan. (1980). The Power to Tax: Analytic Foundations of a Fiscal Constitution. New York: Cambridge University Press.

Bates , Robert H and Da-Hsiang Donald Lien. (1985). A Note on Taxation, Development, and Representative Government. Politics & Society , 14 (1), 53-70.

- بدون مشاركة ضريبية يفشل المجتمع في خلق ثقافة مساءلة نيابية؛ يفشل المجتمع في الاحساس بقيمة المشاركة السياسية و أهمية حسن اختيار مرشحه؛ فهذه القيم لا تظهر الا عند جعل المواطنين شركاء بالمسؤولية والمواطنة عبر دفعهم لضرائبهم[١٦١]. وبالتالي فأن غياب هذه القيم يأدي الى عواقب سلبية في سلوك الناخب العادي.
- بغياب الضرائب الحكومية؛ التي تنجح عادة في إعادة توزيع الثروة من الطبقات الغنية الى الفقيرة؛ يغيب عامل العدالة الاجتماعية. وعندما تغيب العدالة يزداد التطرف في السلوك السياسي لممثلي الطبقات المحرومة؛ ويزداد تبعا لذلك هجومهم واستخدامهم أدواتهم الدستورية بحق وبدون حق ضد المصالح الاقتصادية للطبقات التجارية؛ وبالتالي فان ممارساتهم وإن كانت "ديمقراطية" في الشكل لكنها لا تمنح عملية ديمقراطية صحية[١٦٢].
- في ظل انعدام الضرائب الحكومية؛ تزدهر الثقافة الريعية؛ وتصبح مكون حاسم في السلوك السياسي للنخبة النيابية[١٦٣]؛ قضية شعبوية مثل إسقاط القروض لم تكن لتطفو على السطح في ظل نظام ضريبي؛ من هو الكويتي المستعد أن يمول عبر دفعه الضريبية؛ إسقاط قرض جاره؟.

اذا هنا ننتهي الى أن الديمقراطية الكويتية؛ الغربية في تطورها بدون متلازمة ضرائبية معها؛ ستعاني جراء هذا الغياب الضريبي؛ اذ ستظهر سلوكيات وممارسات سياسية خاطئة لا تدفع الا الى تجريح العملية الديمقراطية واخراجها من مسارها الصحيح.

١٦١- أنظر بحث "لاري ديميند" المعنون "لماذا لاتوجد ديمقراطية عربية ؟"؛ تحدث ملياً حول أثر انعدام النظام الضريبي على تطور نظام ديمقراطي مستقر.

Diamond, Larry.(2010). Why are there no Arab democracies?. Journal of Democracy , 21 (1) , 97-99.

١٦٢- هذه المشكلة لا تظهر الا في بيئة ديمقراطية؛ فالاوتوقراطية حتى عندما لا تفرض ضرائب ولا تحقق عدالة اجتماعية فانها بنفس الوقت لا تتيح للجماعات ذات الخلفيات الاجتماعية - الطبقية المختلفة هامش حرية للتعبير عن آرائها أو مهاجمة غيرها؛ أو أية محاولة لتهديد السلم الاجتماعي.

١٦٣- انتبه "الدكتور محمد الميتمي" لارتباط غياب النظام الضرائبي مع انتشار السلوكيات الريعية في المجتمعات؛ أنظر "الضرائب والديمقراطية في اليمن: مقاربة من وجهة نظر الاقتصاد السياسي"؛ العدد ١١٨١؛ صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية.

مجتمع الانقسام الفئوي والديمقراطية:

حان وقت بحث تفاعل الممارسة الديمقراطية في الكويت مع حالة الانقسام الفئوي الكويتي "الى حضر؛ بدو؛ شيعه بالمرتبة الاولى؛ والى كيانات قبلية مختلفه ومتناحره قديما بالمرتبة الثانية" كيف؛ بل هل تستطيع الديمقراطية العمل في مجتمع مقسم فئوي؟

قبل هذا؛ علينا توضيح أساسي؛ هل الاختلاف الفئوي الكويتي يرقى الى مرتبة اختلاف إثني كامل يقسمهم الى مجموعات اجتماعية متضادة "Ethnic Group"؟

انا ادفع في هذا الاتجاه؛ فالتعريف المباشر للمجموعة الإثنية[١٦٤] ينص على انها *"مجموعة اجتماعية يعرف أفرادها أنفسهم بتراث وثقافة مشتركة (أصل واحد؛ لغة واحدة؛ عقيدة واحدة؛ تاريخ واحد) ؛ أعضاء هذه المجموعة يشعرون بوحدة الانتماء لهذه المجموعة واختلافهم عن الاخرين؛ كما أن هذه الهوية الاثنية تبرز أكثر باقرار باقي المجتمع باختلافهم عنها"* .

الان بإسقاط هذا التعريف النظري على الواقع الكويتي نكتشف الفروقات الإثنية؛ فاذا كان معيار الاختلاف المجموعاتي الإثني يُعرف بالاختلاف في العقيدة؛ فان لدينا مجموعات دينية متضادة "سنة – شيعه"[١٦٥]؛ واذا كان المعيار هو اللغه؛ فان بالتاكيد هناك اختلاف جذري للهجة المجموعة "الحضرية" عن المجموعة "البدوية"؛ التي تختلف لهجاتها فيما بينها أيضا؛ ثم انه اذا كان المعيار هو الاختلاف الثقافي والتراثي؛ فان الثقافة البحرية "الحضرية" بعيدة كل البعدة عن المجموعة "البدوية" التي يغلب عليها تراث صحراوي؛ ثم أن هذه المجموعات الاثنية الكويتية تختلف في أصولها التاريخية فمنهم من جاء من ايران ومنهم من جاء من الجزيرة العربية أو العراق.

١٦٤– مجموعة عرقية "Ethnic Group"؛ أفضل ترجمتها لمجموعة اجتماعية وليس مجموعة عرقية؛ اذ أن تعريفها لا يحددها فقط بوجود بوحدة العرق؛ وانما بجملة عوامل قد وقد لا يكون من ضمنها الاصل الواحد؛ مثلا المجموعات الإثنية في شمال ايرلندا تختلف فقط في الديانة وتتشارك بنفس الاصول .

١٦٥– في حين يسلم علماء الاجتماع – السياسي أن المجتمع اللبناني مثلا؛ قابل للفرز الى مجموعات إثنية مختلفة فقط لوجود مجموعات ذات خلفيات دينية مختلفة "سنية؛ شيعيه؛ مارونية"؛ لماذا وهم "لحمة" التركيبة الكويتية ؟ حالة الكويت ليست بذلك البعد عن اللبنانية؛ فلدينا "سنة" و"شيعه"؛ ومن زاوية انثروبولوجية بحتة لدينا وحدات ثقافية "حضرية" وأخرى "بدوية" .

وفي حين تحمل – تفخر المجموعة الاجتماعية "الحضرية" بتاريخ كويتي يمتد لـ ٣٠٠ عاما؛ فان باقي المجموعات الاجتماعيه تمتاز بقصر مدة وجودها في الكويت: لا يشاركونهم هذا التاريخ[١٦٦]. لكن يبقى العامل الاهم من هذا كله: كل مجموعة اجتماعية "حضر؛ شيعه؛ قبائل بدوية" ترى لنفسها هوية خاصه تختلف عن باقي المجموعات[١٦٧]؛ أين لحمة هذا المجتمع؟

هذا الاختلاف المجموعاتي الاثني يذهب في اتجاه تأكيد تكون المجتمع الكويتي من مجموعات اجتماعية إثنية متباينة؛ "*الحاصل أن هذا الاختلاف الاثني المجتمعي لا يتناسب الا عكسيا مع استقرار الديمقراطية في هذا المجتمع*[١٦٨]"؛ سننظر الان في ميكانيكية هذا التناسب وآلية ظهورة.

الديمقراطية؛ كمنهج حكم وادارة؛ حازت على سمعة كأداة تنفيس للاحتقان الفئوي؛ لكن واقعا؛ فانه في مثل "الحالة الكويتية"؛ *بأقلية مهيمنة على السوق "الحضر" وأغلبية محرومة من ملكية وسائل الانتاج "البدو"؛ فان تقديم الديمقراطية لهذا المجتمع سيعمل على زيادة حدة "الصراع الاجتماعي" بين المجموعتين لا تنفيسه*[١٦٩].

لكن هذا أول الغيث؛ ليس الا؛ اذ يبرز مفهوم آخر؛ "*المزايدة الاثنية*" "Ethnic Outbidding"؛ بتسييس الانقسام الإثني تظهر تجمعات سياسية مبنية على الطائفة أو القبيلة؛

١٦٦– في حين يفخر "الحضر" بتاريخهم؛ معركة الجهراء مثلا؛ نجد أن مكون اجتماعي بدوي "مطير" لازال يفخر بعدو الكويتيين في تلك المعركة "فيصل الدويش".

و في حين مجموعة اجتماعية أخرى مثل "الشيعه" رفضت المشاركة بهذه المعركة على الاطلاق وطلبت من المقيم البريطاني اعتبارها من رعايا الشاه. أنظر

الشملان؛ سيف مرزوق. من تاريخ الكويت. القاهرة: مطبعة نهضة مصر؛ ١٩٥٩. ص ١٩٢

الحاتم؛ عبدالله خالد. من هنا بدأت الكويت. الكويت: مطبعة القبس؛١٩٨٠. ص ٥٩

كما أن الاكاديمي الكويتي فلاح مديرس يثبت هذه الواقعه في كتابه عن الحركات الشيعية في الكويت.

١٦٧– هل ممارسات "الشيعه" في عاشوراء تشابهها ممارسات "حضرية" أو "بدوية"؟ هل عادات "البدو" يتقاسمها معهم "الحضر" و"الشيعه"؟ هل هناك تزاوج – نسب بين هذه المجموعات الاجتماعية إلا على أضيق نطاق؟؛ في العملية السياسية الا يصوت "البدوي" عرقياً في الانتخابات الفرعية الموجهة ضد باقي الجماعات الاجتماعية؟ الا يختار الكويتي منطقة سكنه تبعاً لمجموعته الاجتماعية؟

١٦٨ – أنظر

Chandra , Kanchan. (2005). Ethnic Parties and Democratic Stability. Perspectives on Politics. 3 (2),235-252.

١٦٩– هذه هي النظرية التي وصلت اليها "أيمي جاو" في كتابها الذي احتل رتبة متقدمة في قائمة "نيويورك تايمز" لاكثر الكتب مبيعاً؛ أنظر

Chua , Amy L. (2002).World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability. New York: Doubleday Publishing.

ظهور تجمع واحد من هذا الطراز كفيل على المدى المتوسط أن يزعزع العملية السياسية؛ وذلك بدء دوامة من الاندفاعات التجمعية لجماعات أخرى والتي في النهاية تؤدي الى زعزعة العملية الديمقراطية ومن ثم إنهائها.

نماذج المزايدة الاثنية [١٧٠]:

سننظر في النموذجين اللذان يحاولان شرح هذا المفهوم؛ رغم اختلاف افتراضاتهم حول الاختيارات الشخصية؛ الا انهم يقدمان افتراضات مماثلة حول توزيع هذه الاختيارات الشخصية داخل وعبر المجموعات الإثنية؛ وبالتالي يصلان لتوقعات متطابقة في النهاية.

النموذج الاول أقترحه "RABUSHKA" و"SHEPSLE" في ١٩٧٢؛ وهو يستمد افتراضاته النظرية من نظرية "*الاختيار العقلاني*" ويفترض ما يلي:

١ – في مجتمع ما؛ تتواجد مجموعتان إثنيتان؛ "الف" و"باء"؛ منظمين بشكل منفصل.

٢ – هناك محور لقضية واحدة؛ يُمثل بخط ينتهي بنقطة النهاية "الف" من جهة؛ و نقطة النهاية "باء" من الجهة الاخرى.

٣ – جميع الافراد المنتمين لمجموعة إثنية معينة يتشاركون نفس الخيارات الشخصية فيما يتعلق بحلول القضية المحورية.

٤ – جميع أفراد المجموعة الإثنية "الف" تفضل نقطة النهاية "الف"؛ وجميع أفراد المجموعة الإثنية "باء" تفضل نقطة النهاية "باء".

٥ – الخيارات الشخصية الفردية؛ وبالتالي خيار المجموعة ككل؛ في القضايا التي تخص الجماعة الإثنية هي قرارات حادة انفعالية؛ متميزة باستعداد أفراد هذه الجماعة لتقبل أية عواقب لخياراتهم.

٦ – نتيجة هذا الصراع السياسي تحدد بحكم الأغلبية.

١٧٠– حول نماذج "المزايدة الاثنية"؛ استعنت بكلا من:
Horowitz , Donald L. (1985). Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: University of California Press. 141-228, 291-440.
RABUSHKA , ALVIN and KENNETH A. SHEPSLE. (2008). Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability. london: Pearson Education. 62-91 and 177-206.
Chandra , Kanchan. (2005). Ethnic Parties and Democratic Stability. Perspectives on Politics. 3 (2),235-252.

النموذج الثاني اقترحه "Horowitz" في ١٩٨٥؛ وهو يستمد افتراضاته النظرية من "*النهج الاجتماعي – النفسي للدوافع البشرية*"؛ ويفترض:

١ – في مجتمع ما؛ تتواجد مجموعتان إثنيتان؛ " الف " و" باء"؛ منظمين بشكل منفصل.

٢ – القضايا الإثنية التي تهم مجموعة اجتماعية معينة؛ أهميتها تستبق غيرها من القضايا في المجتمع.

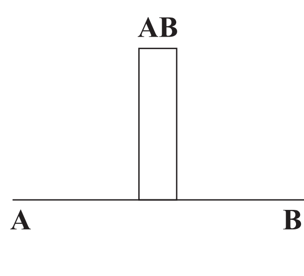
٣ – الافراد المنتمين لمجموعة إثنية ما؛ يتشاركون الرغبة بالاحساس بالانتماء واحترام الذات؛ لكن لا يوجد ما يثبت بأن هولاء الافراد؛ ربما يرغبون باشياء اخرى أكثر أو أنهم يختلفون في الدرجة التي يرغبون بها في هذين الشكلين للاشباع؛ أو قد يغيرون رغبتهم بمرور الوقت؛ لذلك فان المجموعة الإثنية ككل تعامل على أنها مجموعة متجانسة لها رغبة مشتركة ثابته عبر الوقت.

٤ – في الصراع بين مجموعات إثنية مختلفة؛ فإن ما يخسره طرف ما يوازي بالضبط ما سيربحه الطرف الآخر؛ لذلك عندما تكون مصالح مجموعة اجتماعية معينة في تعارض مباشر مع مجموعة أخرى؛ فان الممثل السياسي لهذه المجموعة الاجتماعية لا يقدم لناخبيه الا خيارين؛ اما تأييده أو خسارة جماعته الاثنية لمكسب ما.

٥ – نتيجة هذا الصراع السياسي تحدد بحكم الاغلبية.

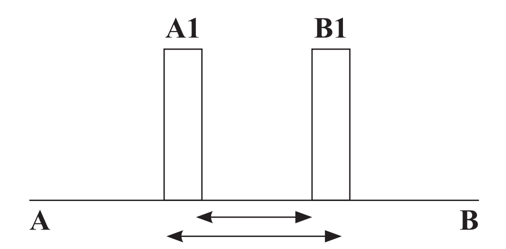
رغم اختلافهما؛ النموذجان يصلان الى نفس الاستنتاجات والتوقعات النهائية؛ كما يلي:

خيارات المجموعة الاجتماعية "الف" تتركز في أقصى طرف لمحور القضية " الف باء"؛ بينما خيارات المجموعة الاجتماعية "باء" تتركز في أقصى الطرف الآخر؛ نظراً للانقسام الشديد فإن الحل يظهر في صورة تحالف سياسي تعددي"الف باء" يحاول كسب دعم أطراف متعددة عن طريق استراتيجية مبهمة تعد كل طرف بالحصول على خياره المفضل "الشكل رقم ١".



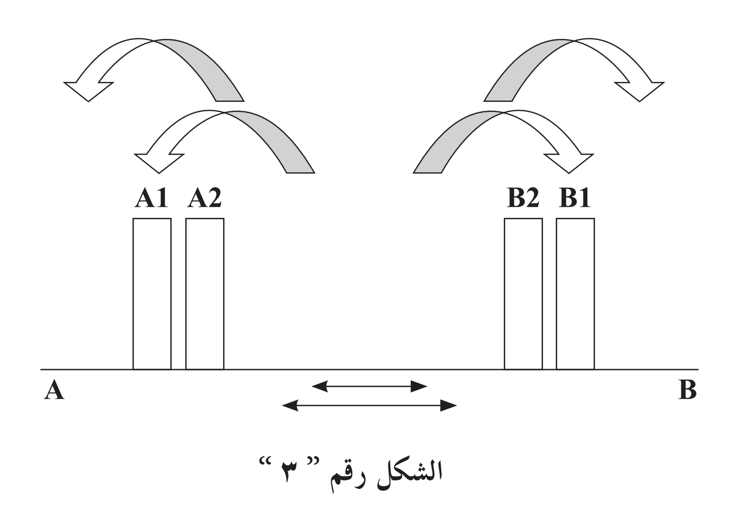
"الشكل رقم ١"

لكن من أجل إضعاف موقف هذا التحالف التعددي "الف باء"؛ فان تجمع إثني جديد منافس سيأخذ موقف أقرب اما الى نقطة النهاية "الف" أو نقطة النهاية "باء"؛ وبالتالي فإن التحالف التعددي الأول سيقوض بواسطة منافسيه الإثنين على جانب واحد أو الجانبين معا؛ الذين سيزايدون على مواقفه "Outbid " طمعا في كسب دعم أفراد المجموعة "الف" أو "باء"؛ كما في "الشكل رقم ٢".



"الشكل رقم ٢"

ولا يمكن التغلب على هذه المزايدة الإثنية الجديدة الا بواسطة مزايدة اخرى أكثر تطرفا؛ فالاستقطاب السياسي الحاد الذي سيظهر سيسحب جميع الاحزاب والتجمعات؛ القديمة منها والجديدة؛ الى الاطراف القصوى للمحور " الشكل رقم ٣ ".



الشكل رقم " ٣ "

وعندما يكون هناك فرق؛ حتى لو كان بسيط؛ في القوه العددية للمجموعة "الف" أو "باء"؛ فان النتيجة ستكون زعزعة للاستقرار بكل الحالات؛ فالحزب – التجمع السياسي المزايد طلباً لدعم مجموعة "الف" ولنفترض أنها الأقوى عدديا سيفوز بالانتخابات اللاحقة؛ وسيدمر العملية الديمقراطية بسلب المجموعة "باء" الاقلية من كل حقوقها. أو أن المجموعة الاقلية "باء" واستباقا لخطوة مماثلة ستبدأ عمليات عنف ضد المجموعة "الف". فتكون النتيجة في كلا الحالتين تدمير للعملية الديمقراطية.

رغم افتراضاتها النظرية؛ الا أن هذا النماذج نجحت في التنبؤ بمصير التجارب الديمقراطية الاثنية[١٧١]؛ فتجارب اثنيات حاولت الدمقرطة مثل الصومال؛ كينيا؛ بورندي؛ السودان؛ نيجيريا؛ لبنان؛ العراق؛ البحرين قبل ١٩٧٥ وغيرها؛ جميعها تصب في هذا الاتجاه[١٧٢] فأنتجت جميعا اما صراعات اثنية – سياسية مستمرة أو حالات عنف وصراع عسكري صريح في حالات اخرى. ثم انه؛ حتى في ديمقراطية أوروبية غربية عريقة لكن متعددة الاثنيات مثل المملكة البلجيكية؛ فان النموذج يثبت نجاحه[١٧٣]؛ فشبح تقسيمها وانحلال الدولة لا يبدو بعيداً.

ثم انه بإسقاط النموذج على الحالة الكويتية؛ فانه لدينا معطيات تبين حجم الانقسام الحاد في مواقف التجمعات الاثنية المختلفة؛ فاصطف "الحضر" جميعهم في جهة و "البدو" في جهه أخرى من المحور "الشكل رقم ١ مجددا" في قضايا إسقاط القروض؛ الديوانيات المخالفه لاملاك الدولة؛ استجواب وزيري الداخلية والاعلام بسبب قضية "محمد الجويهل"؛ استجواب وزيرة التربية نورية الصبيح.

لكن هو في غير الوارد؛ حاليا؛ أن تتطبق باقي فرضيات النموذج؛ هذا يرجع لطبيعة الدستور والممارسة السياسية الكويتية التي تعطي رئيس الدولة القوي "الامير" صلاحيات واسعه؛ الى جانب دوره كرمز توحيدي جامع للكويتيين جميعا.

١٧١- أنظر
RABUSHKA , ALVIN and KENNETH A. SHEPSLE. (2008). Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability. London: Pearson Education. 25-26

١٧٢- من بد جميع الديمقراطيات الإثنية في العالم الثالث تبقى التجربة الديمقراطية الهندية الوحيدة التي استطاعت النجاه من هذا المصير؛ هذا يرجع لخصوصية المجتمع الهندي التي تلخصها نظرية "الانشقاق الهيكلي" "**Cleavage Structure**". أنظر
Horowitz, Donald L. (1971). Three Dimensions of Ethnic Politics.World Politics. 23 (2), 232-244.

١٧٣- حول الازمات البلجيكية المتكررة واحتمالية الانفصال أنظر:
Henley, Jon. (2007, November 13). Bye bye Belgium . the Guardian. (london , UK). Retrieved April 25, 2010 fromhttp://www.guardian.co.uk.
Waterfield, Bruno. (2007, September 18). A nation divided - Belgium's identity crisis. Daily Telegraph (London,UK). Retrieved April 25, 2010 from http://www.telegraph.co.uk/

لكن على المدى المتوسط؛ وجراء التوسع في مطالبات رفع سقف الممارسة الديمقراطية والاصلاح السياسي والتي تبدو آخذة في الازدياد؛ و بتحول النظام تدريجياً الى الامارة الدستورية؛ بزيادة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار؛ فإن احتمال تطبيق السيناريو الذي يقترحه النموذج لا يبدو بعيداً أو صعب التخيل[١٧٤].

هذا ينتهي بنا؛ الى أنه على المدى المتوسط؛ فان الاختلاف المجموعاتي – الإثني الكويتي لن يساعد على خلق أجواء ديمقراطية مؤسساتيه صحية؛ على العكس؛ هذا الاختلاف سينجح قريباً أو بعيداً في القضاء على كينونة الكويت – الدولة؛ اذا سمح له بذلك.

١٧٤- بعد ٤٦ عامٍ على الحياة الدستورية؛ شهد ٢٠٠٩ أول مناقشة لاستجواب يقدم لرئيس مجلس الوزراء؛ يبدو واضحا أن هناك تصاعداً في المحاسبة السياسية و رفع لسقف الممارسة السياسية. في مواجهة قوى المعارضة في مجلس ٢٠٠٩ لم يسند الشيخ ناصر المحمد ظهره الا بحائط دعم نيابي؛ لولاه لاطيح بحكومته؛ هذا تطور جاد في الممارسة الديمقراطية المحلية وتقبل السلطة لها؛ بأستمرار مثل هذه التصاعدية في المساءلة السياسية ستتحول الكويت الى النموذج الغربي للامارة الدستورية؛ بعدها يصبح من السهل تحقق تنبؤات هذه النماذج.

هل الإصلاحات الديمقراطية واستمرار الحياة الدستورية يصب في مصلحة "الحضر"؟

لما كنا قد خلصنا للتو من مناقشة "آفات" الديمقراطية الكويتية ؛ ازدواجية "المعارضة" البدوية؛ جوهرية الصراع الاجتماعي على الساحة السياسية؛ نأتي الى السؤال الأساس:

هل الحياة الديمقراطية في مصلحة "الحضر" كمجموعة اجتماعية؟

الحضر في الكويت الان؛ كما اسلفنا يمثلون "أقلية مهيمنة" "**Dominant Miniority**"؛ أقلية تمارس نفوذ مجتمعي لا يتناسب احصائياً مع تعداد المجموعة؛ فهم يسطون سطوتهم على أهم المراكز السياسية الحكومية؛ يتواجدون بكثرة في المناصب البيروقراطية العليا؛ يسيطرون على المفاصل المهمة للاقتصاد الكويتي؛ ويشكلون نسق الحياة الاجتماعية والاتجاهات العامة للمجتمع.

لكن التجارب العالمية توضح أن هذه الاقليات المهيمنة تفقد هيمنتها لحظة التحول الديمقراطي؛ النماذج التاريخية التي تدعم هذا الرأي تشمل؛ أقلية التوتسي في رواندا؛ أقلية التوتسي في بوروندي؛ السطوة البروتستانتية "**Protestant Ascendancy**" في ايرلندا قبل ١٩٢٢؛ "**WASP**" في الولايات المتحدة قبل تحولات الستينات الديمقراطية [١٧٥]؛ العرب السنة في عراق صدام حسين؛ الانجلوسكسون في إقليم كيبك الكندي قبل "الثورة الهادئة" [١٧٦].

والملاحظ أن جميع هذه الأقليات فقدت نفوذها في هذه المجتمعات لحظة بدء التحول الديمقراطي فيها.

ثم انه حتى التجربة الديمقراطية الكويتية تدفع باتجاه هذا النمط؛ عودة الديمقراطية بعد التحرير تلازمت مع صعود المد "البدوي" وخسائر متكررة للأقلية "الحضرية" المهيمنة؛ من يستطيع تخيل انه قبل ٢٥ سنه فقط لم يكن البدوي يحلم بأن يصبح وزيرا مثلا؟ الان لدينا ٣ وزراء بدو؛ مناصب اعتبارية في السلك الدبلوماسي مثلا كانت مغلقة على "الحضر"؛ الان نحن في الطريق "لبدونتها"؛ والمثل بالنسبة لمراكز أستاذة الجامعة؛ المراكز البيروقراطية العليا؛ و مراكز السلك القضائي.

ثم أن خسارة "الحضر" لنفوذهم المتضخم عن حجمهم بالمجتمع سيصاحبه حكماً تميز معاكس "**Reverse Discrimination**" من جانب الطبقة الجديدة المهيمنة؛ واذ من غير المتوقع أن يكون هذا التمييز المعاكس في حدة حالة "زيمبابوي" مثلا؛ لكنه بالتاكيد سيعمل على قمع الوجود

١٧٥- " White Anglo-Saxon Protestant"

١٧٦- حول الأقليات المهيمنة وإشكالات "التحول الديمقراطي" أنظر
RABUSHKA , ALVIN and KENNETH A. SHEPSLE. (2008). Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability. London: Pearson Education. 158-173.

"الحضري" في الكويت تماما؛ ولن توظف الا الاساليب الديمقراطية في هذا التمييز اعتماداً على الكثرة العددية للمهيمنين الجدد.

اذا نصل الى لب المسألة؛ مصلحة الحضر الذاتية تكمن فقط بتعطيل هذا التحول الديمقراطي بدلا من الدفع باتجاهه؛ على الحضر تحديد اذا كانوا يريدون هذه الديمقراطية التي ستفقدهم نفوذهم؛ بل ستعمل أيضاً على بدء "تمييز معاكس" تجاههم؛ ديمقراطية مشوهه ستعمل على إقصائهم وإخراجهم من المعادلة السياسية والاقتصادية تدريجيا؛ أو سيختارون نظام اوتوقراطي يمدد لهم سيطرتهم الواسعة على مفاصل الدولة.

جوهرية التحول الى الاوتوقراطية تكمن في جمودية وحصرية هذا النظام؛ عكس الديمقراطية الشعبية؛ هو يتيح لأقلية مثل الحضر الاحتفاظ بنفوذهم "السياسي؛ الاقتصادي؛ البيروقراطي" وهو قليل ما يسمح بحراك اجتماعي صاعد. ثم انه وسيلة ناجعة لأقلية كي تحتفظ بنفوذها "لاحظ حالة النيادة في السعودية كمثال حي لأقلية طوعت نظام اوتوقراطي لمصلحتها".

لكن يجب على الحضر أن لا تساورهم أي أحلام "طوباوية" بان خسارتهم لنفوذهم السياسي في ظل هذه الديمقراطية لا تعني تلاشي قوتهم الاقتصادية تلقائياً؛ أي أحلام بالتحول الى "أقلية مهيمنة على السوق" "Market-dominant minority" تثبت التجارب التاريخية فشلها؛ أول ماستعمله الطبقة السياسية الجديدة هو التخلص من بقايا نفوذ القوى القديمة[١٧٧].

تاريخيا لم تستطع أقلية مهيمنة سياسياً أن تحتفظ بنفوذها الاقتصادي بعد خسارتها لسطوتها السياسية؛ فالعداوات التاريخية التي تكتسبها الطبقة المهيمنة سياسيا لا تتيح لها فرصة بقاء على الساحة الاقتصادية بعد فقدانها لنفوذها السياسي.

ثم أن جميع الاقليات المهيمنة اقتصاديا نشأت في ظل ظروف تاريخية مختلفة لا نتوقع تكرارها مع الحضر في الكويت[١٧٨].

١٧٧- أنظر حال الأقلية المهيمنة سياسيا واقتصاديا في زيمبابوي سابقا؛ والصراع الاقتصادي الموجه ضدها في عهد "موجابي"؛ أو حالة ملاك الاراضي البروتستانت في ايرلندا بعد الجمهورية؛ كما أن تجارب جنوب افريقيا؛ رواندا جميعها تدفع في هذا الاتجاه وإن كانت أقل حدة وتركيزاً.

١٧٨- في كتابها "World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability"؛ تدرس "جاو" عدة نماذج لأقليات مهيمنة اقتصاديا؛ الصينيين في اندونيسيا؛ اليهود في روسيا ما بعد السوفيتية؛ اللبنانيين والهنود في افريقيا الغربية؛ والملاحظ أن جميعهم لم يكونوا سابقا قوة سياسية في مجتمعاتهم؛ بل تطوروا فقط كتكتلات اقتصادية؛ عكس الحضر في الكويت الذين جمعوا ما بين النفوذ السياسي والاقتصادي؛ وخسارة أحدهما سيلحقه الآخر حكماً. أنظر

Chua, Amy L. (2002). World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability. New York: Doubleday Publishing.

ثم بقليل من الصراحة؛ ماذا سيخسر الحضر باستغنائهم عن هذه الديمقراطية المشوهة؟

باستثناء وهم "الممارسة الديمقراطية"؛ لا أستطيع التفكير في شيء آخر غير الحريات الشخصية.

لكن الا تعتبر الحريات الشخصية في هذه المرحلة التاريخية حين يخسر "الحضر" جوهر وجودهم مجرد كماليات شكلية؟

ثم من قال أن الحريات الشخصية مثلا؛ في ظل هذه الديمقراطية الرجعية "القبلية"؛ أبداً مضمونه؟؛ هل من المتوقع أن يحافظ "البدو" على مبادئ الديمقراطية والحريات العامة؟؛ وقائع سابقة تثبت عكس ذلك: قضية التعليم الجامعي المشترك؛ قضية منع كتب سنوياً في معرض الكتاب؛ قضية حجاب النائبات؛ قضية طرد الفالي ومنع نصر ابو زيد من دخول الكويت ولجنة الظواهر السلبية. جميع هذه القضايا حدثت في ظل وبدعم من هذه "الديمقراطية القبلية". وجميعها تصب في نفس الاتجاه: يؤمن "البدو" بالحرية وبالديمقراطية والمساواة فقط عندما تكون في مصلحتهم.

اذا في ظل الديمقراطية "البدوية" المشوهة؛ أو في ظل الاوتوقراطية الصريحة؛ فان مستقبل الحريات العامة في الكويت لا يبدو مشرقاً؛ لماذا اذا يتمسك "الحضر" بها؟

أليس من الافضل القفز من السفينة الغارقة؟ اذا كنا في طريقنا لفقد هذه الحريات في جميع الاحوال؛ اليس من الافضل فقدها مع احتفاظ الحضر "بمكانتهم الاجتماعية" على الاقل؟

ثم؛ كونهم أقليه؛ يبرز دافع اخر أمام "الحضر"؛ للسعي للاحتفاظ بسيطرتهم السياسية – الاقتصادية في هذا الصراع الاجتماعي؛ بدلا من التمسك "بأوهام ديمقراطية":

*"في مجتمع ما؛ بأصول خالقة للثروة محددة "***wealth - creating assets**"؛ فان الأقلية الصغيرة لها الحافز الاكبر للسيطرة السياسية – الاقتصادية؛ ذلك انه كلما قل حجم المجموعة الاجتماعية المتحكمة؛ كلما زاد نصيب الفرد المنضوي تحتها من الكسب النهائي "***Per-Capita Gain**"[١٧٩].

استثنائية الحضر في الحالة الكويتية؛ هو أن في ظل الصراع السياسي الحالي وحدهم الحضر

١٧٩– حول الفائدة المضاعفة للأقلية للالتحام في صراع اجتماعي؛ أنظر
Caselli, Francesco and Wilbur John Coleman II. (2006).On the Theory of Ethnic Conflict. NBER Working Papers 12125.

يستطيعون إنجاح أو إفشال هذا التحول الديمقراطي؛ وحدهم الحضر يستطيعون تيسير عملية التحول الديمقراطي. كما أن وحدهم الحضر أيضا و بنفوذهم الهائل – الحالي يستطيعون إعطاء الغطاء الشرعي لاي محاولة وقف للحياة الدستورية.

لكن على الحضر: عبء الاختيار؛ هل عليهم التمسك بديمقراطية لا يحترمها سواهم؛ ديمقراطية تفقدهم امتيازاتهم الطبقية تدريجيا؛ بل تحولهم الى أقلية مسحوقة؛ مظلومة؛ أم أن خيار الركون لنظام اوتوقراطي مستبد يبدو جذابا؟



الفصل السابع

النكوص عن الديمقراطية: إشكالية الفعل؛ وردة الفعل!



اذ قررنا "خيالية" التجربة الديمقراطية في الكويت؛ واذ قررنا عدم مواءمتها المصلحية لفئة الحضر؛ فمن المنطقي أن نفصل الان؛ في جدل نظري بحت حول الوسائل والاساليب التي تستطيع بها السلطة -الحاكم؛ الرجوع عن أو حتى تقليص هذه "المحاولة الديمقراطية".

في هذا الصدد؛ أمام السلطة – الحاكم خياران؛ يتشاركان في جمعهم لحسنات وسيئات في آن واحد؛ فيبدو منهج الحل الغير دستوري المباشر بديهياً؛ في حين يبرز مسلك آخر أكثر تعقيداً وهو يدور حول تقليص التجربة البرلمانية باستخدام ما اسميها "أساليب شبه ديمقراطية".

أولا منهج الحل الغير دستوري:

الغاية: إجراء المواءمة السياسية وخلق الاجواء المحفزة لنقض دستور ١٩٦٢؛ للوصول الى الهدف المنشود بأقل الخسائر السياسية.

الاسلوب والوسائل: استخدام تكتيكات مباشرة قصيرة الامد؛ استغلال أو استنباط حدث يقسم "الساسة"؛ بل المجتمع برمته الى فئتين متضادتين؛ على أثرها يتم حل مجلس الامة حلا غير دستوريا وتوقف الحياة البرلمانية لمنع فتنة مجتمعية مزعومة .

كما بينت الاحداث الاخيرة ٢٠٠٩–٢٠١٠؛ فان هذا "الحدث التحفيزي" لا بد أن يحوي عدد من الاشتراطات:

١ – جوهرية هذا الحدث التحفيزي تدفعه؛ أن يكون الزاماً حدث مسبب لفتنة مجتمعية كبرى هذا من جهة؛ لكن من الجهة الأخرى تبرز إشكالية حساسية "البدو" الاخيرة تجاه كل ما يمسهم: لابد من احتساب الخسائر والارباح حين خلق هذا الحدث التحفيزي في حالة توجيه ضد "البدو"؛ هي إمكانية فعلية أن يرتد أثر عكسي من الحل الغير دستوري يخلق غليان شعبي "بدوي" تجاه هذا الحل.

٢ – بسبب النقطة (١)؛ قد يبدو "الحدث التحفيزي" أكثر استيساغاً؛ اذا تعلق بفتنة دينية بين "السنة" و"الشيعه"؛ من جهة فان حدة العصبية الدينية في الكويت آخذه في الافول فلن يكون لهذا الحدث تأثيراته السلبية على المدى البعيد؛ ومن جهة أخرى فان قاعدة "المعارضة"– الحالية لن تعتبر هذا "الحل" موجها ضدها بشكل خاص؛ ستكون أقل قابلية للتعبئة – الحشد ضده.

٣ – لا يشترط هذا "الحدث" داخليته؛ انتظار ظرف اقليمي مناسب "هجوم اسرائيلي على ايران – مثلا قد يبدو منطقيا؛ لكن من يستطيع ضمان توقيته؟؛ إن حصل".

٤– لا يستطيع هذا الحدث أن يكون مستتراً بعباءة الدفاع عن هيبة الاسرة – الشيوخ؛ فبعد

صعود رئيس مجلس الوزراء المنصة قد يبدو الخيار اللا-دستوري دفاعاً عن هيبة شيخ أقل قابلية للتسويق جماهيريا.

التعامل مع الحدث:

١ - فرض رقابة استباقية على وسائل النشر "المطبوعة؛ المرئية؛ الالكترونية".

"في هذا: يدفع رأي يزداد متبنوه؛ بأن أي محاولة رقابية - منعية على الانترنت- المتطور تقنياً هي محاولة محكوم عليها بالفشل؛ هذا رأي سطحي لاعلمي؛ هو يتجاهل التجربة الصينية الناجحة بكل المقاييس؛ كذلك فإن الخطوات التي تعتزم الحكومة اللبنانية تطبيقها في هذا الصدد في ٢٠١١ تبدو عملية جدا و مثيرة للاهتمام"[١٨٠].

نقطة جانبية: الاعلام القديم "صحف ورقية؛ قنوات تلفزيونية" ملكيته تقبع في يد كيانات اقتصادية عملاقة؛ ارتباطاتها التاريخية مع النظام قوية؛ لكن تكرار تجربة الثمانينات أمر غير مقبول: لا تستطيع هذه الكيانات الاقتصادية وأدواتها الاعلامية الميل لجانب المعارضة؛ أو حتى الوقوف على الحياد؛ ثم تتوقع استمرار علاقاتها الحسنة مع النظام "الطرف الرئيسي لعلاقاتها الاقتصادية".

عليهم عبء اختيار طرف؛ ثم من يحتاج للآخر؟ من يستطيع الحاق ضرر بالآخر؟

٢ - إدارة الصراع دعائياً: خطاب واضح وصريح من السلطة.

"في هذا؛ على السلطة - الحاكم أن تكون واضحة في تصميمها على المضي بإجراءاتها الى النهاية؛ أن لاعودة لدستور ١٩٦٢؛ تجربة الثمانينات الفاشلة مرجعها أن خطاب السلطة الدعائي آنذاك كان هزيلا: لم يقطع الطريق أمام عودة الديمقراطية؛ وبالتالي فتح الباب أمام المعارضة لحشد أنصار؛ هذه المرة لابد أن تكون النية واضحة؛ عندما يرى الشعب التصميم السلطوي فقط؛ سيفكر مرتين قبل المشاركة "بالحركة الاحتجاجية".

١٨٠- "Golden Shield Project" أو الدرع الذهبي؛ يعمل على غربلة المحتوى الانترنتي لأكثر من ٣٨٤ مليون مستخدم انترنت صيني؛ يدير هذا الجهاز الامني ما يقارب ٣٠ الف عنصر أمن-انترنتي ؛ اما "قانون تكنولوجيا المعلومات" اللبناني الجديد فيشمل إنشاء حساب خاص لكل مستخدم انترنت في البلاد؛ بما يتيح مراقبة - الوصول للناشطين السياسيين بسهولة.

٣ – حظر المظاهرات والتجمعات السياسية؛ بالقوة.

"في هذا؛ يجب الاتعاض بتجربة الآخرين ؛ فقط الاستخدام المفرط للقوة كفيل بإخماد أي حركة احتجاجية؛ هذا التوظيف للقوة من شروطه:

أ – **التصاعدية**: لابد من التدرج في استخدام آلية القوة–العنف؛ هذه الدعوة الى التدرج لا تعني أبداً ضعف مبدئي؛ فأنا أشدد على أساسية توظيف القوة منذ أول ساعة تظاهر–احتجاج؛ لكني مع التدرج في هذا الاستخدام.

ب – **المساواة**: لا لخلق "بريستيجات" وهمية؛ من يشارك بأعمال تظاهرية؛ تلقائياً يصبح عرضة لعواقب أفعاله؛ صغيراً كان أم كبيراً؛ سياسي محترف أو مواطن بسيط؛ التبرع بخلق "مكانات وهيبات" لاعداء السلطة – النظام سيعطي الحركة الاحتجاجية نفس اضافي؛ لماذا احترام من لم يحترم إرادة والد الجميع؟

"لاحظ كيف أن تعامل النظام المؤسف مع أحداث الثمانينات خلق هالات قدسية لشخصيات لا تستحقها؛ نموذج "احمد السعدون" في عيد الفطر ١٩٩٠ يخدم الفكرة تماما؛ حين قررت المعارضة – الوقحة تهنئة رئيس مجلس الامة "احمد السعدون" بدلا من التهنئة التقليدية لامير البلاد؛ فان رد السلطة كان هزيلا؛ اكتفت بتحويط منزلة بالاسلاك الشائكة؛ وهنا وقف السعدون من خلف الاسلاك الشائكة يوجه القادمين لمكان تجمع جديد؛ هذا المنظر الهزلي دليل آخر على تراخي السلطة – النظام؛ لماذا منح الاحترام لمن لا يستحقه؟

اذا كانت نية السلطة – النظام منع هذا الحدث؛ لماذا لا يجر جراً الى أقرب مركز شرطة بدلا من تكلف تحويط منزل بالكامل؟؛ إعطائه هذا الوزن السياسي كفيل بدعم قضيته؛ واجباً كان التعامل معه على انه خارج عن القانون لا اكثر.

ج – **الاستمرارية**: في هذا الصراع؛ أول علامة لضعف السلطة سيعطي الحركة الاحتجاجية زخماً جديداً؛ لابد من استمرارية التوظيف السياسي للقوة – العنف الى آخر أمد "٦ اشهر؛ سنة؛ سنتان"؛ وبالنهاية من له النفس الأطول؟ نظام حكومي متكامل أم ثلة معارضين؟

د – **الاخلاقية**: عند لحظة الحل – اللادستوري؛ تستطيع السلطة – النظام التبرع بارسال رسالة سياسية لتشكيلات ائتلاف المعارضة بنيتها المبيتة للتصعيد؛ عندئذ يصبح النظام في حل أخلاقي من تبعات استخدامه للقوة.

لابد أن لا يدور أدنى شك أن هذه الرسالة السياسية لن تنجح في ثني الاطراف الاساسية للمعارضة عن الشروع في حركتها الاحتجاجية؛ لكنها أولا ستوفر غطاء أخلاقي لفعل السلطة – النظام؛ وثانيا قد تجنبها معركة كسر عظم مع عدد من أصدقاء وحلفاء الماضي.

٤ – الحبس الاحتياطي – الاستباقي لرموز الحركة الاحتجاجية.

أ – في هذا تطبق الاحكام والشروط الواردة في نقطة "٣": التصاعدية في مدة الحبوس الاحتياطية؛ شمول رموز الحركة الاحتجاجية لا الكوادر فقط بالحبس؛ استمرارية الفعل لحين وأد الاحتجاج.

ب – "في هذا؛ يخدم الحبس في مجالين؛ المجال الأول كوسيلة ردع لغيرهم عن الاشتراك بالاحتجاجات؛ وفي مجال ثاني فان حبس قادة الحركة الاحتجاجية سيقطعهم عن باقي تنظيمات الحركة وبالتالي يشل فاعليتها بغياب رموزها".

ج – هنا يبرز زعم؛ أن حالات الاعتقال والعنف السلطوي؛ غير المسبوقة محلياً؛ سيكون لها آثار بعيدة الامد على علاقات الشعب بالحاكم؛ بالاسرة؛ لكن هذا تدليس واضح؛ توظيف العنف – الاعتقال السياسي من جانب النظام ضد قطاعات شعبية ليس بالأمر الجديد على المنطقة الخليجية؛ تجارب السعودية؛ البحرين؛ قطر؛ عمان جميعها في توظيف العنف لم تأثر على علاقات الحاكم بالمحكوم؛ لماذا افتراض تأثيره محليا؟

٥– حاربوهم في لقمة عيشهم: الفصل الاداري.

حين يعمل ٨٠٪ من الكويتيين في القطاع الحكومي؛ فان هذا يعطي السلطة – الحاكم نفوذ هائل "political leverage"؛ تستطيع ترجمته كما تشاء.

في هذا؛ تستخدم تكتيكات متعددة؛ تستطيع السلطة – الحاكم التدرج في فصل من يشارك بأعمال احتجاجية أو تنظيمية "شهر؛ ٦٠ يوم؛ فصل نهائي"؛ هذا الفصل الاداري لا يحتاج لأن تنظر له السلطة على انه قطع للقمة عيش مواطنين بقدر ماهو ميكانيكية تأديبية "لابناء ضالين".

ذلك انها تستطيع موازنة أتباعها لاستراتيجة عنيفة أولية باتخاذ مسلك "رحموي" على الموظفين المفصولين؛ لكن هذا فقط بعد توبتهم؛ بعد سوقهم لشفاعة كل وجيه؛ كبير؛ شيخ قبيلة لقبول ندمهم.

هذا المسلك "الرحموي" لا بد أن يكون متأخراً؛ ناتجاً عن التزام واضح من هولاء المفصولين بالكف عن احتجاجاتهم؛ وغير شامل لرموز و قادة العمل الاحتجاجي.

٦– التواصل مع النخب المجتمعية.

لابد من التوظيف السياسي للعلاقات الاجتماعية المميزة التي تربط السلطة بالنخب المجتمعية "وجهاء؛ رجال دين؛ شيوخ قبائل"؛ هذه النخب في الإطار الأول لاعبة بامتياز

لناحية توجيه وصياغة الرأي العام؛ وفي الإطار الثاني فانها باحثة عن دور سياسي ما؛ فقدته بوجود مجلس الامة.

هذه النخب ستلعب دوراً في اثناء الناس عن المشاركة بالعملية الاحتجاجية والتسويق الشعبي للمناخ السياسي الجديد وتوفير الملائمة الشعبية للإجراءات الحكومية[١٨١].

يخدم شيوخ القبائل هذا المقام بتوفير الغطاء الشرعي للإجراءات الحكومية؛ عندما يستغلون كواجهة فإن أطراف المعارضة ستكون أقل قابلية لتسويق الحل اللا–دستوري على انه موجه ضد "البدو". وتبعاً لذلك فان قواعدهم الشعبية ستكون أقل قابلية للتعبئة ضد الحل.

٧– تسويق العهد الجديد: لابد من قرارات شعبوية!

بتغييب البرلمان والحياة الديمقراطية؛ من السهل تسويق الجو السياسي الجديد ببضعة قرارات تنموية؛ من السهل إرضاء العامة بقرارات شعبوية؛ تُميل الكفة شعبيا للوضع السياسي الجديد.

الحقيقة انه ما يشغل بال المواطن الكويتي البسيط ليست قضايا سياسية ساخنة "استجوابات؛ قضايا فساد مزعومة"[١٨٢]؛ وانما هو يضع على رأس سلم أولوياته قضايا ذات طابع شعبوي–تنموي[١٨٣]؛ بحل أو الاتجاه لحل هذه القضايا فان السلطة – النظام تكسب الشعب لصفها.

١٨١– للنظر في فعالية الاستخدام السياسي للنخب المجتمعية؛ أنظر حالة التمرد الفاشل "للحسين بن علي بن ابي طالب"؛ فهو كان نتيجة حتمية لنفوذ وجهاء الكوفة على أهلها؛ ٤٠٠٠ مؤيد "لمسلم بن عقيل" في الظهيرة؛ تخلوا عنه جميعا قبل مغيب الشمس بفعل وجهاء الكوفة الذين استمالهم الداهية "عبيد الله بن زياد". أنظر الخميس؛ عثمان. حقبة من التاريخ. القاهرة: مكتبة الصحابة؛ ٢٠٠٨. ص ١١٧–١١٨.

١٨٢– استطلاع للرأي في يوليو ٢٠٠٨ لصالح مجلس الامة – ادارة الدراسات والبحوث تحت عنوان "استطلاع الرأي حول أولويات المواطن الكويتي"؛ اعداد "مريم العبيد" و"فاطمة الرامزي"؛ وجد أن قضايا الفساد المالي المزعوم والدفاع عن المال العام كانت في ذيل اهتمامات المواطن الكويتي "الرجال لم يعتبروها الا الاولوية التاسعة عشر؛ النساء اعتبروها الاولوية الثانية والعشرين".

قضية شغلت الساحه السياسية حيزا من الزمن؛ وسببت تأزيماً مستمراً في العلاقة بين السلطتين "إزالة الدواوين المخالفة" كانت أبعد ما تكون عن اهتمامات الكويتيين؛ الرجال اعتبروها الاولوية الخامسة عشر بالنسبة لهم؛ النساء اعتبروها الاولوية التاسعة عشر".

١٨٣–الاستطلاع السابق؛ وجد ايضاً أن القضايا التي جاءت في مقدمة اهتمام الشارع الكويتي كانت على النحو التالي:

١– النهوض بالتعليم.
٢ – تطوير الرعاية الصحية.
٣ – زيادة الرواتب.
٤ – إسقاط القروض.
٥ – حل القضية الاسكانية.

ويلاحظ خلو القائمة من أي قضية سياسية ساخنة.

القرارات – الافعال الشعبوية تشمل:

١ – إسقاط القروض: ٣,٧ مليار دينار؛ الان قد لا تبدو ثمنا باهظاً للتخلص من التجربة الديمقراطية.

٢ – توزيع اسهم مجانية في شركات مساهمة.

٣ – ظهور مفاعيل خطة التنمية ٢٠٠٩–٢٠١٤ "مستشفيات جديدة؛ مدارس جديدة؛ توزيع مساكن جديدة".

هنا تبرز مقارنة لعقل الناخب البسيط؛ ما عجزت عنه البرلمانات الديمقراطية المتعاقبة؛ أتت به حكومة اوتوقراطية؛ من تفضل؟

* * *

عواقب الحل اللا – دستوري

الأن نناقش تبعات الحل اللا–دستوري؛ ماذا سيحدث في حالة تعليق الحياة الديمقراطية؟

١– التبعات الخارجية للحل الا–دستوري:

" أنا إنسان بسيط؛ محدود التفكير؛ أنا أصدق أن امريكا تنشر الديمقراطية فعلا"

تروج فكرة تغلب عليها كثير من السذاجة السياسية والمثالية؛ تدعي بانه في عصر العولمة – عصر مابعد السوفيتية؛ فان الديمقراطيات الغربية لن تتسامح مع دويلات دكتاتورية تقمع شعوبها؛ بالتالي فانه في حالة الحل اللا–دستوري فان السلطة – النظام لن تستطيع تحمل الضغوطات الامريكية في هذا الجانب؛ وستضطر عاجلا أم أجلا لإعادة الحياة الديمقراطية.

هنا أسعى منطقياً لبيان خطأ و وهمية هذه الحجة:

١– بالطبع ستصدر الخارجية الامريكية بيانات متلاحقة؛ هذا ما تجيده؛ فهي أولا "تراقب الموقف"؛ ثم "تشعر بالقلق"؛ وقد "تدعو الحكومة الكويتية لوقف اجراءاتها الغير ديمقراطية"؛ وأخيرا ستستجمع شجاعتها "وتستنكر اجراءات الحكومة الكويتية"؛ لكن هذا كل ما ستعمله في الحقيقه؛ مجرد بيانات صحفية فارغة المضمون؛ ثم لا شيء.

٢ – في حقيقة الأمر؛ فإن أي مراقب للسياسة الامريكية يعلم أن البيت الابيض لا وزارة الخارجية الامريكية هو مصدر الثقل الرئيسي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. تستطيع الخارجية الامريكية إصدار ما تريد من بيانات؛ لكن الأفعال؛ خصوصا المتعلقة بحليف استراتيجي تقبع بالبيت الابيض.

٣ – الحلف الاستراتيجي الامريكي – الكويتي؛ يعمل بالاتجاهين؛ لماذا المبالغه في جوهرية امريكا لأمن الكويت وتجاهل أهمية الكويت للسياسة الامريكية؟ حين تعتمد الكويت على هذا الحلف للدفاع عن وجودها؛ فإن الوجود الامريكي في العراق يرى الكويت حديقته الخلفية لا أقل؛ المصدر الاساسي لامداد وتموين هذا الوجود؛ قاعدة آمنة للحضور الامريكي في الخليج ضد ايران؛ إضافة لأهميتها الاستراتيجية لاستقرار سعر برميل النفط.

هذا "التعاون المشترك"؛ هذه الاهمية الاستراتيجية للكويت لدى الولايات المتحدة؛ يتفرع عنه استعداد امريكي لغض الطرف عن أية ممارسات لا–ديمقراطية.

٤ – واقعاً؛ فإن امريكا مهتمة فقط بنشر الديمقراطية والحرية في البلدان المعارضة للسياسة الامريكية "ايران؛ العراق؛ كوريا الشمالية؛ فنزويلا؛ الصين"؛ وأبداً ليست مهتمة بنشرها في الدول الحليفة؛ حالات باكستان؛ اوغندا؛ اوزباكستان؛ جمهوريات الموز؛ حلفائها العرب؛ جميعها تدعم هذا الرأي.

٥ – منذ خروجها من عزلتها لوقتنا الحاضر (١٩٤١–٢٠١٠)؛ هل يستطيع القائلون بهذا الرأي–الفكرة الإتيان بحالة واحدة؛ مارست بها الولايات المتحدة أي نوع من أنواع الضغط من أجل نشر الديمقراطية في دولة حليفة لها؟[١٨٤].

الاستنتاج: لا ضغوط حقيقة متوقعة من الولايات المتحدة نتيجة وقف الحياة الديمقراطية في الكويت؛ التخويف بالبعبع الامريكي لا يصدقه الا السذج سياسيا؛ ردة الفعل الامريكية لن تتجاوز عددا من التصاريح الصحفية فارغة المضمون؛ يستحسن تجاهلها.

١٨٤– في تاريخها الطويل؛ هل مارست الولايات المتحدة أي ضغوط؛ ناجحة أو فاشلة؛ على المملكة السعودية لتطبيق اصلاحات سياسية ؟ على قطر ؟ أو على الامارات المتحدة ؟

"مجالس الدمى البلدية لا تحتسب".

هو افتراض لا يتجاوز سخافته؛ بعيداً عن المنطق؛ أن تترك الولايات المتحدة كل هولاء؛ وبانتقائية غريبة تمارس ضغوطها على الكويت فقط.

٢-التبعات الداخلية للحل اللادستوري- سيناريو تخيلي:

ما أن يحل المجلس؛ يعلق العمل بالدستور؛ و يحبس قادة الصف الأول احتياطيا؛ حتى يبدأ رموز الصف الثاني لهذه المعارضة في لملمة صفوفهم وتبدأ احتجاجاتهم على الشكل الآتي:

- تجمعات غير قانونية تنادي بعودة الدستور "في معاني فارغة قد يحملون أعلام الكويت أو صور الامير"؛ نفترض حجم تجمعهم الاحتجاجي الأول "س"؛ السلطة - النظام تواجه الموقف بحزم وشدة؛ تفرق المتظاهرين بالقوة؛ تفصل المئات منهم من موظفي الدولة؛ تحبس قادة الصف الثاني منظمي الحدث وعدد من المتظاهرين.
- بعد فترة هدوء نسبي قصيرة؛ تعود المعارضة لاحتجاجها؛ بغياب رموز الصف الاول والثاني؛ تظهر كوادر جديدة أكثر تطرفا؛ لكن أقل شعبية؛ تنظم تجمع احتجاجي جديد؛ حجم تجمعهم الاحتجاجي الثاني "١/٣ س"؛ السلطة تواجه الموقف بحزم وشدة؛ تفرق المتظاهرين بالقوة؛ تحبس الكوادر المنظمة؛ تفصل موظفي الدولة المشاركين وتحبس عددا منهم.
- بعد فترة حبس احتياطي ليست بالقصيرة؛ السلطة - الحاكم أمام خيار إطلاق سراح المعتقلين "الصف الأول؛ الثاني؛ الثالث"؛ هذا خيار انتقائي بالمقام الأول: من يبدي استعداد للمهادنة فقط يطلق سراحه.
- بغياب الكوادر المنظمة تفقد الحركة الاحتجاجية زخمها؛ أي محاولة لتجمع احتجاجي جديد لن تنجح في جذب مشاركة شعبية؛ حجم التجمع الاحتجاحي الثالث "١/٦ س"؛ يجابه بنفس الاجراءات السابقة.
- عندها؛ قد تلجأ الحركة الشعبية لتبديل طابعها الاحتجاجي استراتيجيا؛ الى شكل سلمي؛ مقاطعة الدوام الحكومي في يوم محدد؛ ارتداء شارات معينة في يوم محدد؛ كيف التعامل مع هذا الشكل الاحتجاجي السلمي؟

بالشدة؛ التردد و اللين في مواجهة هذه الاشكال السلمية للاحتجاج حكماً ستأدي لتطورها الى أشكال اخرى؛ من يقرر الاضراب عليه تحمل "تضحيته الوطنية" من جيبه الخاص: خصم مضاعف مرهق مالياً لمن يتغيب في اليوم المنشود؛ قد تتغيب قلة أو كثرة؛ في كلتا الحالتين على السلطة الرد بحزم؛ على الجميع.

- على السلطة أن تكون جادة في فعلها وتصميمها؛ بعيدة عن أي تردد؛ غير هذا فان أفعالها جميعها تصبح غير ذي فائدة؛ استمرارية سلطويتها يجب أن يكون رهناً لاستمرارية الحركات الاحتجاجية؛ اذ لم تتحلى السلطة بالشدة الكافية لاتخاذ مثل هذه الاجراءات القاسية فمن الافضل أن لا تحاول سلوك طريق الحل اللا-دستوري.

- بعد مرور فترة على الحل اللا–دستوري (٣–٥ سنوات)؛ تكون الحركة الاحتجاجية الفعلية الكبرى قد قمعت؛ وإن ظلت بعض الجيوب الاحتجاجية؛ تستطيع السلطة عندئذ؛ حسب المواءمة السياسية أن "تلقي عظمة للكلاب" تستطيع أن تنهي أي جدل حول إمكانية عودة الحياة الديمقراطية؛ ذلك انها تستطيع التقدم باقتراح دستور جديد؛ ينتج عنه مجلس ذو تمثيل شعبي محدود؛ ذي صلاحيات مقلصة.

بهكذا خطوة؛ تنجح السلطة – الحاكم بدق إسفين ما بين قوى المعارضة؛ اذ سيختار بعضها الدخول في هذه العملية الديمقراطية المحدودة على قاعدة "انه بعد هذه المعارضة الطويلة فإن شيء أفضل من لا شيء"؛ مقابل تمسك بعض القوى بموقفها المبدئي. وبذلك تسقط آخر جبهات المعارضة: تم احتواء قسم منها بدخولهم العملية السياسية المقلصة؛ وباستمرار هذه العملية السياسية فإن النواة الصلبة للمعارضة الرافضه لدخولها تهمش سياسيا. أخيراً؛ هذه ليست فرضية نظرية؛ وانما تجربة عملية تمثلت في حالة البحرين[١٨٥].

* * *

آراء جانبية مرتبطة بالحل اللا–دستوري:

أ – تبرز إشكالية جدلية كنقطة جانبية؛ متى تثور الشعوب؟ هل تثور عند ظلم الحاكم واستبداده؟؛ في ديالكتيك الظلم والثورة؛ فإن لغازي القصيبي – الكاتب السعودي؛ فرضية مثيرة الاهتمام؛ أن الحركات الاحتجاجية والثورات تاريخيا أبداً لم تقم رداً على حالة ظلم؛ وانما دوما هي ردة فعل على حالة ضعف سلطوي؛ لدعم فرضيته هو يسوق نماذج الثورة المصرية؛ الثورة الفرنسية الكبرى [١٨٦]؛ استطيع أن اضيف نماذج الثورات الروسية "١٩٠٥؛ ١٩١٧" لدعم هذه الفرضية أيضاً. لهذا لابد أن يكون حراك السلطة حازماً؛ عنيفاً؛ على مستوى الحدث لا أقل.

١٨٥– قارن دستور ١٩٧٣ التقدمي البحريني "لايختلف كثيرا عن دستور ١٩٦٢ الكويتي" بدستور ٢٠٠٢ الذي أعطى صلاحيات واسعه للملك؛ انشأ مجلس شورى معين؛ جعل موافقة المجلس المعين ضرورية لمشاريع قوانين مجلس النواب "مواد ٨١–٨٥"؛ في أحكام الاستجوابات؛ طرح الثقة بوزير يحتاج ثلثي أعضاء مجلس النواب المنتخب "مادة ٦٦"؛ لكن طرح الثقة برئيس الوزراء يحتاج موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى المعين ايضا "مادة ٦٧".

١٨٦– اذا ما تدعيه هذه الفرضية أن ضعف السلطة لا ظلمها هو من يسهل الثورات على أهلها؛ وفعلا لم يثر الضباط الاحرار في عهد الخديوي اسماعيل أو الملك فؤاد الأول الاقوياء–المستبدين؛ وانما انتظروا الملك فاروق ضعيف الشخصية؛ لم يفكر الفرنسيين بالثورة على الملك لويس الرابع عشر الظالم – القوي؛ الذي أفلس خزينة الدولة؛ وانما انتظروا مجيء لويس السادس عشر المتردد دائما؛ تكرر الامر في روسيا فتحمل شعب "نمط الانتاج الاسيوي" استبداد الكسندر الثالث فلم يثر الا على خليفته لين العريكة نقولا الثاني.

ب – لا لخلق أبطال من ورق؛ لا عودة لاجراءات الثمانينيات الهزيلة؛ حين أصبح من لا يستحق بطلا؛ "مانديلا أستحق بطولته بعد أن أمضى ٢٥ سنة من حياته في السجن مناهضا للتمييز العنصري؛ روزا لكسمبورغ أصبحت بطلة بعد خسارتها حياتها دفاعا عن الديمقراطية"؛ غيرهم أصبح بطلا وهو يأجر "عماراته" في الجهراء لاملاك الدولة؛ بطولات مجانية لن تعطى هذه المرة؛ من يريد البطولة عليه تحمل ثمنها؛ غالي هذه المرة.

ج – "الكويتيين لديهم ميل فطري لسماع الاوامر؛ تنفيذها؛ الانصياع للسلطة؛ الخضوع للحاكم".

هل هذا كلام مرسل؟ استنتاج شخصي؟ فرضية غيبية؟

بالطبع لا؛ ما أقوله هو حقيقة واقعة "Fait Accompli"؛ اكتشفها وعبر عنها الاجتماعي الهولندي هوفستيد "Hofstede"؛ بدراسته للثقافة المحلية لجملة من الحضارات استطاع تركيب "مؤشر بعد السلطة" "Power Distance Index"؛ هو مؤشر يقيس درجة تقبل الشخص البسيط في كل مجتمع سلطة الأعلى مرتبة؛ يقيس نظرة الشعب الى السلطة هل تتقبلها بلا نقاش؟ ام لديها ثقافة المجادلة والمسائله؟

في المجتمعات التي سجلت عاليا في هذا المؤشر فإن "الرعية" لا تتوقع انها بمركز يبيح لها أن تناقش القرارات المتخذة من السلطات؛ هي تتقبل واقعها كأدنى مرتبة؛ عليها السمع والطاعة فقط. الكويتيين سجلوا عاليا في هذا المؤشر؛ بـ٨٠ نقطة الكويتي متقبل جدا لسلطة الأعلى مرتبة حتى اذا كان توزيع هذه السلطة غير عادل[١٨٧].

اذا إقناع "الكويتيين" بالحل اللا–دستوري لا يبدو بذلك الصعوبة الان؟

د – حول تجربة حل ٨٦:

في حل ١٩٨٦ الغير دستوري؛ أنتظر "مناضلو الحرية والديمقراطية" ما يفوق السنتان؛ قبل أن يبدأو تحركهم الذي اقتصر على جمع تواقيع لعريضة شعبية فقط؛ وثلاثة سنوات حتى يقرروا أخيراً التجمع في كتلة تشاورية "لجنة ٤٥" في يوليو ١٩٨٩.

"وباستثناء بعض الحراك السياسي النسبي خلال الفترة من حل المجلس في ٨٦

١٨٧– حول "مؤشر بعد السلطة" استعنت بالموقع الالكتروني الخاص بـ **Hofstede**؛ أنظر
www.geert-hofstede.com

إلى عام ٨٩، ساد جو عام من الهدوء تخللته مواقف وبيانات وعرائض متفرقة من بعض جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني"[١٨٨]

أي أن هولاء "الابطال" أنتظروا ثلاث سنوات من تعليق الدستور؛ ووأد للحريات؛ قبل أن يقرروا الدفاع عنه؛ ثم أن "ديوانيات الاثنين" التي يحاول البعض الان اكسابها صفات اسطورية لا تستحقها؛ لم تبدأ الا في ديسمبر ١٩٨٩؛ فقط لتتوقف بعدها باسابيع قليلة في يناير ١٩٩٠.

وعندما قررت السلطة الرد على هذه التجمعات "الاثنينية": مع أول قنبلة صوتية في ديوان "مناور" تفرق "المناضلون" للابد وعلقوا اجتماعاتهم الاسطورية [١٨٩]؛ ثم أن هولاء "الاشاوس" لم يعودوا لتكرار حراكهم الديمقراطي؛ حتى عندما بالغت السلطة في غيها وانشئت مجلس وطني بديل بعدها باسابيع قليلة.

الاستنتاج: هذه معارضة هزلية لا أكثر! معارضة الملائمة "Convenience"؛ بطيئة في ردة فعلها؛ هزيلة في تنظيمها؛ مترددة في أفعالها؛ سريعة في تفرقها.

لكن لابد أن لا تساور السلطة – النظام أية أوهام؛ فبالتاكيد المعارضة الجديدة بها جرعة تطرف تتعدى معارضة الثمانينات؛ لكن في النهاية تحكمها "الطبيعة الكويتية"؛ لا شيء لا تستطيع جرعة تطرف مماثلة من السلطة وأدواتها أن تعالجه.

هـ– كذلك يبرز زعم آخر؛ أطمح لنفيه هنا؛ "أن الذهنية الكويتية ديمقراطية بطبعها؛ بتاريخها الديمقراطي الطويل؛ بثقافتها الديمقراطية القديمة لن تتقبل خطوات لا–ديمقراطية".

١٨٨– سلسلة "ديوانيات الاثنين: الحدث ليس بعيداً ولا يمكن نسيانه"؛ الجزء (٤) تحت عنوان "العريضة الشعبية ولجنة الـ ٤٥ تمهدان الطريق لديوانيات الاثنين"؛ الجريدة؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩.

١٨٩– ينفي الرأي المناصر لتجمعات دواوين الاثنين أن تعليق اجتماعاتهم؛ وإن حدث فور استخدام السلطة للقوة في "ديوان مناور"؛ سببه "ذعرهم" من هذا الاستخدام؛ و يرجع سبب تعليقهم لحراكهم الشعبي الى رغبتهم في محاورة السلطة عقب خطاب صاحب السمو الامير.

لكن هذه مغالطة تاريخية؛ سخيفة؛ تفترض غباء – جهل – سذاجة المتلقي لها لا أقل. اذ أن خطاب صاحب السمو الامير الراحل كان في تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠؛ اذا كانت نية "المعارضة" التحاور مع السلطة على حد زعمهم اذا لماذا استمرارهم في عملهم الاحتجاجي – النصعيدي في ديوان "مناور" بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٢ ؟

ثم انه يتناقض مع حقيقة أن السلطة؛ فعليا لم تحاورهم؛ لقاءين لا أكثر مقابل مجموعة لقاءات جمعت السلطة مع حلفائها الشعبيين؛ ثم أن السلطة سربت فورا نوايا إنشاء مجلس وطني صوري؛ وهو ما حدث بعدها باسابيع قليلة "ابريل ١٩٩٠".

دعك من هذا كله؛ لماذا المعارضة "البطلة" لم ترجع لفعلها الاحتجاجي بعد فشل الحوار ؟ في السبعة أشهر اللاحقة الى الغزو؛ اكتفى "المناضلون الكتبة" بتوزيع بيانات صحفية.

لكن هذا الزعم يتناسى واقع أن هذا التاريخ الديمقراطي كان محصور على فئة معينة "الحضر"؛ الفئات الاخرى من "الكويتيين الجدد" محرومين من هكذا تاريخ ديمقراطي كما هم محرومين من هذه الثقافة الديمقراطية؛ كون الكويتيين الجدد أضحوا أغلبية مجتمعية مقابل تقلص "الحضر" الى أقلية يجعل هذا التاريخ المحصور بأقلية غير ذي صلة على الذهنية الكويتية العامة.

ثانياً منهج تقليص الحياة الديمقراطية الكويتية

الغاية: تضييق الخناق على الممارسة الديمقراطية؛ تطبيق استراتيجيات طويلة الامد تحنو لافراغ الدستور من محتواه مع بقائه الظاهري. محاولة خلق جبهة موالاة نيابية للقرار الحكومي. الادراك المسبق للكلفة السياسية العالية لهذه الخطوة؛ و للاحتمالية المرتفعة لفشل هذه الاستراتيجية.

الاسلوب والوسائل: توظيف عوامل ضعف بنيوي في الممارسة الديمقراطية الشعبية الكويتية لمصلحة قمع التجربة الديمقراطية نفسها.

أدوات ادارة الصراع:

١ – صنبور المعاملات الانتخابية:

حالياً؛ الجميع ينهل من صنبور المعاملات الانتخابية؛ نواب المعارضة قبل نواب الموالاة أحياناً؛ هذا يحتاج للتغير؛ لا منطق أن تفتح الابواب لمن يعارض الحكومة؛ لمن هو ذاهب في معارضته الى أقصى أمد؛ لابد من قصر توظيف هذا السلاح على نواب الموالاة؛ بعدها سنرى اذا كان نواب "المعارضة"؛ معارضة فعلا.

الان؛ ناخبي قوى المعارضة يريدون الاثنان معا: الزعيق "أقصد معارضة الصوت العالي"؛ وتمرير معاملاتهم المخالفة بآن واحد؛ لكن بحرمان نوابهم من تدفق المعاملات الانتخابية؛ يضطرون هولاء للاختيار؛ اما تبديل منهجهم السياسي؛ أو السقوط في الانتخابات القادمة؛ ويضطر ناخبيهم للاختيار أيضاً؛ يريدون "مندوب معاملات" أو معارض سياسي؟ الاغلبية تختار المندوب.

"في هذا؛ لعل تبرز شكلية؛ مفتاح تخليص المعاملات لم يعد فقط بيد الوزير المعني؛ استطاع النواب التغلغل بالبيروقراطية الحكومية وتمرير معاملاتهم باستخدام الوكلاء؛ الوكلاء المساعدين ومن في حكمهم؛ قبضة السلطة – النظام الحاسمة تحتاج للتحرك في هذا الصدد".

٢ – مجلس الامة محل بقالة: السلطة تنهك معارضيها بالانتخابات المبكرة:

بالجو السياسي من (٢٠٠٥–)؛ يبدو مجلس الامة عاجزاً عن الانجاز؛ مستمراً في سلوكه التعطيلي والتخريبي؛ بتشكيلاته المتعاقبة هو عاجز عن الاصلاح والبناء.

هذا يوصلنا الى استنتاج أن حل السلطة للبرلمان المرة تلو الأخرى لا يوقف عجلة التنمية؛ لا يمنع

الاصلاح السياسي؛ فلا تنمية ولا اصلاح كان مرجو من هذه المجالس التأزيمية أصلا . الحل المتكرر ليس هو سبب البلاء؛ سببه هو تشيكلة المجالس المتعاقبة التي تدفع دفعا للحل.

السلطة بحنكة سياسية؛ تستطيع استغلال صلاحياتها الدستورية بتوظيف هذا التأزيم المستمر لحل المجلس دستوريا عند كل أزمة سياسية. هذا لا يخلق جو سياسي صحي على الاطلاق؛ لكن من قال أن الجو السياسي الحالي هو الصحي في المقام الأول؟

منافع الانتخابات المبكرة المتكررة:

أ – إدخال البلد في دوامة من الانتخابات كل بضعة أشهر سينهك الجميع؛ يشغلهم بانفسهم بدلا من مراقبة السلطة.

ب– تستطيع الحكومة دائماً تمرير قوانينها بمراسيم ضرورة أميرية في فترات الحل بدون مشاورة النواب [١٩٠].

ج– ليس بمستبعد؛ انه بتكرار الانتخابات المستمرة تسقط رموز المعارضة لسبب أو آخر؛ فتضرب السلطة – النظام عصفورين بحجر واحد.

د – بافتراض الاسوء: فوز المعارضة المتكرر بهذه الانتخابات المتتالية. فإن هذا لا يعطيها نقاطا إضافية؛ لا يكسبها نقاط قوة جديدة؛ ما الذي ستخسره السلطة؟ لا شيء!

"في هذا تبرز شكلية؛ سنحاول تصويبها؛ الدستور الكويتي يمنع حل المجلس مرتين لنفس السبب (مادة ١٠٧؛ الدستور)؛ هذا بند هلامي جدا؛ هل اختلاف المفردات في كتاب الحل يجعله سبب آخر؟

ثم أن النظام السياسي الكويتي عاجز عن إيجاد ميكانيكية متفق عليها لتفسير مواد الدستور.

نظرياً فانه تستطيع الحكومة أو قرار من أغلبية النواب الطلب من المحكمة الدستورية تفسير بند دستوري؛ لكن اذا كان المجلس منحلا فانه طبعا لا يستطيع مخاطبة المحكمة الدستورية مناقشة دستورية حله؛ والحكومة لن تتبرع طبعا بطلب تفسيره. وبالتالي فإن واقعية حل المجلس لنفس السبب أكثر من مرة تبدو جدية.

١٩٠– قانون تعزيز الاستقرار الاقتصادي ٢٠٠٩ الحيوي؛ نجا من مقصلة التعديلات النيابية بهذه الطريقة. رغم انه مرسوم ضرورة اميري يستوجب عرضه لمصادقة المجلس الجديد في أول جلسة له " مادة ٧١؛ الدستور"؛ لكنه واقعا لم يعرض على المجلس للموافقه عليه أو رفضه.

٣ – سلاح الارشيف: يا أعزائي جميعكم لصوص!

كثير من أعضاء مجلس الامة؛ ملوثون بتاريخ مكشوف من التجاوزات الادارية؛ الاعتداءات على المال العام؛ التنفع الشخصي؛ وانه ليثير الاشمئزاز فعلا؛ عندما يصعد أحدهم المنصة ليتحدث عن الاصلاح أو محاربة الفساد "ما افصح العاهرة حين تتحدث عن الشرف؟ "

هنا تبرز نقطة ضعف: على السلطة – النظام استغلالها؛ توجيه سلاح الارشيف ونبش الماضي القذر لهولاء النواب علانية.

"في هذا؛ هناك محاولات محدودة؛ من جانب إعلام السلطة – النظام في هذا الجانب؛ تثير الشفقة؛ تحتاج الكثير من التحسينات"

لابد أن لا تساور السلطة أية أحلام وردية: هذا التشهير الاعلامي لن يسقطهم انتخابيا في أغلب الظن؛ لكن هذه استراتيجية تعمل على إضعافهم؛ شغلهم في جبهات ثانوية.

٤ – كيف نصنع النائب المثالي: السلطة تتدخل بالانتخابات

كثر الحديث عن تدخلات مزعومة للسلطة في العمليات الانتخابية المتتالية؛ فعليا لم تحدث؛ أو كانت فاشلة تماما؛ لم تنجح في الارتقاء لمستوى الحدث.

هنا نتحدث عن تدخلات أخرى؛ فعاله في أسلوبها واستراتيجيتها؛ تدخلات ذكية تنفع السلطة لا تضرها.

– تاريخياً؛ الأقليات لديها استعداد فطري لدعم السلطة؛ أي سلطة "الأقلية الصينية في اندونيسيا سوهارتو مثلا".

بفحص الواقع المحلي؛ نكتشف أقليات غير ممثلة سياسياً؛ تسعى وتفشل دوماً في الوصول لهذا التمثيل. السلطة تستطيع التدخل لتحقيق حلمها السياسي؛ وحكماً ضمان ولائها لاحقا.

في الدائرة الرابعة؛ لم تستطع قبيلة عنزة "الصغيره عددياً – المتفككة قرابياً" ضمان كرسي القبيلة البرلماني الا بمجيء عسكر العنزي؛ القادم بدعم حكومي واسع النطاق. نموذج عسكر العنزي يبدو جذابا؛ موالي حكومياً ١٠٠٪؛ لم يجد استجوابا لم يعارضه.

هذا النموذج قابل للتطبيق مره أخرى في الدائرة الرابعة " قبيلة شمر"؛ في الدائرة الخامسة "بنو مره؛ الدواسر".

وهو قابل للتطبيق أيضاً على أقليات ممثلة برلمانيا لكنها غير ضامنة لاستمرارية هذا التمثيل "الهواجر؛ العتبان" في الدائرة الخامسة.

– في ظل نظام الدوائر الخمس؛ فإن التدخل السلطوي في الانتخابات العامة غير مسبب على الاطلاق؛ المنطق يدفع لتوجيه هذا التدخل الى الانتخابات الفرعية؛ بحكم أن نتيجة الانتخابات العامة محكومة سلفاً تبعاً لنتيجة الانتخابات الفرعية.

ثم أن هذا في حقيقة الامر في صالح السلطة – النظام؛ فالتدخل في انتخابات فرعية محكومة عدديا أسهل بكثير من التدخل في انتخابات عامة يشارك بها عشرات الآلاف.

ثم أن التدخل في الانتخابات الفرعية له تكتيكاته البسيطة؛ من السهل طلب الفزعة القبلية و تأليب "فخذ" ضد "فخذ" آخر؛ من السهل تكوين تحالفات مرشحين من ضمنها مرشح السلطة لدخول الفرعيات؛ ثم انه من السهل شرائهم ببضعه معاملات بسيطة.

في "التدخل السلطوي" في الانتخابات الفرعية؛ تبرز نقطة جانبية طريفة: لا يستطيع أحد الهجوم السياسي – القانوني على الاطراف الحكومية لتدخلها في انتخابات فرعية.

هي أصلا مجرمة قانونيا – لا شرعية؛ "خيالية"؛ غير معترف بها؛ عكس لو كان التدخل في انتخابات عامه؛ حينها سيوصم هذا التدخل كفساد سياسي.

٥ – الحكومة تلعب سياسة لكن هل تجيد اللعب؟

الحكومة هي اللاعب الاساسي؛ هي المتحكمة بكل خيوط اللعبة؛ كل ماينبغي هو اللعب بحرفية؛ أداء الحكومة تعاملا مع المعارضة كان باهتاً؛ تعاقب الحلفاء و تكافئ الخصوم.

لابد من تغيير هذا النهج؛ لابد من القليل من الحصافة و الحنكة السياسية؛ إدارة المطبخ الحكومي تحتاج لخبراء ادارة أزمات؛ التخبط الحكومي لابد أن يتوقف.

مثال (١)؛ في مجلس ٠٩؛ وزرت السلطة ممثلين عن قبائل العجمان؛ المطير في الوقت الذي كان جل نوابهم في صفوف المعارضة "٢ من ٣ عجمان وجميع نواب مطير"؛ وتجاهلت توزير رشيدي؛ رغم أن ٣ من ٤ نواب رشايدة كانوا مواليين للسلطة؛ ما الذي تهدف له الحكومة بالضبط؟ زيادة خصوماتها؟ حكومة أم "عين عذاري"؟

ثم في تصرف غريب كان الوزير "المطيري" قريب شخصي لاشد مناهضيها فجوراً في الخصومة؛ الا تفهم السلطة شيئا عن سيكولوجية الجماهير "Crowd Psychology"؟؛ ما الذي تفهمه جماهير بسيطة مؤدلجة متعصبة من هذا التوزير؟ الحكومة تحب / تخشى / تطلب رضاء جلادها؟

ثم هل استطاع هذا التوزير تحقيق الهدف المرجو منه؟ هل استمال نواب "مطير" أو حتى بعضهم الى الصف الحكومي؟

مثال (٢)؛ بإحالة عدد من السياسيين للنيابة؛ على خلفية تصريحات شفوية؛ اما بجرائم أمن دولة؛ أو بدعاوي الحق المدني؛ مره أخرى أثبتت السلطة تخبطها. حسبة بسيطه تبين مقدار أرباح وخسائر الطرفين.

من جانب؛ خفة العقاب الذي لحق بهولاء السياسيين فتح الباب أمام الجميع للتعدى والتطاول على السلطة؛ ماذا ستفعل؟ ترميهم بالسجن أيام معدودات؟ لتفعل ويغدون أبطالا.

فعلياً السلطة نفسها أسقطت هيبتها.

من جانب أخر؛ باستقواء السلطة على ناشطين أفراد؛ فإنها خسرت التعاطف الشعبي من كثير من مواليها.

اما الطرف الآخر؛ فحاز الاستفادة الكبرى "Jackpot"؛ مستقبل سياسي مزدهر ضريبته الحبس أيام معدودات (حالة – خالد مشعان منيخر).

كنت لافهم لو أن هذه الاحالة للنيابة أدت لنتيجة؛ بالنهاية الجميع خرج منها سالماً؛ العقاب يفقد قيمته الذاتية؛ لا يغدو عقاباً اذ لم يشكل رادعا.

على الحكومة وقف تخبطاتها السياسية وبدء مرحلة جديدة؛ تكون فيها لكل خطوة سبب وهدف وفائدة سياسية.



الفصل الثامن

نظرة على مركبات العقلية "البدوية"

1 - ثقافة استنزاف الموارد والترحل

2 - هاجس التضارب العنصري: الاصيل ينتفض ضد "البيسري"

3 - مركب الانا المتضخمة: عندما يغدو الارنب أسداً

4 - خطاب الكراهية "البدوي": صناعة العداء للآخر

5 - الارث الثقافي البدوي: الخوف؛ الخوف؛ الخوف!

6 - كيف نظر الموروث الاسلام - عربي التقليدي للبادية وأهلها؟



إن أي مقاربة فكرية لأبعاد نفوذ الهوية الثقافية الصحراوية قديما على سلوكيات البدوي – حاضراً تجابه فوراً بمفعولات التحولات الاقتصادية والاجتماعية في نصف قرن؛ والتي حملت معها الكثير من القيم والسلوكيات المكتسبة حديثا لهذا "البدوي"؛ غير اننا نستطيع أن نستشف بقايا سلطة هذه الثقافة البدائية لدى "البدوي" حاضرة في عدة مركبات؛ نتناولها هنا.

١– ثقافة استنزاف الموارد والترحل

لم ُيعرف "للبدوي" بيتا أو مستقراً؛ فحين لم يكن مشغولا بالحرب والنهب؛ كانت حياة التنقل والهجرة هي طابعه المعتاد.

ينزل بارض
يستنزف مواردها "الماء؛ المرعى"
يتركها بلا ندم بحثا عن أرض أخرى ليكرر هذا النمط السلوكي.

لم يؤمن "البدوي" بثقافة البناء بل كان سلوكه دائماً هدمي: الاعتياش على الآخر؛ أكان هذا الآخر قافلة مسالمة أو في صورة مرعى طبيعي. كان "البدوي" دائماً مشغولا بالحاضر فلم يحاول البناء للمستقبل؛ بل أن العمل والاجتهاد فيه مذموم في التقاليد والاعراف البدوية.

هذه الخبرات الثقافية المتراكمة لعدة قرون في "العقلية البدوية" يظهر صداها واضحا في سلوكيات الطبقة السياسية "البدوية"؛ كممثل شرعي للبدو هي لا تؤمن كما لا يؤمنون بديمومة الدولة؛ يرونها جميعا أرض رعي يحق لهم استهلاكها الى النهاية ومن ثم الهجره في سبيل وطن جديد.

هذا هو إيقاع العيش التي تعود عليه البدوي لمدة قرون؛ من الصعوبة أن يتخلى عنه: استنزاف موارد طبيعية؛ ومن ثم الترحل والهجرة.

قضية إسقاط القروض كنموذج لترسخ هذا النمط لدى العقل الجمعي البدوي "Collective unconscious":

هذا السلوك الجمعي يبرز واضحاً في قضية إسقاط القروض التي شغلت الساحة السياسية في الفترة ٢٠٠٢–٢٠١٠.

في مجلس ٠٦ حين جرى التصويت على قانون إسقاط القروض؛ نرى الأغلبية "البدوية" تصوت وبحرارة دعماً للقانون؛ فلم يصوت ضده الا ٤ نواب – بدو؛ عوقب ٣ منهم في الانتخابات اللاحقة؛ فسقط "احمد الشحومي" و"خضير العنزي" و"محمد البصيري" في انتخابات ٠٨ أو امتنعوا عن الترشح[١٩١]؛ بينما كان الجو الشعبي العام لدى الحضر معادي بالكامل لفكره توزيع الثروة هذه فوقف ١٨ نائب من ٢٠ نائب حضري ضد إسقاطها "٩٠٪ من الحضر– النواب"[١٩٢].

وحين تكرر المشهد السياسي في مجلس ٠٩؛ نجد أن ١٠٠٪ من نواب البدو الخمسة وعشرين تصوت مع قانون شراء فوائد القروض؛ بينما ١٢ من نواب الحضر الـ١٥ "٨٠٪ من الحضر– النواب" تقف ضد القانون مرة أخرى[١٩٣].

بل حتى حين تكون لوبي شعبي للضغط في اتجاه منع الحكومة من إقرار القانون "مجموعة ٢٦"؛ نجد انه يغلب عليه الطابع الحضري بالكامل[١٩٤]

التصويت المناطقي – الفئوي الكامل في هذه المسألة يوضح الصورة الاكبر: فئة تنادي بتوزيع الثروة النفطية؛ تبديد للثروة النفطية؛ في مقابل فئة أخرى تتداعى للحفاظ عليها للاجيال القادمة.

١٩١– في هذا الاطار؛ لم احتسب موقف النائب – الوزير فلاح الهاجري ضمن النواب "البدو" الرافضين لإسقاط القروض؛ كون موقفه في هذا الصدد كان رهينة للتضامن الحكومي؛ وليس دليلا على قناعات شخصية. لمواقف النواب أنظر

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved February 18, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

١٩٢– المصدر السابق.

١٩٣– المصدر السابق.

من الحضر صوت مع القانون كلا من احمد السعدون؛ وليد الطبطبائي؛ خالد السلطان.

بعدها اعلن النائب احمد السعدون تأييده لصندوق المعسرين وتراجعه عن موقفه السابق؛ بينما تصويت النائب خالد السلطان مع القانون كان رهين ظروف قواعده الانتخابية في الصليبيخات؛ كذلك كان موقف وليد الطبطبائي مربوط بقواعده الانتخابية "البدوية" الجديدة في خيطان؛ اذ تبين نتائج انتخابات ٢٠٠٨ التفصيلية حسب كل منطقة أن صناديق خيطان – ابرق خيطان الانتخابية كانت تحمل أكثر عدد اصوات للطبطبائي من بين كافة الصناديق بما فيهم صناديق كيفان قاعدته الانتخابية القديمه؛ اضطريت للاستعانة بنتائج ٢٠٠٨ التفصيلية وذلك لكون نتائج ٢٠٠٩ التفصيلية غير منشورة. أنظر

نتائج انتخابات مجلس الامة ٢٠٠٨ (الدائرة الثالثة بالتفصيل). تدوينة الكترونية. مدونة الموهوب. منشورة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٥. مسترجعة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨ من http://almwhoob.wordpress.com

١٩٤– احتوت المجموعة فقط ٣ شخصيات "بدويه"؛ هم نايف الحجرف؛ بدر الديحاني؛ علي الزعبي؛ الملاحظ عن هذه الشخصيات البدوية انهم جميعا ممن فقدوا ارتباطاتهم القبلية؛ بعضهم من اللبراليين القدامى؛ وعرف عن البعض الاخر انهم "طلاب وزارة"؛ فلا نستطيع إرجاع موقفهم الى قناعة بدوية عامة.

من الغني عن القول أن البدو كمجموعة اجتماعية صفت منادية لهذا التوزيع؛ ترسبات الماضي؛ "الفورة الجمعية"؛ تدفعهم دفعاً لتبديد الموارد الطبيعية لهذا الوطن المؤقت قبل تكرار الإيقاع نفسه في أوطان جديدة [١٩٥].

٢-هاجس التضارب العنصري: الاصيل ينتفض ضد "البيسري"

الايديولوجيا العشائرية البدائية القائمة دائما على التناقض ما بين ثنائية "نحن"و"هم"؛ وفي خضم الصراع السياسي – الاجتماعي الحالي التي تمر به الكويت – الدولة نكصت الى مبادئها الاساسية.

هي اختزلت الخلاف مع الدولة المدنية؛ مع تعديها على القانون؛ مع تعديها على الآداب العامة؛ الى وهم أن لب الصراع هو "حقد الأدنى أصلاً على الأعلى أصلاً".

فالحضر يسوؤهم تنظيم الانتخابات الفرعية؛ ليس لأن هذه الانتخابات تحرم باقي أفراد المجتمع من المشاركة السياسية وانما لكونهم يحقدون على البدو لأصلهم الرفيع؛ والحضر تسوؤهم ثقافة الواسطة والمحسوبية المنتشرة لدى البدو؛ ليس لأن هذه المحسوبيات تحرم أصحاب الكفاءات من تولي المناصب وانما لكونهم يحقدون على البدو لأصلهم الرفيع؛ والحضر تسوؤهم مطالبات البدو ونوابهم الشعبوية؛ ليس لخوفهم من تبديد الثروة الوطنية وانما لكونهم يحقدون على البدو لأصلهم الرفيع؛ والحضر تسوؤهم ممارسات البدو في الحصول على شهادات جامعية دكاكينية ليس حرصا على المستوى الاكاديمي لمخرجات التعليم وانما لكونهم يحقدون على البدو لأصلهم الرفيع.

هذا الاختزال الساذج يجد تفسيره في آلية الدفاع الفرويدي "Cognitive Distortions"؛ التي تعرف على انها التشويه اللاارادي للحقائق؛ تضخيمها أو تصغيرها؛ القفز الى استنتاجات مسبقة بما يرضى العقل الباطن بدلاً من خيار مواجهه الواقع .

اذا العقلية البدوية بشوفينيتها التقليدية ترفض القيام بتقويم نتائج أفعالها؛ ترفض مساءلة النفس بصحة أو خطأ أفعالها؛ فتلجأ الى هذه الحيلة العقلية وغيرها للهرب من الواقع؛ بتزوير الواقع تحتفظ الانا البدوية بتماسكها الداخلي؛ لا تعترف بفشلها؛ بتخلفها؛ ببدائيتها.

١٩٥- لم يكن هذا القانون هو الوحيد؛ قبله كان هناك ضغط نيابي "بدوي" لإسقاط فواتير الكهرباء والماء؛ ادى الى إقرار منحة أميرية بقيمة ٢٠٠٠ دينار في اكتوبر ٢٠٠٥.

نموذج لهذا المركب العقلي "البدوي": قضية "ازدواجية الجنسية" وتفاعلاتها:

هذا السلوك المتكرر لدى البدو يبدو واضحاً في تفاعلات قضية "ازدواجية الجنسية ٢٠٠٩-٢٠١٠"؛ هي قضية قانونية تخص مجموعة من المواطنين خالفت قانون من قوانين الدولة؛ لكن عندما طرحها النائب علي الراشد: كما يكاد المريب ان يقول خذوني ثارت ثائرة البدو. بدلا من مناقشة حجة النائب علي الراشد أو محاولة تغيير القانون الحالي؛ انقلب الامر الى اتهامه في أصله.

ناشطة سياسية مثل نبيلة العنجري جذبت لنفسها الكثير من الاتهامات البدوية بقلة الأصل حين عبرت في مقابلة تلفزيونية عن رأيها في ازدواجية الجنسية اللا-قانونية.

لم يحاول البدو مناقشة الطرف الآخر؛ لم يحاول البدو فهم هذه المشكلة القانونية؛ لجأوا فوراً الى إنكار وجود المشكلة؛ تحويرها الى صراع إثني - عنصري بين قليل الأصل و رفيعه.

الطامة الكبرى كانت حين أثار "محمد الجويهل" البدو باسلوبه الدعائي المثير للجدل؛ لم يكن صراخ البدو الا على قدر الالم: لم يكتفوا باتهامه بانعدام الاصل هذه المره؛ بل رُوجت إشاعة أن جده كان خادما أتى به "هلال فجحان المطيري" من البصرة؛ بل أن إحدى حفيدات هلال المطيري ذكرته بهذه الحقيقة بمقابلة تلفزيونية؛ ولابد أن هناك شيئا من "الشاعرية القدرية" بمثل هذه الاشاعة: حفيد الخادم ينقلب على قبيلة صاحب الفضل عليه وعلى اجداده؛ لكن هذا كل ماهي عليه؛ مجرد إشاعة؛ فلم يرى أحد هذه المداخلة الاسطورية[196].

بعدها لما كتب "نبيل الفضل"؛ الكاتب في جريدة الوطن؛ عدة مقالات؛ فهمت بالهجومية ضد نواب - بدو لم يكلف أحداً نفسه مجادلته؛ انتقلوا مباشرة الى "السباب" و"الشتم"؛ وكالعاده الاتهام باصله[197].

ثم أن الامر لم يتوقف هنا؛ جميع نواب مجلس الامة؛ جميع الناشطين السياسيين؛ جميع كتاب الرأي؛ جميع الفعاليات المجتمعية؛ التي جرأت على فتح ملف الازدواجية اتهمها البدو بأصلها.

١٩٦- يبدو ان "هلال فجحان المطيري" بدأ توظيفه في الصراع الاجتماعي الحالي؛ للدلالة على قدم وجود البدو "مطير تحديدا" بالكويت ودورهم في بنائها قديما؛ لكن التاريخ وكتبه تنفي هذا؛ اذ أن هلال المطيري - البدوي وصل الكويت حافياً؛ وحيداً بدون عشيرة؛ لا يصحبه الا اخته؛ والكويت - المرفأ البحري كان لها الفضل الاكبر في صنعه كتاجر لؤلؤ اقليمي. اذا قدم وجود هلال المطيري في الكويت لا يوفر ذرائعية لقدم وجود "مطير" برمتها.

١٩٧- في عدد ١٠٠٠ بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٩؛ وصفته عالم اليوم بـ "بلبل ابن حلاق البشمركة".

هذا السلوك المتكرر يبين العقلية "البدوية" التي لا تسمع الا ما يناسبها؛ والتي لا ترى الا ما يناسبها؛ والتي يحلو لها قلب الحقائق حين يناسبها؛ من المريح على التركيبة العقلية البدوية - البدائية أن تقلب أي قضية الى صراع إثني بين "أصيل" و"بيسري"؛ بهكذا تحوير ينقلب الآخر الى "بيسري- دوني" حاقد على "البدوي" لأصله الرفيع؛ هكذا لا يرى "البدوي" خطأ فعلي ارتكبه؛ يتجنب مواجهة ذاته عما اذا كان الخلل به أو بعمل قام به؛ هو مظلوم؛ ضحية "شعوبي حاقد".

بمثل هذه الحيل العقلية في هذه القضية و غيرها؛ لا يحتاج البدوي لمراجعه ذاته للاعتراف بأن أفعاله مخالفه للقانون؛ بأن سلوكياته ككل تحتاج تقويم؛ وتغيير؛ عقله سيظل يصور له القضايا على انها عنصرية دوما؛ محفزة بحقد الأدنى اصلاً على الأعلى اصلاً.

لكن لنتوقف لحظة!... هل الأصيل أصيل فعلا؟

فهذا التماهي ما بين القبيلة والأصل الرفيع من جهه؛ وما بين "الحضر" وانعدامه من جهه أخرى هو تسطيح للوعي؛ فالحضارة والبداوة لم ولن تكون أبداً أصول يركن اليها؛ وانما أسلوب حياة وثقافة وتراث؛ اما الأصل فله إطاره المختلف.

فالكيانات القبلية في الكويت منها "الأصيل" ومنها "البيسري"؛ ليسوا جميعا "أصلاء".

فكما يُسمي الحضري؛ الحضري الآخر معدوم الاصل بالبيسري؛ فإن القبائل الاصيلة تطلق على القبائل معدومة الأصل مصطلحات مثل "عوج دخان" أو "هتيم" لتصف فخوذ أو قبائل كاملة بانعدام الأصل.

في كتابه القيم "الخبر والعيان في تاريخ نجد" يفرز "خالد الفرج" القبائل في الكويت الى قبائل أصيلة وأخرى معدومة الاصل؛" *فالقبائل العربية تنقسم الى قسمين*

١ - الاعارب: وهم مجموع القبائل التي تنتمي بانسابها الى قحطان أو مضر؛ وكلها من حيث النسب والحسب والمنزلة متساوية متكافئة؛ كعتيبة ومطير وعنزة وسبيع من القبائل النزارية؛ والدواسر والعجمان والمره من القبائل اليمانية القحطانية؛ وهذه القبائل كلها تتناسب وتتصاهر ما بينها بدون أي ميزة؛ ولا ترى لنفسها فضلا على الأخرى؛ ولا يكون تفاخرها الا بالافعال والوقائع.

٢ - الهتيم أو الهتوم: وهم المجهولو النسب؛...؛ وأشهر هؤلاء الهتوم الرشايدة

أو ذوي رشيد ؛ ولعلهم من قبائل الحجاز في القديم فان كلمة ذوي لا تستعمل الا في الحجاز؛ وهم من احلاف مطير وجيرانهم؛ لهم مالهم؛ وعليهم ما عليهم؛ وقبيلة مطير تعتبرهم من خدامها[198]" .

"ديكسون" هو الآخر؛ حين تطرق الى التحالفات القبلية لم يخجل من تصنيف العشائر البدوية الى أشراف وغير أشراف "أي أصيلين و بياسره"؛ "فمطير" مثلا قبيلة شريفه؛ بينما حلفائها "الرشايدة"؛ "عيسى بن مسيلم" و"آل حرشان" غير ذلك[199] .

ثم أن هذا شيء لا يحتاج تبيان؛ لا يحتاج مراجع علمية أو مصادر تاريخية؛ هو واقع؛ يشهد به أبناء القبائل أنفسهم ويبدو واضحا في طقوس التزاوج في الكويت فكيف نضع "البدو" جميعا في معسكر الأصل الرفيع الواحد؟

اما "الفسيفساء الحضرية" فتشمل شريف النسب ووضيعه والصانع والعبد و وضعهم جميعا في معسكر انعدام الاصل تسطيح آخر للواقع؛ كذلك اذا اعتبرنا أحد مقاييس القبول بالآخر والاعتراف بالأصل لدى البدو هو التزاوج المشترك؛ فكيف تفسر الارتباطات العائلية المشتركة بين "البدو ذوي الاصل" و"الحضر ذوي الأصل"؛ وكذلك بين "البدو البياسرة" و"الحضر البياسرة".

ثم كيف تستقيم دعاوي النقاء العنصري "البدوي" في ظل ممارسات قبلية مثل "شاة الغرم"؛ بذبح شاة ينتسب الغريب الى وحدة الدم القبلي؛ يخلع عباءة نسبه القديم وينتسب للقبيلة الجديدة.

بعد عدة أجيال من هذه الممارسات من غير المعقول افتراض وحدة أصل لهذه الكيانات القبلية؛ أصبحت تجمعا لمجموعات متغايرة تدعي النسب الواحد؛ تتنكر لاصولها وقبائلها القديمة؛ أين نقائها العنصري؟

اذا هذا الصراع الاجتماعي الحالي ليس بصراع أصول؛ انما صراع ثقافه وسلوك؛ هو صراع البداوة التي تشمل القبائل ذات الأصل الوضيع والرفيع معا مع "الفسيفساء الحضرية" التي تشمل "الاصيل" و"البيسري" و"الصانع" و"العبد".

أبسط مثال – توضيحي على هذا؛ المساجلة الصحفية التي دارت رحاها يونيو ٢٠١٠؛ بدأت حول سفينة الحرية الى غزة وانتهت الى ازدواجية الجنسية وصراع "البدو" و"الحضر":

١٩٨- الفرج؛ خالد بن محمد. الخبر والعيان في تاريخ نجد. تحقيق عبدالرحمن الشقير. الرياض: مكتبة العبيكان؛ ٢٠٠٠. ص٥٢٧.

١٩٩- ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص١٢٢.

"حضري – بيسري" اشتبك مع "بدوي – بيسري"[200] في مقالات شتائيمية متبادلة؛ "الحضري البيسري" يسميه "شيبوب"؛ فيرد "البدوي – البيسري" بتسمية الأول "لفته"؛ كون الاثنان فاقدين للاصل يجعلنا نرى الامور من منظارها الصحيح: هو ليس صراع أصول مادام الاثنان يشتركان بفقدانه؛ اذا هو صراع الحضارة مع البداوة.

٣ – مركب الانا المتضخمة: عندما يغدو الارنب أسداً

الانا المتضخمة في العقل الجمعي "البدوي" تتحرك في اتجاهين؛ تحقير "الاغيار" الى أقصى درجة من جهه؛ وتمجيد الذات الى أقصى درجة من الجهه الأخرى.

أولا الانا "البدوية" المتضخمة تهاجم "الاغيار":

المستوطنون الجدد لا يرون في سور الكويت القديمة وأهله الا شتيمة بل وصمة عار[201]؛ فأهل السور اختبئوا خلف هذا السور خوفاً وجبناً وضعفاً بينما القبائل القوية؛ الشجاعه؛ المهابه؛ العزيزة الجانب؛ سادة العرب؛ ملح الارض كانت تطوف شبه الجزيرة العربية بكل اريحية تهاجم هذا وتسبي ذاك.

حسناً؛ الأن نترك هذه الأوهام الطفولية لنحلل التاريخ تحليلا عقلانيا متزنا؛ العقلية البدوية المنغلقة على ذاتها تأبى رؤية الصورة الاكبر؛ تأبى فهم أن حكام الكويت المتعاقبين هم من بنوا هذه الاسوار؛ حكام الكويت المتعاقبين هم من خططوا بنائهم؛ حكام الكويت المتعاقبين هم من أمروا بنائهم؛ حكام الكويت المتعاقبين هم من الزموا جميع سكان الكويت بالمشاركة باعمال البناء

اذا ليس الحضر هم من خططوا بنائه؛ اذا ليس الحضر هم من أمروا ببنائه؛ اذا ليس الحضر هم

٢٠٠– حول هتيمته أنظر خالد الفرج؛ مصدرسبق ذكره؛ ص٥٢٧.
كذلك الجاسر في كتابه "معجم قبائل المملكة العربية السعودية" أثار استياء الرشايدة حين دعاهم بالاسم الذي يعرفون به "هتيم" مما دعاه بعد احتجاجاتهم الى تغيير ما كتبه في الطبعات الحديثة من كتابه ، فاسماهم الرشايدة وإن أكد على انه لم يدعوهم ببني رشيد الا نزولا عند رغبتهم. كما اضاف في الطبعات الحديثة من كتابه هذه الفقره "وهم لهم أصل" وهي التي لم تكن موجودة في الطبعه الاولى.

٢٠١– لا ادري اذا كان من الممكن افتراض أن هذه الخليط من المشاعر القوية التي يكنها المستوطنون الجدد للسور؛ مرجعه تذكيره لهم بأصل الكويت وتاريخها القديم الذي لم يعرفوه؛ فيذكرهم دائما انهم مستوطنون جدد؛ غرباء عن هذه الارض.

من الزموا سكان الكويت بالمشاركة باعمال البناء؛ بالتالي أي اتهامات بالضعف والجبن والخوف لا يصح توجيهها اذا قرر أحد ما توجيهها الا الى حكام الكويت من اسرة آل صباح وليس الحضر المحكومين الذين نفذوا أوامر حاكمهم.

ثم أن الدولة الاسلامية بذاتها في عهد الرسول؛ قد قامت ببناء خندق المدينة ليحميها من تحالف القبائل المشركة ضدها؛ بل انه في غزوة احد؛ كان توجه الرسول هو التحصن بالمدينة بدلا من خيار مواجهة العدو في أرض مكشوفة؛ فهل يجرأون أصحاب هذا الرأي بتوجيه اتهامات الضعف والجبن والخوف تجاه الدولة الاسلامية الاولى أيضاً؟

كما أن عملية بناء الاسوار والتحصينات الدفاعية هي استراتيجية حربية لجأت اليها أغلب الاستقرارات الحضرية تاريخيا؛ فأغلب المدن الاوروبية في العصور الوسطى حازت على نوع واحد على الاقل من التحصينات الدفاعية التي تشمل أسوار المدينة؛ بما فيها "فينا" عاصمة اقوى دولة اوروبية.

لكن كيف تقتنع عقول متحجرة مدى أفقها لا يتجاوز الخيمة والناقة؟

ثانيا الانا البدوية المتضخمة تمجد الذات:

في خضم تداعيات أزمة "قناة السور" ٢٠١٠؛ وقف خالد العدوة ممثل العجمان [٢٠٢] في مجلس الامة وقال "احنا قبائل هزت جبال"؛ بعيداً عن العنتريات الفارغة تكمن الحقيقه الساطعه: لم يحدث تاريخيا أن القبائل هزت أصغر جبل؛ بل يشهد التاريخ أن القبيلة كانت تلعب دورها ببراعة تامة: أداة؛ لعبة؛ دمية في يد حكام الاقاليم المختلفه يوجهونها ضد بعض.

هذا يبدو واضحاً في العصر العباسي الثاني مثلا حين نرى دول اقليمية مثل الحمدانية في حلب و الموصل؛ الايوبية في الشام؛ الاخشيدية والطولونية في مصر تستغل القبائل كسلاح توجهه ضد خصومها؛ و استمر هذا الاستغلال الى وقتنا الحالي؛ فلم يمل حكام المدن الحضرية من استغلالها كوقود لمعاركهم ضد بعض.

ثم ان خطاب الانا المتضخمة هذا لا يستقيم مع حقيقه عجز هذه الكيانات العشائرية عن تكوين أي دولة قبلية؛ حتى في مركز تجمعهم في شبه الجزيرة العربية؛ فظلوا دوما تحت سيادة هذا الحاكم "الحضري" أو ذاك.

٢٠٢- في هذه الدراسة لن استطيع وصف أعضاء مجلس الامة من "البدو" بالنواب وذلك لكوني أنفي عنهم صفة تمثيلهم للامه؛ فمشاركتهم في انتخابات فرعية مجرمة قانونيا تجعل منهم ممثلين لقبائلهم ليس الا؛ هذا اذا ما تغاضينا عن وصف من يقوم بعمل مجرم قانونياً بالمجرم.

اذ أن كافه حكام المنطقة هم من "الحضر": آل صباح في الكويت؛ آل خليفة في البحرين؛ آل سعود في نجد؛ آل ثاني في قطر؛ آل مكتوم في دبي؛ آل نهيان في بوظبي؛ آل معلا في ام القوين؛ وغيرهم؛ رغم الاصول القبلية لهولاء الحكام الا أن دولهم لم تكن الا لاحقة لتحضرهم وتفكك أواصر علاقاتهم القبلية القديمة.

حتى عند فحصنا لدولة "ابن رشيد" القصيرة وزعامته لقبيلة "شمر"؛ نكتشف انه كان من "حضر" حائل؛ بل حاكم عثماني تابع للخليفة في الاستانه وليس زعيم قبلي مجرد.

اذا لماذا كل هذه العنتريات الفارغة والصوت العالي؟ لماذا هذه "النوستالجيا" المريضة؟ متى يقرر البدو القبول بالواقع؟ أن حالهم يوازي حال غيرهم؛ لم يكونوا يوما الافضل؛ أو الاقوى؛ أو الاشجع؛ كنتم رعايا خاضعين لحكام "حضر" يسومونكم الخسف حينا؛ و يستخدمونكم في حروبهم ونزاعاتهم حينا آخر؛ وفي أفضل الاوقات كنتم مجرد "مرتزقة" تسعون للنهب والسرقة؛ ماكتبه جدودكم شعراً عن شجاعتكم وكرمكم وقوتكم هو في النهايه شعراً؛ وأعذب الشعر أكذبه.

الانا البدوية المتضخمة تعمل: شرف "مطير" المفقود نموذجا –١

بخيانة فيصل الدويش للملك عبدالعزيز وإثر هزيمته وإلقائه بالسجن؛ قام الملك عبدالعزيز وبإيماءة رمزية بالغة الاهمية يجيدها دائما آل سعود؛ بسلب مطير شرفها؛ وذلك بالاستيلاء على "الشرف"[٢٠٣]؛ أي الابل السوداء ذات المكانة شبه المقدسة لدى أبناء "مطير".

فقدت مطير "شرفها" لمدة تزيد عن ٧٠ عاما؛ الى حين تكرم الامير "عبدالعزيز بن فهد" بإعادة الابل الى حفيد الدويش بعد وفاة الملك فهد بن عبدالعزيز.

هذه الحادثة المثبتة تاريخيا لم ترضى الانا المتضخمة لدى أبناء "مطير"؛ ولعجزهم عن تغيير الواقع اختاروا تزويره: موقف مؤرخي القبيلة الرسمي هو ان ابن فيصل الدويش هو من قام باهداء هذه الابل لـ آل سعود؛ فهي لم تؤخذ غصباً "هل يستطيع أحدا أخذ شيئا غصباً عن مطير؟"

بالتالي علينا أن نلغي عقولنا و نصدق؛ بأن ابن فيصل الدويش وفور رؤيته لأبيه مرميا بالسجن كأي مجرم حقير؛ أبناء قبيلته قتلى وجرحى؛ قام باهداء أعز ما تملك القبيلة الى عدوها المنتصر؟

ثم اذا كانت الابل هدية وليست سبياُ لماذا تعطف الامير "عبدالعزيز بن فهد" بردها بعد ٧٠ عاما؟ فهل ترد الهدية؟

٢٠٣– ثبت ديكسون استيلاء الملك عبدالعزيز على هذه الابل في كتابه؛ أنظر ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٤١٣.

هذه الواقعه وغيرها تثبت ما ندعيه: الانا المتضخمة لدى البدو تعمل دائما على تمجيد الذات الى حدود لا يتقبلها المنطق أو الوعي.

الانا المتضخمة تعمل: الخادم الرشيدي نموذجا -٢

تتفق المصادر التاريخية الموثوقه؛ "تاريخ الكويت لعبدالعزيز الرشيد"؛ "من هنا بدأت الكويت لعبدالله الحاتم"؛ على أن خادم الشيخ مبارك الكبير كان قرينيس الرشيدي. لم يكن هذا الرشيدي فارساً؛ لم يكن أميرا؛ كان خادما أجيرا للشيخ مبارك الكبير شاءت الصدف وحدها أن يخلد تاريخيا في قصيدة "لموضي العبيدي" ترثي ابنها.

لكن الانا المتضخمة لدى الرشايدة ترفض هذه الاهانة؛ الاعراف العشائرية لا تستطيع تحمل حقيقة هذه المنزلة الوضيعة التي لم يتجاوزها ابنائها؛ واذ لا تستطيع أن تغير هذه الحقيقة تلجأ لتزويرها[٢٠٤]؛ فتحول مصادر القبيلة وترفع من قدر هذا الخادم الى مرتبة الفارس؛ بل الامير؛ ويصبح هذا الخادم "أحد رجالات مبارك الكبير".

وليس هذا "الرشيدي" هو الخادم الوحيد لمبارك الكبير؛ من "ابناء القبائل"؛ فقد كان لديه خادم آخر يدعى عبدالله الهاجري[٢٠٥].

هذا ليس التزوير الوحيد في التاريخ السياسي للقبائل؛ الكتب مليئة بمثل هذه المحاولات؛ وجميعها تصب في إطار واحد: النرجسية الذاتية وتمجيد الانا: القبائل ليست ظاهره صوتية فحسب؛ وانما ظاهره صوتية كاذبة أيضاً.

٤ - خطاب الكراهية "البدوي": صناعة العداء للآخر

عجز النخب "البدوية" عن التفوق في مجتمع تحت الهيمنة "الحضرية" لم يرضي غرورها

٢٠٤- أنظر القبس؛ صفحات تاريخية؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢؛ بها رد أحد "مؤرخي الرشايدة" على الباحثة التاريخية "غنيمة الفهد" حول شخصية الخادم قرينيس. الرد مليء بالمغالطات التاريخية ويفشل في ذكر مصدر تاريخي واحد يدعم مزاعمه.

بينما كافة المصادر تشدد على انه لم يكن الا خادم لمبارك الكبير؛ أنظر

عبدالله الحاتم؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٧٣

فيصل السمحان؛ مصدر سابق؛ ص ١٣١

عبدالعزيز الرشيد؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٦٤

٢٠٥- فيصل السمحان؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٥١.

الداخلي؛ آلية التعويض هنا تمثلت في لجوئها الى إنتاج أكبر قدر ممكن من الكراهية للآخر الناجح "الحضري". آلية التعويض هذه تتيح "للبدوي" رغم فشله الحياتي إرضاء غروره الداخلي.

هو خطاب كراهية عام؛ تتشارك في توجيه نخب بدوية "نواب؛ كتاب" مع قاعدتهم الاجتماعية؛ ملامحه ظهرت على السطح مع رفع المنع عن إصدار صحف جديدة ومع الهجرة الجماعية الى الانترنت كوسط معلوماتي – إخباري. ففي الصحف الصفراء الجديدة؛ وفي سماء الانترنت اللارقبوي اكتسح البدو ناشرين حقدهم ضد الحضر.

لكن ماذا كانت أشكال ثقافة الكراهية النشطة هذه؟

كاتب مغمور في صحيفة "عراقي" متجنس حديثاً يصف الحضر "بالرميلاويين"؛ نواب مجلس أمة بدو حين لم يستطيعوا وقف لجنة ازالة التعديات على أملاك الدولة اتهموا الفريق "محمد البدر" بالسرقة؛ مواقف النائب "عادل الصرعاوي" المشرفة أثارت البدو عليه فهاجموه؛ فهو "بيسري ابن بيسري"؛ "الزنجي"؛ هو "ثمن الملح"؛ "أي عبد يباع ويشترى". النائب علي الراشد أثار قضية المزدوجين فناله الهجوم البدوي الأكبر فسمي "بالكاسكو"؛ "بالبجعة" "علي بامبرز"؛ وحين وصل لعضوية مجلس الامة ٠٩ سمي "بخامس النساء"؛ رئيس مجلس الامة "جاسم الخرافي" حين عبر عن آراءه حول طريقة القاء القبض على محمد الجويهل ناله جانب من الهجوم فنشروا صور له تشبهه بشخصية هزلية سعودية؛ تبعتها صور أخرى للنائب علي العمير تشبهه برجل دين شيعي. إضافة لتركيب صور مرزوق الغانم؛ عادل الصرعاوي؛ عبداللطيف الدعيج؛ علي الراشد على صور خراف استرالية. عائلة "الصبيح" نالها الهجوم البدوي الأكبر؛ "فبراك الصبيح" سارق مرتشي؛ "نورية الصبيح" يتجرأ "الهايف" فيصفها بانها فاقدة لماء وجهها ولا خير فيها ثم أن العائلة "بيسرية"؛ إضافة الى "الطشار" القديم الذي لحق بعادل الصبيح. عبدالعزيز العدساني سليل عائلة القضاء العريقة المعروف بمواقفه المناهضة للتجنيس العشوائي شنعوا عليه انه "عراقي"؛ مثله مثل صالح الفضالة؛ كونه المسئول المتشدد عن ملف البدون في المجلس الاعلى للتخطيط أصبح "اهوازيا". اما "السعيد" أمراء الجهراء قديما قبل مجيء المستوطنين الجدد فهم "كواولة". تجار الكويت الشرفاء؛ أهل البلد الاصليين! أصبحوا حيتانا ولصوصا و سراق مال عام. ثم أن الطعن لم يتوقف؛ وصل لشرف وأعراض "الحضر" ككل؛ "فكل تاريخهم انهم عشرين هكري ساكنين عند البحر يصيدون سمك".

اذا هذا ليس "انتقاد سياسي"؛ هذه ثقافة كراهية صريحة. هذه ليست حالات فردية معزولة؛ هذا هجوم منهجي منظم؛ يعكس ثقافة عامة لدى "البدو" ضد "الحضر".

كيف تتعامل العقلية البدوية مع فشل الانا؟ كيف تحفظ تماسكها الداخلي بظل فشلها؟ كيف تتعامل مع نجاح الآخر الحضري؟

تسلط عليه لسانها السليط فقط؛ تنتج أكبر قدر ممكن من الكراهية تداري به هذا الفشل.

علمياً فسرت ميكانيكية ثقافة الكراهية كالآتي[٢٠٦]:

١ – هذا السيل من الكراهية "Supply Of Hatred"؛ يوجه من أفراد مجموعه اجتماعية معينة "البدو: In-Group"؛ الى مجموعة أخرى "الحضر: Out-Group".

٢ – عبر مجموعة من القصص الخالقة للكراهية "Hate - Creating Messages"؛ يغذي هذا الخطاب طموح مجموعة من السياسيين؛ يمتطون ناخبيهم مطيا للوصول للبرلمان.

٣ – قابلية ناخبيهم لتصديق والاستمتاع بهذا الخطاب "Demand - Side Of Hatred" تتضخم نتيجة للعزلة الاجتماعية لكل مجموعة اجتماعية"[٢٠٧]: بغياب الدافع الشخصي لفرد منضوي تحت "In-Group" للتحقق من صدق هذه القصص الخالقة للكراهية فانه يميل لتصديقها مهما بدت سخيفة. فقط توفر منفعه اقتصادية أو علاقة شخصية تجمعه مع فرد منضوي للمجموعة الاخرى "Out-Group" تجعله يبذل جهدا للتحقق من هذه الرواية قبل تصديقها.

٤ – خطاب الكراهية هذا؛ الموجه لافراد من المجموعة "Out-Group"؛ يتعدى تأثيره شخوصهم الفردية؛ ليعم تأثيره المجموعة باكملها "Out-Group". هذا يرجع للطبيعة البشرية التي تميل دوما الى التصنيف والتعميم.

فاعتمادا على هذه الفرضية العلمية؛ فانه عندما يتهم / يشتم محمد البدر؛ عادل الصرعاوي؛ نورية الصبيح؛ فإن هذا الاتهام القصد منه ليس اتهامهم بشخوصهم الفردية فحسب؛ وانما نشر الكراهية – العداء تجاه المجموعة الاجتماعية الحضرية برمتها.

* * *

كما أشرنا؛ خطاب الكراهية "البدوي" ضد "الحضر" دارت رحاه حول عدة محاور؛ نلخصها في:

أ – ادعاءات فساد اخلاقي "حضري" مقابل صورة مجتمع المدينة الفاضلة "البدوية".

٢٠٦– لهذه الفقرة المتعلقة بالتفسير العلمي لخطاب الكراهية استعنت بالمصدر الآتي
Glaeser, Edward L. (2005).THE POLITICAL ECONOMY OF HATRED. The Quarterly Journal of Economics. 120 (1) ,45-86.

٢٠٧– حول العزلة الاجتماعية لمكونات التركيبة الكويتية أنظر ص٩٥.

٢٠٨– لن أخوض كثيرا في هذه النقطة؛ سبق أن دحضتها في ص١٤٩.

ب – ادعاءات بجبن وضعف وخوف "حضري" مقابل مروءة وشجاعة "بدوية" مزعومة.

ج – ادعاءات بقلة أصل "حضري" مقابل النقاء العنصري "البدوي" المزعوم [٢٠٨].

هنا نفاجأ بالتعميم؛ "جميع الحضر فاسدين اخلاقيا؛ بهم دياثه"؛ "جميع الحضر جبناء يختبئون داخل السور"؛ "جميع الحضر بياسرة فاقدين للأصل". هنا هم يتبعون مغالطة شهيرة "Fallacy of Hasty Gerneralization"؛ ناقشها و دحضها الفلاسفة منذ القدم؛ فالتعميم هي أبسط آلية يداري بها العقل البدائي فشله.

رغم هذه "السخافة" فإننا نستطيع مجاراتهم فيٍ لعبتهم – منطقهم البدائي هذا؛ فتاريخ "البدو" أبدا ليس بهذه "النظافة"؛ نستطيع نحن أيضاً استحضار "حوادث تاريخية" مثبتة وندلل بها على فساد اخلاقي "بدوي" عام؛ على جبن وضعف وقلة مروءة "بدوية" عامة؛ على وهم النقاء العنصري "البدوي".

أوهام المدينة الفاضلة "البدوية" تنهار عند أول قراءة بسيطة للتاريخ؛ يذكر "ديكسون" في كتابه "الكويت وجاراتها" الكثير عن زيارات نساء الدوشان "الفرع الحاكم – مطير" له بمنزله [٢٠٩]؛ بغياب زوجته؛ بدون محرم؛ رؤيته "لقرونهم" [٢١٠]؛ تبادلهم القصص والمزاح الجنسي معه [٢١١]؛ وحتى تقبيله لايديهم [٢١٢]؛ ثم انه عرف طريقة التعامل معهم: بالهدايا والاغراءات المالية تأتي الواحدة تلو الاخرى [٢١٣]؛ هل نستطيع بهذه الواقعه وبأستخدام نفس منطق "البدو" أن ندلل على فساد اخلاقي "بدوي" عام؟

٢٠٩– "عمشه" و"فيحا" ابنتا أخ "فيصل الدويش"؛ أنظر ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٤٤٤.

٢١٠– "وبناء على طلبي أبرزت من تحت الثوب الذي يغطي جسمها كله ضفيرتين رائعتين تكادان لطولهما أن تصلا الى ركبتيها؛ وبسطت الجديلتين في زهو و خيلاء؛ وقالت في دلال انثوي لعوب: فيحا ليس لديها قرونا مثل قروني" والقرون في اللهجة البدوية هي ضفائر الشعر؛ أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص٤٤٦.

٢١١– "ولم افلت منهما انا الآخر؛ وعند ادنى تشجيع يبدر مني كانتا على استعداد لتبدءان في إظهار ألوان من الدلال الأنثوي الصارخ تحت سمع زوجتي وبصرها؛ واعترف انني اندمجت في هذا الجو"؛ "ولاتكفان عن توجيه الاسئله الغريبة والمحرجة التي يتعلق اغلبها بالزواج والجنس وانجاب الاطفال وغير ذلك من المسائل التي تثير الارتباك" أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص٤٥٤.

٢١٢– "وتركتني أقبل يدها وهي تهم بالانصراف؛ ورغم قذارتها كانت حقا يد أميرة" والمقصود "عمشه"؛ أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص٤٤٧.

٢١٣– "ومالبثت عمشة أن وصلت؛ بعد أن سمعت ولا شك عن الاشياء الطريفة التي اعطيتها لأختها؛ كانت أقل تحفظا فيما يتعلق بالمجيء الى منزلي" ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص٤٤٥. و "و قالت انها تأمل أن اكون كريما معها كما كنت مع فيحا" أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص٤٤٦.

ليس هذا فحسب؛ أوهام الشجاعة؛ أوهام "الرجولة المعلبة" لدى "البدو" تتبدد بمراجعة أخرى للتاريخ؛ مفاهيم الشجاعة بل حتى المروءة لا تتفق مع انتساب أبناء "العجمان" لامهاتهم خوفا من أعدائهم[٢١٤]؛ مفاهيم الرجولة لا تتفق مع نية "الدويش" وأتباعه ترك نسائهم لولا الرفض البريطاني[٢١٥]؛ أين مفاهيم المروءة من ارتداء رجال "مطير" ملابس النساء للتسلل الى الاراضي الكويتية بعد هزيمتهم في النقير [٢١٦]؟؛ مفاهيم الشرف و "كلمة الرجل التي لا تنزل" لا تتفق مع خيانات الدويش المتكررة لسيده بن سعود؛ ماذا يصبح الرجل بدون احتفاظه بكلمته؟.

بهكذا حوادث مثبتة؛ هل نستطيع أتباع نفس منطق "البدو" ونددلل على جبن "بدوي" عام؟ على قلة مروءه "بدوية" عامة؟

من يحمل هكذا تاريخ؛ اخلاقيا لا يستطيع انتقاد "الاخرين".

٥ - الارث الثقافي البدوي : الخوف؛ الخوف؛ الخوف!

في الثقافة "البدوية"؛ عن مصدرين؛ بروايتين مختلفتين في التفاصيل؛ ينقل "ديكسون" القصة التالية:

أقتلوا الرجل الذي قتل الكلب[٢١٧]

"كهل بدوي ينصح أبنائه بقتل قاتل كلب جارهم الفقير؛ يستنكرون رأي والدهم متوقعين خرفه فالامر لا يستدعي هذا الرد القاسي؛ بعدها مجموعة شباب متغطرسين يوسعون نفس الجار ضربا على خلفية من يرد الماء أولا؛ كرر والدهم نفس النصيحة وكرروا رفضهم؛ بعدها سرق أحد شيوخ القبائل علانيةً هذا الجار الضعيف وأثار هذا العدوان الثالث موجة أخرى من السخط والاستياء لكن لم يجرأ أحدا على رد الظلم؛ هنا عندما كرر الوالد نفس النصيحة: أقتلو قاتل الكلب سارع أبنائه لقتله؛ وهنا سارع أقارب القتيل والشيخ الذي سرق الحمل و الشباب

٢١٤- أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص١١٨.

٢١٥- ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص٤٠٢-٤٠٣

٢١٦- هذا هو الاتهام الذي وجهه الشيخ احمد الجابر لقادة مطير؛ كما ينقله ديكسون في إحدى تقاريره السرية؛ كما أن هذه هي الرواية التاريخية للعوازم عن هذه المعركة.

٢١٧- الرواية الاولى ينقلها ديكسون عن الملا صالح عن "مطير" بينما الرواية الثانية ينقلها عن عثمان بن حمد العتيبي عن "عتيبة"؛ أنظر
ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٦٤٢؛ ص ٦٤٦.

المتغطرسين وأخذوا يطلبون الصفح من الجار الفقير؛ بل دفعوا تعويضا مقابل الكلب الذي قتل والحمل الذي سرق والضرب الذي تعرض له الراعي الفقير. بعدها ساد الهدوء والامان".

"الخوف من العقاب: هذا هو نوع العدالة التي يفهمها أبناء البادية": هذا ليس استنتاجي الشخصي؛ هذه مشاهدات "ديكسون".

مدلولات القصة الرمزية كفيلة لفهم العقلية "البدوية"؛ لا ينفع معها الا الشدة؛ يحركها الخوف فقط؛ أي علامة ضعف أو تهاون عند الطرف الآخر ستقوم باستغلالها مباشرة؛ في حين أن قليل من الشدة؛ قليل من الحزم كفيلان دائما بلجمهم.

في تعاملها مع السلطة – النظام العقلية البدوية تتبنى "المنهج التجريبي"؛ تقوم دائما بعمل يرفع "Threshold" وتنتظر رد السلطة – النظام على أفعالها؛ تهاون السلطة عن الرد؛ وبعنف على أفعالها؛ يدفعها مره أخرى لرفع هذا "Threshold" لمستوى جديد وانتظار ردة فعل السلطة مره أخرى.

في القصة؛ قتل الكلب أدى لرفع "Threshold" الى مرحلة جديدة؛ حين لم يعاقب أحدا قاتل الكلب أرتفع "Threshold" لمرحلة الاعتداء الشخصي على الجار الضعيف؛ وحين رأى البدو أن هذا العمل مر مرور الكرام رفعوا "Threshold" الى مرحلة جديدة فسرقوا الرجل.

بإسقاطها على الواقع – الحالي تفسر الكثير؛ تفسر استأساد قوى "المعارضة الجديدة"؛ رغم اشتراكها في نفس الخلفية الاجتماعية – الثقافية لسكان دول قمعية في الخليج العربي لم يبدر منهم هناك أي محاولة للمعارضة أو حتى رفع الصوت.

تفسير هذا هو انهم هناك حين حاولوا رفع "Threshold" تعامل معهم النظام فورا بالشدة؛ بالقسوة؛ "بالترهيب قبل الترغيب"؛ "بالعصا قبل الجزرة"؛ فاصبحوا أرانب اليفة؛ مثال للخضوع والفداوية.

هناك لا يملون من تقبيل الايادي؛ وما دون الايادي؛ في السعودية يسيطر "القصمان" و"النياده" على أهم مفاصل الدولة وكل ما يأمله "البدوي" أن يديم الله عز آل سعود؛ وأن يصطف شيوخ القبائل في طوابير "كطوابير مطابخ الحساء تماما" لاستلام "شرهاتهم"؛ اما فرصهم الوظيفية فهي محدودة جدا؛ عساكر وخدام [٢١٨]؛ في قطر تسحب جنسية قبيلة بأكملها وترمى على الحدود

٢١٨- قصيدة شاعر عتيبي سعودي تلخص الموضوع بفصاحة تامة:
يا نجد بردك هب والحر اكلنا... متلطمين بالعمايم وصيام
"الحضر" قفو بالملايين عنا...الي خذوه العام الاول مع العام
مابه وزير من "البدو" صار منا...دايم وظايفنا عساكر وخدام
وفي كل جمعه ياكل السيف منا...باتفه سبب يحكم علينا بالاعدام.

لعشرة سنين حتى يعلموا أن الله حق؛ هناك نراهم مطأطئي الرؤوس؛ عيونهم مثبته على اقدامهم لا ترمش؛ لسانهم لا يمل من تكرار "طال عمرك".

لكن عندما يرجعون الى الكويت ويستبدلون الجواز السعودي بالجواز الكويتي؛ يتحول الارنب فجأة أسدا؛ فيصبح هذا شيخا "لا يصلح لادارة قسم بالشئون"؛ هذا "شيخ القطاوة"؛ هذا "حطبة الدامه"؛ اما ذاك فدعك منه انه "وزير نائم؛ خائب"؛ "ارحل يا ناصر المحمد نستحق الافضل".

"فالثقافة البدوية" فهمت هامش الحرية الكويتي على انه علامه ضعف يتيح لها التطاول؛ سارعت الى استغلالها؛ مثل هذه الثقافة لا ينفع معها الا الشدة؛ يحركها الخوف فقط؛ جل ما يحتاجه الامر قليل من الشدة ويرجعون "خوش اوادم" يرددون "طال عمرك؛ طال عمرك"؛ انه في "جيناتهم".

٦ – كيف نظر الموروث الاسلام – عربي التقليدي للبادية وأهلها؟

التراث الاسلام – عربي كان قاسيا في هجاء البداوة – الأعرابية؛ لم يوفر في هجومه عليهم؛ لم يعتبر البداوة الا مرادفا للجفاء والغلظة والجهل والنفاق والكفر. تسعة من عشرة مواضع وردت فيها مفردة "الأعراب" في القران الكريم كانت مواضع ذم وقدح؛ لا مدح وفخر. ثم إن الصورة النمطية "للأعرابي" في كتب التراث الشعبي هي صورة مستصغرة يغلب عليها السذاجة والغباء؛ هي مبعث رئيسي للسخرية والتسلية.

هذا الانحياز الواضح للثقافة الاسلامية الى الحضارة وأهلها؛ على حساب "الأعرابية" يتجلي في جملة من الاحاديث النبوية والايات القرانية إضافة لآراء فقهية حاسمة. "من بدا فقد جفا؛ حديث شريف" [٢١٩]. وعد الاسلام التعرب "أي العودة الى البادية بعد الحضارة" كبيرة من الكبائر[٢٢٠]. "*فالاصل يوجب أن يكون جنس الحاضرة أفضل من جنس البادية* [٢٢١]" كما أن الاسلام أتبع خطى غيره من الرسالات السماوية؛ فخص رجلا من "أهل الحاضرة" بالبعثة السماوية؛ فلم يرسل الله نبي "بدوي" قط.

٢١٩– رواه أحمد (٨٨٣٦)؛ وذكره السيوطي في الجامع الصغير، وحسّنه الألباني في الصحيحة (١٢٧٢).
٢٢٠– أنظر حديث الكبائر السبع؛ السلسلة الصحيحة للالباني (٢٢٤٤).
٢٢١– أنظر بن تيمية؛ ابوالعباس احمد بن عبدالحليم الحراني. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. تحقيق محمد حامد الفقي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية. ص٧٧.

ثم إن السيرة النبوية ذاتها مليئة باحداث تذم "الحالة الأعرابية" وتبين تخلفها؛ الم يكد الرسول يرفض هدية فقط لان مهديها "بدوي"؟[٢٢٢] الم يبل اعرابي في مسجد الرسول؟[٢٢٣] اليس اعرابي هو من دعا بانانية أن يرحمه الله ومحمدا ولا يرحم سواهم؟ بل قدم نفسه على الرسول[٢٢٤].

وحين مفاضلة الحضري بالبدوي؛ فالنتيجة محسومة: *لا تقبل شهادة بدوي على صاحب قرية "حضري"* [٢٢٥]؛ *ولا تصح إمامة بدوي لاهل الحاضرة*[٢٢٦]؛ *حتى وإن كان اقرؤهم للقران الكريم*[٢٢٧].

وفي سورة التوبة ٩٧؛ تأخذ هذه المفاضلة إطارها الواسع: "الاعراب اشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما انزل الله على رسوله والله عليم حكيم". بن كثير يشرح: إن كفر ونفاق الاعراب أعظم من غيرهم وأشد وهم احرى أن لا يعلموا حدود الاسلام[٢٢٨]؛ فالاية الكريمة تهاجم "الثقافة الاعرابية – البدوية" المبنية على مبادئ النفاق؛ المنغمسة في الجهل فلا يتوقع منها فهم أو معرفة لتعاليم الاسلام الصحيح.

بل اعتبر الاسلام من علامات الساعة "من علامات نهاية البشرية!" أن يصبح الاذناب العراة

٢٢٢–الاتي من تفسير بن كثير؛ شرح سورة التوبة الايات ٩٧ الى ٩٩:
"ولما أهدى ذلك الأعرابي تلك الهدية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد عليه أضعافها حتى رضي ، قال: "لقد هممت ألا أقبل هدية إلا من قرشي ، أو ثقفي أو أنصاري ، أو دوسي"؛ لأن هؤلاء كانوا يسكنون المدن: مكة ، والطائف، والمدينة، واليمن ، فهم ألطف أخلاقا من الأعراب: لما في طباع الأعراب من الجفاء".

٢٢٣– أخرج مسلم حديث الاعرابي الذي بال في المسجد في صحيحه (٢٨٥).

٢٢٤– صحيح البخاري؛ كتاب الادب؛ باب رحمة الناس والبهائم؛ الحديث (٦٠٧٨). "حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي صَلاَةٍ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهْوَ فِي الصَّلاَةِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلاَ تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِلأَعْرَابِيِّ "لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا". يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

٢٢٥– روى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا: "لاتجوز شهادة بدوي على صاحب قرية".
ابن ماجه في الاحكام (٢٣٦٧)؛ أبو داود في الاقضية (٣٦٠٢)؛ كما صححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١٩١٧).

٢٢٦– أنظر القرطبي؛ جامع الأحكام الفقهية ترتيب الجندي (١/ ٢٢٨)
كما اسعنت برأي الدكتور يوسف القرضاوي أنظر
تغير الفتوى بتغير المكان. إسلام أون لاين. منشورة بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٠. مسترجعة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ من:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout&cid=1199279252570

٢٢٧– رأي مالك؛ "قال مالك في الأعرابي: لا يؤم المسافرين ولا الحضريين وإن كان أقرأهم"؛ أنظر
المدونة الكبرى؛ كتاب الصلاة الاول؛ الصلاة خلف السكران والصبي والعبد والأعمى والإمام يصلي بغير رداء.

٢٢٨– تفسير ابن كثير؛ شرح سورة التوبة الايات ٩٧ الى ٩٩.

رؤوسا؛ أن يتطاول رعاة الغنم في البنيان *"اذا كانت الحفاة العراة رءوس الناس فذاك من أشراطها واذا تطاول رعاء الغنم في البنيان فذاك من أشراطها"* [٢٢٩]

أيضاً رفض التراث الشعبي العربي – الاسلامي مساواة "الحضري" بالبدوي؛ شدد في التمييز بينهم؛ *"فالعربي منسوب الى العرب ان لم يكن بدويا؛ والاعرابي هو البدوي؛ وهم الاعراب"*[٢٣٠] *" فالعرب هم أهل الأمصار والاعراب سكان البادية*[٢٣١]*"*؛ *" ان لفظ الاعراب هو في الاصل اسم لبادية العرب فان كل امة لها حاضرة وبادية فبادية العرب الاعراب*[٢٣٢]"؛ لم يختر التمييز بينهم فحسب؛ بل وظف شخصية الاعرابي كمصدر للسخرية والاستهزاء؛ كم هائل من الطرائف والنوادر والحكايات الشعبية تناولت "العقلية الاعرابية"؛ كرمز للجهل والجفاء والسذاجة [٢٣٣]؛ ولازال "الاعرابي" الى يومنا الحالي محل لهذه الرمزية[٢٣٤]. وفي *"لسان العرب: أن الاعرابي اذ قيل له ياعربي! فرح بذلك وهش له؛ والعربي اذ قيل له يا اعرابي! غضب له"*[٢٣٥] حتى محاولات بن خلدون الرائدة في "الاجتماع" سجلت نفوره من "مشاهداته الاعرابية"؛ فهم يخربون المباني؛ يهدمون العمران لاستخدام احجارها في أثافي القدور؛ وخشبها كأعمدة لخيامهم[٢٣٦]؛ ثم انه خلص الى أن تبعية "البدو" لاهل الحاضرة حتمية؛ *" فالبوادي من القبائل والعصائب مغلوبون لاهل الامصار"*[٢٣٧].

٢٢٩– سنن ابن ماجه؛ كتاب الفتن؛ (٤٠٤٤).

٢٣٠– لسان العرب؛ مادة عرب.

٢٣١– أنظر البغدادي؛ محمود شكري الالوسي. بلوغ الارب في معرفة احوال العرب. شرح محمد الاثري. بيروت: دار الكتب العلمية. ص ١٢ نقلا عن نهاية الارب في معرفة انساب العرب.

٢٣٢– أنظر بن تيمية؛ ابوالعباس احمد بن عبدالحليم الحراني. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. تحقيق محمد حامد الفقي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية. ص٧٧.

٢٣٣– كتب الجاحظ؛ الاصمعي؛ أبو سعد منصور بن الحسين الآبي وغيرهم؛ جميعا تصب في هذا الاتجاه ؛ غالبا ما تبدأ الحكاية بالعبارة التقليدية "قيل لاعرابي".

٢٣٤– في هذا الصدد؛ بقايا ترسبات ثقافية قديمة لازالت واضحة؛ فبالكويت مثلا شتيمة " يا بدوي" تستخدم لازدراء الاخر والحط من قيمته.

٢٣٥– لسان العرب؛ مادة عرب.

٢٣٦– أنظر مقدمة بن خلدون؛ الباب الثاني في العمران البدوي والامم الوحشية والقبائل؛ الفصل السادس والعشرون.

٢٣٧– أنظر مقدمة بن خلدون؛ الباب الثاني في العمران البدوي والامم الوحشية والقبائل؛ الفصل التاسع والعشرون.

لكن إن كان تعريف الاعرابي هو من سكن البوادي والصحراء؛ فإن هذا التعريف يغلق الباب على الكثير ويحصر الاعرابية في مجموعة صغيرة لا زالت تسكن البوادي؛ لكني لوقتنا الحاضر اميل لتسخيف هذا التعريف محدود الافق[٢٣٨]؛ فالكثير ممن سكن الحاضرة قريبا لازالت أخلاق البادية مسيطره عليهم؛ ثم انهم انفسهم يصفون انفسهم بالبداوة والاعرابية وإن سكنوا الحاضرة؛ وأخيرا فإن تعاملاتهم وسلوكياتهم جميعها هي نفسها سلوكيات الاعرابي قديما؛ التحضر ليس وجود فيزيقي في المدينه فحسب؛ ولكنه أسلوب حياة؛ قيم وسلوك: مجرد سكنى المنازل الاسمنتية بدلا من "خيام الشعر" وركوب السيارات الحديدية بدلا من الحمير لا يجعلهم حضرا مادامت الروح "بدوية".

٢٣٨- لست لوحدي. أنظر عبدالرءوف عبدالعزيز الجرداوي؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٥٧.


ابيض

الفصل التاسع

معارك البدو

معركة الانتخابات الفرعية : تشاورية وليست فرعية... صبة! حقنه! لبز!


ابيض

"سيادة القاضي أنا لم أسرق وانما استعرت الخزينة فقط؛ سيادة القاضي أنا لم أوزع مخدرات وانما وزعت عقاقير طبية غير مرخصة فقط؛ وأيضاً انا لم أدخل انتخابات فرعية بل هي تشاورية!"

خلافاً للفكرة السائدة؛ فأن أول انتخابات فرعية لم تجري في الدعية ١٩٨١ وانما جرت في نوفمبر ١٩٧٤ تمهيداً لانتخابات ١٩٧٥ وقد أجرتها في الدائرة العاشرة – الاحمدي "قبيلة العجمان" المستندة الى ظهر أطراف قويه من الاسرة [٢٣٩]؛ وفي انتخابات ١٩٨١ زادت وتيرة هذه النزعة فأجرتها قبائل "الرشايدة" في الفروانية؛ "العوازم" في الصباحية؛ "الهواجر" في الفحيحيل؛ إضافة" للحضر السنة" في الدعية.

واستمرت الظاهره في جميع الانتخابات اللاحقة بعد ذلك؛ الى أن قرر مجلس ١٩٩٦ تجريم هذه الممارسة فأصدر قانون رقم ٩ لعام ١٩٩٨ الذي أضاف بندا جديدا الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ في شأن انتخابات مجلس الامة

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وغرامة لا تتجاوز الفي دينار أو باحدي هاتين العقوبتين؛ كل من نظم أو أشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا اليها وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات بأختيار واحد أو اكثر من بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة".

وقد صوت ضد القانون في المداولة الثانية من "البدو" كلا من خالد العدوة؛ فهد الميع؛ عايض علوش المطيري؛ مرزوق الحبيني؛ بينما امتنع وليد الجري و مخلد العازمي؛ هذا في حين صوت جميع النواب "الحضر" و"الشيعه" مع القانون [٢٤٠]؛ كما عاد المشرع في ٢٠٠٣ وغلظ العقوبة لتصبح *"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ٥ سنوات وغرامة لا تقل عن الفي دينار ولا تزيد عن خمسة الاف دينار".*

٢٣٩–فاز بالانتخابات الفرعية "العجمية" كلا من خالد العجران؛ سلطان بن حثلين؛ سعد بن طامي؛ هادي الحويلة؛ مريحان العجمي؛ ومن ثم فازوا بانتخابات ١٩٧٥؛ أنظر
القبس؛ "قراءة في دائرة: الاحمدي سيدة الفرعية من يحصل على مقعديها؟ يوم البسوس الانتخابي بالاحمدي"؛ صالح السعيدي؛ بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٦.

٢٤٠– أنظر القبس؛ صفحة مجلس الامة؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٨.
اثنان من كتلة العمل الشعبي "وليد الجري – مرزوق الحبيني" صوتوا ضد القانون أو امتنعوا؛ روح الكتلة الديمقراطية لا تظهر الا عندما يختص الامر بالهجوم على وزير من "الحضر".

الا أن هذا القانون لم يمنع "البدو" من الاستمرار في تحدي القانون وإجرائها في انتخابات ١٩٩٩؛ ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٦؛ خصوصا أن بعض الاطراف السلطوية أعطتهم الضوء الاخضر؛ لكن هذا انتهى مع مجلس ٢٠٠٦ وخروج "احمد الفهد"؛ و"ضيف الله شرار" من الوزارة الى جانب التشجيع الليبرالي للشيخ ناصر المحمد الصباح على المضي قدماً في سياسة اصلاحية تهدف الى سيادة القانون على الجميع؛ فما أن حل الامير مجلس الامة حتى اعلن الشيخ "ناصر المحمد الصباح" أن الحكومة "ستقف بالمرصاد وستطبق بحزم قانون تجريم الفرعيات"؛ وأن "اوامر صدرت للجهات الحكومية المعنية بمنع إجراء الانتخابات الفرعية وإحالة المنظمين والمشاركين فيها الى النيابة تطبيقا للقانون"[٢٤١].

ولم يمض يومان على تصريح رئيس مجلس الوزراء الواضح بتاريخ ٢٥\٣\٢٠٠٨ الا وضبطت قوة من المباحث الجنائية ستة متهمين ينتمون لقبائل "بني هاجر"؛ "العجمان"؛ "بني مره"؛ "العوازم"؛ وحققت معهم النيابة العامة بتهمة التخطيط لإجراء انتخابات فرعية؛ وفي إجراء قانوني سليم قامت بحبسهم على ذمة التحقيق؛ لكن في اليوم التالي وبتطور غير مسبوق لم يشهده أهل الكويت من قبل؛ قام حشد من "الرعاع" بالتجمع مقابل الادارة العامة للمباحث الجنائية مطالبين بإطلاق سراح المتهمين؛ "الهمج" وبامتهان واضح لهيبة القانون قاموا بالاعتداء والتشابك مع رجال الامن؛ كما تطور الامر الى محاولة اقتحام مبني الادارة بعد كلمة حماسية من "خالد العدوة" مما اضطر رجال الامن لاستخدام قنابل مسيلة للدموع[٢٤٢].

الا أن الحدث الأكبر كان حين حاولت قوى الامن تطبيق القانون في "مستعمرة" الصباحية حيث الثقل العازمي الأكبر؛ فعند ورود إخبارية بتاريخ ١١\٤\٢٠٠٨ أن ديوانية "غانم الميع" تجري بها انتخابات فرعية توجهت قوة أمنية وطلبت بكل أدب من الموجودين "غانم الميع؛ فهد الميع؛ جابر المحيلبي؛ محمد بن جامع" إخلائها للتفتيش مسنودين بإذن قانوني من النيابة.

لكن ما حدث هو رفض هولاء إذن النيابة و بدأ تجمع مجموعة من الدهماء "يقدر عددهم بما بين الالف والالفين"؛ أخذ هولاء "الرعاع" برشق القوة الامنية بالحجارة والزجاجات الفارغة؛ وتحطيم دوريات الشرطة مما اضطر هولاء الذين لم يتوقعوا مثل هذا العدد لاستخدام قنابل مسيلة للدموع لحماية انفسهم وانسحابهم؛ وفور انسحاب قوى الامن وفي امتهان لما تبقى من هيبة

٢٤١- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٨.
٢٤٢- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٨.

للقانون وسلطة الدولة قامت الحشود الغوغائية بالشيء الوحيد الذي تجيده: الرقص الشعبي وترديد الاهازيج[٢٤٣].

حتى حين يكتفي رجال المباحث بالمراقبة ورصد أرقام لوحات السيارات لتحويلهم للنيابة لاحقا؛ فأن هذا لا يمنع احتكاكات "بسيطة"؛ في "تشاورية العجمان" مثلا خرج أحدهم بكلاشنكوف مهددا ضابط المباحث بتفريغ الرصاص فيه اذ لم يغادر المكان[٢٤٤]؛ كما تلقت شخصية أمنية قيادية مثل مدير ادارة البحث والتحري بمحافظة الاحمدي تهديدات بالقتل اذ لم يسحب كافة الدوريات من أمام ديوانيات العجمان[٢٤٥].

اما الانتخابات الفرعية لقبيلة "مطير" التي تأخر اجرائها كثيرا لخلافات حول تدخلات "شيوخ"؛ فقد تمت أخيراً بتاريخ ٢٠٠٨\٥\٣؛ واستطاعت قوى الامن عند مداهمتها لديوانية "حسين القويعان" ضبطهم بحالة تلبس لاول مرة حيث اعتقلت ستة مناديب لمرشحين إضافة للدليل المادي الاهم: صندوق التصويت.

واثناء إجراء مديرية أمن الفروانية تحقيقاتها الاولية مع المتهمين فوجئوا باقتحام حشد من "الغوغاء" لمبنى المديرية وقيامهم بتحطيم الابواب الرئيسية؛ بل مطالبتهم بالافراج عن المتهمين؛ ورغم قيام "ضيف الله شرار" بالتوسط وإبلاغ "الرعاع" المجتمعين بأن الشيخ جابر الخالد وزير الداخلية وعد بإطلاق سراح المعتقلين بعد فض التجمع؛ الا أن "الرعاع" تمادوا واعلنوا بأنهم يريدون استرداد صندوق الانتخابات أيضاً[٢٤٦].

المثير للاشمئزاز فعلا هو انه عند نظر محكمة الجنايات بقضية فرعية "مطير" واستجوابها للمتهم "محمد هايف"؛ والمتهم "حسين القويعان"؛ والمتهم "رجا حجيلان"؛ والمتهم "مبارك كنيفذ الوعلان"؛ وعند مواجهتهم بالاتهام وتحت القسم المغلظ؛ "ردو عليه بالحرف الواحد غير صحيح اننا نظمنا انتخابات فرعية"[٢٤٧].

اذا لأعيد صياغة الفقرة السابقة؛ قام المتهم "محمد هايف"؛ السلفي! المتدين! امام المسجد! بانكار الانتخابات الفرعية التي لا يجهل عاقل انها حدثت وشارك بها هو شخصيا! وتحت القسم المغلظ! أي مصداقية تبقى لهايف "وديانته الشكلية" بعد هذا؟

٢٤٣- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٢. الراي؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٢. الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٢.

٢٤٤- الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٥.

٢٤٥- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٥.

٢٤٦- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤.

وتذكر القبس أن "بعد انتهاء جلسة قضية فرعية المطران مازح أحد الحاضرين واحدا من الدفاع قائلا: أليس النفي حراما ، فرد عليه ضاحكا: أبدا. .ألم تسمع بأن الضرورات تبيح المحظورات"[٢٤٧].

اما انتخابات ٠٩؛ فقد سبقتها انتخابات فرعية لجميع القبائل الكبيرة أيضا؛ الا أن وزارة الداخلية اتعظت من دروس الماضي فاكتفت بالمراقبة من بعيد وتسجيل أرقام لوحات السيارات ومن ثم تحويلهم للنيابة.

الطروحات النظرية لهذه الممارسة العملية:

يرفض "البدو" الجدل أو النقاش في تعارض الانتخابات الفرعية مع مفاهيم أساسية تقوم عليها دولة القانون والدستور الكويتي ويلجأون بدلا من ذلك الى حيلة عقلية فرودية "Golden Rationalization" فيبررون انتخاباتهم المجرمة على قاعدة *"أن الجميع يفعلها"* ؛ "Everybody does it". يفترضون أن الطبيعة الاخلاقية للعمل تتحسن طبقا لعدد من يقومون به:

- فالحضر ذاتهم أجروها من قبل؛ لماذا التركيز على "البدو"؟
- بل في الولايات المتحدة؛ رائدة الديمقراطية عالميا؛ تجريها الاحزاب المختلفة؛ هل نحن أكثر ديمقراطية من امريكا؟

ورغم أن هذه الجدليات هي نتاج طبيعي لعقليات قضت حياتها بين الخيمة وبين ملاحقة "الضبان" في الصحراء؛ لكني مضطر لتفنيدها على اي حال:

- عضوية مجلس الامة هي نيابة عن الامة بأكملها؛ عندما يخرج مرشح من بطن فرعية قبلية فانه يدين بالولاء لهذه القاعدة الانتخابية فقط؛ هذا يتعارض مع مفهوم نيابة مجلس الامة التي تجعل من عضو مجلس الامة ممثلا عن الامة بأكملها.
- الانتخابات الفرعية تغلق الدائرة انتخابيا على قبيلتين أو ثلاثه؛ اما باقي اطياف الدائرة الانتخابية من مكونات اجتماعية اخرى فلا تحلم بالوصول للبرلمان؛ هذا يضر بمفاهيم أساسية قام عليها الدستور الكويتي كالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص؛ فقبائل مثل "شمر"؛ "ظفير"؛ "الدواسر"؛ "السهول"؛ "السبيع" إضافة "للحضر" و"الشيعة" في الدائرتين الرابعة والخامسة لا تحلم بالتمثيل النيابي بسببها.

٢٤٧- القبس؛ صفحة قصر العدل؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩.

- لعل تجريم الانتخابات الفرعية قانونيا هو لوحده سبب كافي جدا لعدم اجرائها؛ كيف يثق مواطن بنائب ابتدأ مشواره النيابي بمخالفة القانون؟
- هل هولاء من مشاركين ومنظمين وداعين للانتخابات الفرعية يرون باقي أطياف المجتمع كشركاء أكفاء لهم بالوطن؟ هل يحق لهم الدفاع عن الوحدة الوطنية مثلا وهم أول من مزقها بنفيهم لحق غيرهم بالتمثيل البرلماني استعانةً بالعصبية القبلية.
- انتخابات الاحزاب التمهيدية في الولايات المتحدة قانونية؛ الانتخابات الفرعية الكويتية مجرمة. انتخابات الاحزاب التمهيدية في الولايات المتحدة مفتوحة للجميع "كل ماعليك فعله هو ملء استمارة العضوية الحزبية؛ في بعض الولايات مرحب حتى بغير الامريكي" وبالتالي هي لا تضر بمبادئ المساواة والعدالة؛ الانتخابات الفرعية الكويتية محصورة بفئة اجتماعية محددة تمنع سواها من المشاركة وبالتالي تضر بمبادئ العدالة والمساواة؛ في انتخابات الاحزاب التمهيدية في الولايات المتحدة يتنافس المرشحون فيما بينهم وفقا لسياساتهم ومبادئهم المختلفة؛ في الانتخابات الفرعية الكويتية يتنافس المرشحون فيما بينهم وفقا للفزعة القبلية وسياسة الفخذ الأكبر.
- اما إجراء "الحضر" لانتخابات فرعية في الثمانينيات ففعلهم من وجهه نظر قانونية بحته سليم جدا؛ فلم يصدر قانون التجريم الا في ١٩٩٦؛ فرغم أن فعلهم غير أخلاقي بالمره ولايتفق مع مبادئ الدستور الا انه بالتاكيد لا يجوز مقارنته بالفعل الاجرامي الذي تقوم به القبائل في كل انتخابات؛ وعموما وعى الحضر منذ بداية التسعينيات الى خطرها على الديمقراطية فلم يعودوا الى إجرائها.
- لكن عندما توجه سهام النقد للحضر انهم يعارضون هذه الانتخابات الفرعية لانهم يطمحون التقليل من النفوذ "البدوي" بالتقليل من عدد النواب البدو؛ فإن مثل هذه الانتقادات لا تعكس الا سذاجة قائليها؛ فبكل الاحوال الحضر كأقلية في الدائرتين الرابعة والخامسة بعيدة كل البعد عن التمثيل النيابي حتى في حالة تخلى القبائل عن أفعالهم غير القانونية؛ الآتي يوضح هذا:

نظرة تحليلية الى نتائج انتخابات ٠٨ في الدائرة الرابعة تبين أن أول مرشح حضري ترتيبا "صالح السعيد" حل في المركز ٢١؛ ولم يستطع إحراز أكثر من ٢١٤١ صوت "المركز العاشر آخر الفائزين في تلك الانتخابات أحرز ٨٣٩٤ صوت"؛ وتكررت نفس النتائج في انتخابات

٠٩ في الدائرة الرابعه؛ فأول مرشح حضري ترتيبا "صالح السعيد" حل بالمركز ٢٥ وأحرز فقط ٢٢٤٣ صوت "المركز العاشر آخر الفائزين في تلك الانتخابات أحرز ١١٨٣٦ صوت" [٢٤٨].

وحتى عندما يقرر "الكنادرة" الدخول في تحالفات انتخابية مع بعض التجمعات القبلية الصغيرة في الدائرة الخامسة نجدهم بعيدين كل البعد عن الوصول للمجلس؛ فلم يستطع "فيصل الكندري" ورغم تحالفه مع قبائل "السهول؛ السبعان؛ العنوز" في انتخابات ٠٩ الا الحصول على المركز ١٤ بـ٩٩٦٢ صوت؛ في حين كان رقم النجاح للمركز العاشر ١٣١١٥ صوت؛ وهذا الرقم الذي أحرزه لا يمثل وجود "حضري" قوي بالدائرة فهو لم يحصل عليه الا بالتحالف مع ثلاثه قبائل أخرى[٢٤٨].

ثم أن دراسة محايدة تضع القوة التجييرية "للحضر" و"الشيعه" في الدائرة الخامسة عند ٤٠٠٠ صوت؛ وهو رقم يجعلهم بعيدين كل البعد عن النجاح [٢٤٩].

هذه النتائج التفصيلية توضح تماما التركيبة البدوية الغالبة على الدوائر الرابعة والخامسة؛ من سيستفيد من منع الفرعيات هم "بدو" أيضا؛ لكن من قبائل و فخوذ أصغر "شمر؛ الظفير؛ عنوز" بالدائرة الرابعة؛ و "الدواسر؛ العتبان؛ مطير؛ سبيع؛ السهول" بالدائرة الخامسة.

اذا اعتراض الحضر الاخلاقي على هذه الافعال المجرمة يرجع فقط الى كونها تتعارض مع مفاهيم دستورية تنص على المساواة؛ وتكافؤ الفرص ليس الا إضافة لتحديها لسلطة الدولة القانونية وهيبتها ولا يرجع الى أي مصالح شخصية سيجنونها.

* * *

اذا تشكل احداث فرعيات ٠٨ نقطة تحول كبرى؛ بعدها انهارت هيبة الدولة؛ تبخرت سيادة القانون؛ مجموعة من "الرعاع" في حادثتين منفصلتين اقتحموا مباني امنية؛ كسروا أبوابها؛ اشتبكوا مع رجال الامن؛ حطموا مركبات الشرطة.

بعد ذلك يأتي من يتساءل لماذا ضاعت هيبة الدولة في كل جانب من جوانب الحياة اليومية؛ الاجابة بسيطة: تلاشت هيبة الدولة بضعفها! بدلا من تطبيق القانون وتقديم الرعاع للمحاكمة تنفذ طلباتهم ويطلق سراح مسجونين؟ فقط ليزداد طغيانهم ويطالبون باسترجاع الادلة أيضا؟

بعد ذلك يتساءلون أين ذهبت هيبة الدولة؟ أين ذهبت هيبة "الشيوخ"؟ لماذا غيرنا من شيوخ الخليج لازالوا يحتفظون بهيبتهم واحترامهم؟

٢٤٨- المصدر: قاعد بيانات "**Herb**"
Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved june 23, 2010 from http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm

٢٤٩- القبس؛ قراءة في الدائرة الانتخابية الخامسة (٦-٦)؛ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦.

في السعودية نراهم مطأطئي الرؤوس؛ عيونهم مثبته على أقدامهم لا ترمش؛ لسانهم لا يمل من تكرار "طال عمرك" "طال عمرك"؛ وعندما يرجعون الى الكويت ويستبدلون الجواز السعودي بالجواز الكويتي؛ يتحول الارنب فجأة أسدا؛ فيصبح هذا شيخا "لا يصلح لإدارة قسم بالشئون"؛ وهذا "شيخ القطاوة"؛ اما ذاك فدعك منه انه "حطبة الدامه".

شيوخ الخليج فرضوا هيبتهم الشخصية قبل القانون أحيانا؛ بالكويت حتى هيبة القانون لم نحاول فرضها؛ لو نتخيل ماذا كان سيحدث لو قرر الارنب أن يغدوا أسدا في السعودية؛ في أول "جمعة" قادمة سنرى "قصهم" بعد الصلاة مباشرة؛ في الكويت لا داعي "للقص" لكن نحن ندعي اننا دولة قانون؛ لدينا قانون مكافحة الشغب وآخر للمتهمين بالتعدي على رجال الامن لماذا الخوف من تطبيقهم؟ لماذا التردد دائما؟ وماذا كانت نتيجة الخوف والتردد؟ الا مزيداً من التطاول والاهانات.


ابيض

ملحق إضافي توضيحي


ابيض

"تزامنا مع تحضيرات طباعة هذا الكتاب فوجئت بالتطورات الدراماتيكية التي شهدتها الساحة السياسية اغسطس – سبتمبر ٢٠١٠ ؛ فتنة ياسر حبيب المذهبية ؛ لارتباطها العضوي بفرضيات هذا الكتاب أحتجت أن أناقشها في هذا الملحق"

ظاهرياً الاحداث الاخيرة تنزع مصداقية الكثير من الفرضيات التي ادعيها في هذا الكتاب؛ الفتنة الاخيرة لم تكن بدوية – حضرية أبداً بل كان الصراع ديني ما بين سنة وشيعة

كيف تجرأت اذا؟

كيف أختزلت الصراع السياسي في جذوره الاجتماعية الى صراع حضر – بدو؟

الحقيقة أني سأظل متمسك بموقفي هذا؛ بل زادتني الاحداث الاخيرة يقينا بصدق فرضياتي؛ لانه على نقيض هذا ؛ خلف ظاهريتها الخداعة فإن الفتنة السنية – الشيعية الاخيرة تنجح تماما في بيان ما ادعيه:

الازمات السياسية المتكررة في نهاية المطاف هي تعبير عن صراع اجتماعي بين جماعات اثنية متباينة.

ورغم اني لا أتجاهل الصراع السني – الشيعي أبدا الا اني ازعم ان الصراع الحضري – البدوي "حاليا على الاقل" هو ركن الاساس في المشهد السياسي المحلي؛ بل ويا للغرابه اني أزعم أن حتى فتنة الشيعي باسر حبيب في جانب واحد منها على الاقل ماهي الا مظهر آخر للصراع الحضري – البدوي؛ فهي لم تفرز المجتمع كما هو متوقع الى سنة و شيعة فحسب؛ بل أنها "وللمرة الثانية يا للغرابة"؛ فرزته الى ثلاث مجموعات: شيعه؛ بدو؛ حضر.

كيف هذا ؟

هنا أحلل منطقي خلف هذا الزعم الغريب:

حين بدأت هذه الفتنة ؛ تصدى لها البدو ؛ بينما لم يبدوا أن غالبية الحضر ما عدا أقلية من المؤدلجين بذلك الاكتراث للقضية برمتها .

لما ظهر الاسلام البدوي أكثر "غارية" على عرض أم المؤمنين "رضى الله عنها" من الاسلام الحضري؟

١ – حين هاجم أعضاء مجلس أمة بدو وزير الداخلية "جمعان الحربش ؛ فيصل مسلم ؛ مسلم البراك؛ وليد الطبطبائي حضري ذو ارتباطات انتخابية بدوية سبق أن فصلت فيها" ودعوا الى سحب جنسية "حبيب" أو الاستجواب؛ كان النواب الحضر بعيدين كل البعد عن هذه

المواقف الراديكالية ؛ بعضهم "مرزوق الغانم ؛ جاسم الخرافي" دعا للتهدئة وحذر من مغبة العبث بالجناسي؛ حتى الاسلاميين الحضر؛ عتاة السلف ؛ ورغم تعرض "حبيب" الشخصي لهم وبالاسم لم تبدى لهم نية التصعيد. "خالد السلطان شارك في ندوة واحدة فقط وأعلن بعدها انه لن يشارك بندوات أخرى". بيان الـ ١١ نائب عن الاجراءات الحكومية لم يوقع عليه الا ٣ نواب حضر والباقي جميعهم بدو .

لماذا هذا الاختلاف الحاد في مواقف الحضر والبدو؟

٢ – في المواقف الشعبية : كافة الندوات الجماهيرية التي أقيمت لهذه القضية ؛ أقامها ناشطون بدو؛ في مناطق بدوية؛ ليحضرها بدو؛ محمد هايف في الفردوس ؛ خالد الشليمي في الجهراء ؛ الندوة المقررة لمبارك الدويلة في العمرية؛ الندوة المقررة لبدر ماجد المطيري في الصباحية .

غريب جداً؛ أين الحضر؟ لماذا لم يعقدوا ندوات مماثلة؟ لماذا لم تعقد ندوات في معقل السلف في اليرموك / كيفان؟ لماذا لم تعقد في معقل الاخوان المسلمين في الروضة؟

أين الفعاليات الحضرية من هذه القضية؟ بل أن جمعيات مجتمعية تحت الهيمنة الحضرية الكاملة لم تكتفي بالصمت بل أصدرت بيانات تندد بنوايا سحب الجنسية "الجمعية الكويتية لحقوق الانسان؛ المنبر الديمقراطي".

مرة أخرى لماذا هذا الاختلاف الحاد في مواقف الحضر والبدو؟

٣ – حتى حين هدد متهور متطرف بقتل أعضاء مجلس أمة؛ هل كان هذا المتعصب حضري؟ لا طبعا؛ كان بدوياً "مبارك البذالي"؛ لماذا لم يظهر متطرف حضري يهدد هو الآخر؟

مرة أخرى لماذا هذا الاختلاف الحاد في مواقف الحضر والبدو؟

بتحليل هذه المواقف ؛ بل الأهم بتحليل هذا الاختلاف في المواقف نأكد فرضيتي الأساسية :

"المجتمع الكويتي دائما مفروز الى جماعات اجتماعية متباينة متباعدة متخالفة ؛ دوما هي على أستعداد للاختلاف والتصارع"

في هذه القضية بالتحديد أختار البدو هذه المرة توجيه سهام حربهم – صراعهم الاجتماعي ضد الشيعة وليس الحضر ؛ بينما أدرك الحضر أن هذا التصعيد لا يقف خلفه أسباب دينية بقدر ماهي أجتماعية فلم يرغبوا أن يلعبوا دور جمرة نار بيد البدو .

اذا البدو ليسوا أكثر "غارية" من الحضر تجاه أم المؤمنين؛ لا طبعا؛ لكن هم يرفعون هذه القضية كما رفعوا غيرها؛ "كقميص عثمان"؛ لتخدم صراعهم / حراكهم الاجتماعي ضد الحضر أو الشيعة .

كشفت هذه القضية هشاشة المجتمع الكويتي؛ علة هذا المجتمع ذاتية؛ تكمن في بنيته الاجتماعية المتخالفة؛ ياسر حبيب ليس عميل أجنبي؛ لا ندفن رؤوسنا في الرمال وندعي ذلك؛ مواقفه؛ آراءه؛ يشاركه بها الكثير من أبناء ملته؛ مثله مثل البدوي حسين جليعب أو ضيف الله بورمية أو مبارك الوعلان الذي يقف خلفهم الكثير من البدو يأيدون أرائهم المتطرفة ضد الحضر؛ أو مثل محمد الجويهل ومريديه الحضر .

هذا مجتمع دائماً مفروز إلى جماعاته الاجتماعية المتنافرة؛ دوما هي على أهبة الاستعداد للتصارع والتخالف .

في ٠٨ اصطف البدو والحضر ضد الشيعة (تأبين مغنية)؛ في ٠٩ اصطف الحضر والشيعة ضد البدو (أزمة السور – ازدواجية الجنسية)؛ والقادم في ٢٠١٠ أن يشحذ كل طرف أسلحته ترقبا للصراع القادم: البدو والشيعة ضد الحضر (أزمة غرفة التجارة – عصب البيت الحضري).

أين لحمة هذا المجتمع؟

هذا مجتمع مفكك قابل للانهيار في أي لحضة شريطة توفر الظروف المناسبة؛ أي ديمقراطية قابله للحياة في هذا المجتمع؟



الملاحق


ابيض

Main page / About

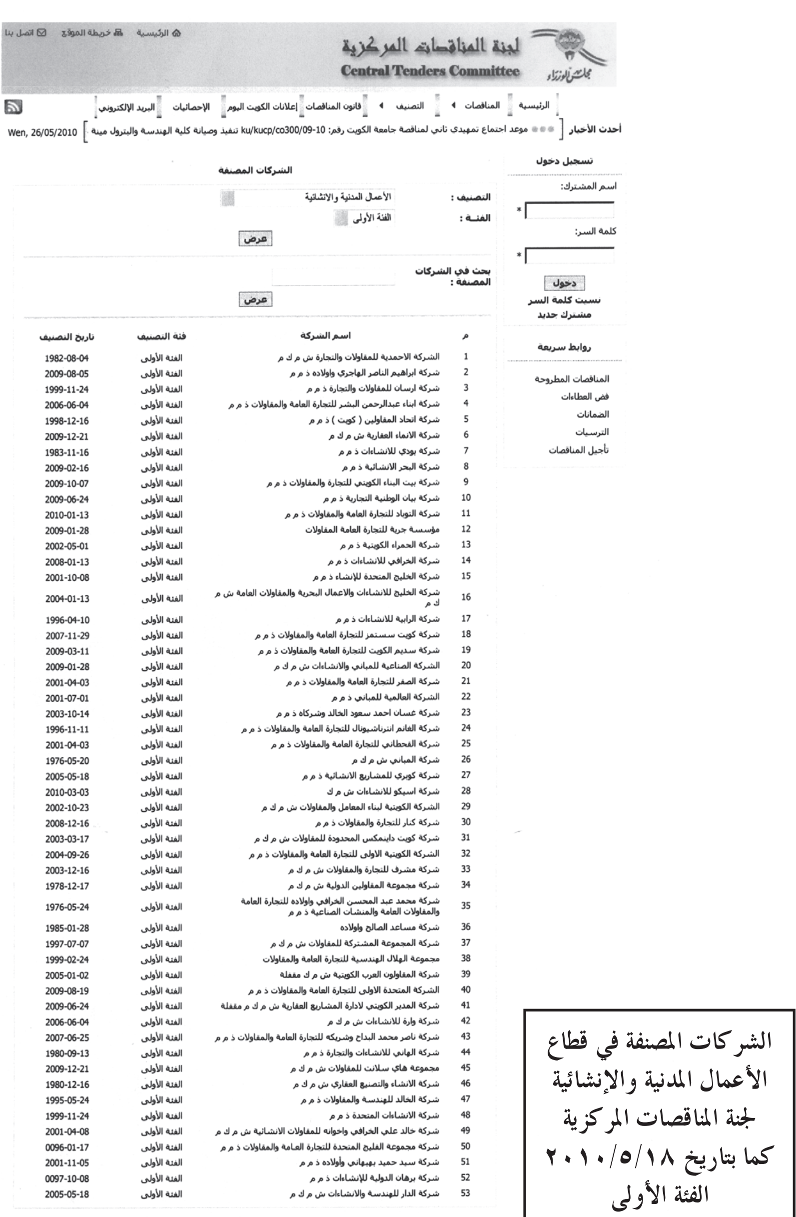
------- Kuwait Politics Database -------

Professions By Baladiya District

100=average for Kuwait

Profession	الكويت	الشرق	ضاحية عبدالله السالم	الفيحاء	حولي	السالمية	أبرق خيطان	العمرية	الصليبيخات	الأحمدي	الصباحية	Total
طبيب	100	192	192	128	235	145	34	35	35	47	26	*421*
مدرس	100	164	108	124	162	162	51	81	79	61	44	*3093*
استاذ جامعه	100	157	186	100	299	111	15	48	38	47	8	*281*
محاسب	100	157	154	120	160	217	44	93	46	43	44	*123*
مهندس	100	152	198	140	199	183	42	46	44	43	28	*2103*
طيار	100	151	113	202	175	222	47	52	30	28	69	*140*
تاجر	100	147	408	182	160	72	40	48	37	37	42	*3254*
صاحب عمل	100	130	133	149	140	117	57	109	52	94	57	*190*
محامي	100	120	263	140	217	98	28	81	39	47	35	*307*
موظف	100	118	96	110	104	116	93	103	83	97	97	*64393*
اعمال حرة	100	113	101	98	115	73	169	85	62	109	86	*438*
مجهول	100	106	126	160	117	105	108	83	106	59	68	*665*
طالب	100	103	135	126	116	93	97	85	114	76	73	*22262*
رجل اطفاء	100	102	48	48	49	143	155	107	111	93	144	*1118*
دبلوماسي	100	101	377	230	280	21	21	40	34	6		*105*
اخر	100	101	124	113	191	186	125	43	86	38	6	*191*
فني	100	95	71	73	101	390	128	61	51	30	63	*222*
مدير اداري	100	90	220	195	303	101	46	32	8	28	15	*352*
متقاعد	100	69	53	69	85	76	129	130	123	118	97	*14344*
ضابط حرس وطني	100	52	116	69	139	90	80	92	120	97	95	*136*
ضابط	100	52	105	91	63	62	82	132	104	119	175	*647*
بدون عمل	100	34	25	26	21	42	146	123	174	151	163	*3590*
عسكري	100	28	20	31	21	29	78	86	101	199	317	*1493*
شرطي	100	17	18	16	18	30	105	86	112	188	316	*2693*
سائق	100	14	6	5	26	15	186	82	226	164	127	*509*
عسكري حرس وطني	100	14	13	22	20	49	166	132	166	157	157	*5717*
عامل	100		63	27	28	33	11	31	324	105	234	*101*
حارس	100		2	3	13	11	131	96	238	224	88	*1500*

ناخبي المجلس البلدي حسب الوظيفة
وفقا لقاعدة بيانات هيرب



لجنة المناقصات المركزية
Central Tenders Committee

الرئيسية | خريطة الموقع | اتصل بنا

الرئيسية | المناقصات | التصنيف | قانون المناقصات | إعلانات الكويت اليوم | الإحصائيات | البريد الإلكتروني

أحدث الأخبار [موعد اجتماع تمهيدي ثاني لمناقصة جامعة الكويت رقم: ku/kucp/co300/09-10 تنفيذ وصيانة كلية الهندسة والبترول مينة] Wen, 26/05/2010

تسجيل دخول

اسم المشترك: *

كلمة السر: *

دخول

نسيت كلمة السر

مشترك جديد

روابط سريعة

المناقصات المطروحة

فض العطاءات

الضمانات

الترسيات

تأجيل المناقصات

الشركات المصنفة

التصنيف : الأعمال المدنية والانشائية

الفئــة : الفئة الأولى

عرض

بحث في الشركات المصنفة :

عرض

م	اسم الشركة	فئة التصنيف	تاريخ التصنيف
1	الشركة الاحمدية للمقاولات والتجارة ش م ك م	الفئة الأولى	1982-08-04
2	شركة ابراهيم الناصر الهاجري واولاده ذ م م	الفئة الأولى	2009-08-05
3	شركة ارسان للمقاولات والتجارة ذ م م	الفئة الأولى	1999-11-24
4	شركة ابناء عبدالرحمن البشر للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2006-06-04
5	شركة اتحاد المقاولين (كويت) ذ م م	الفئة الأولى	1998-12-16
6	شركة الانماء العقارية ش م ك م	الفئة الأولى	2009-12-21
7	شركة بودي للانشاءات ذ م م	الفئة الأولى	1983-11-16
8	شركة البحر الانشائية ذ م م	الفئة الأولى	2009-02-16
9	شركة بيت البناء الكويتي للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2009-10-07
10	شركة بيان الوطنية التجارية ذ م م	الفئة الأولى	2009-06-24
11	شركة التوباد للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2010-01-13
12	مؤسسة جرية للتجارة العامة المقاولات	الفئة الأولى	2009-01-28
13	شركة الحمراء الكويتية ذ م م	الفئة الأولى	2002-05-01
14	شركة الخرافي للانشاءات ذ م م	الفئة الأولى	2008-01-13
15	شركة الخليج المتحدة للإنشاء ذ م م	الفئة الأولى	2001-10-08
16	شركة الخليج للانشاءات والاعمال البحرية والمقاولات العامة ش م ك م	الفئة الأولى	2004-01-13
17	شركة الرابية للانشاءات ذ م م	الفئة الأولى	1996-04-10
18	شركة كويت سستمز للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2007-11-29
19	شركة سديم الكويت للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2009-03-11
20	الشركة الصناعية للمباني والانشاءات ش م ك م	الفئة الأولى	2009-01-28
21	شركة الصقر للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2001-04-03
22	الشركة العالمية للمباني ذ م م	الفئة الأولى	2001-07-01
23	شركة غسان احمد سعود الخالد وشركاه ذ م م	الفئة الأولى	2003-10-14
24	شركة الغانم انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	1996-11-11
25	شركة القحطاني للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2001-04-03
26	شركة المباني ش م ك م	الفئة الأولى	1976-05-20
27	شركة كوبري للمشاريع الانشائية ذ م م	الفئة الأولى	2005-05-18
28	شركة اسيكو للانشاءات ش م ك	الفئة الأولى	2010-03-03
29	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات ش م ك م	الفئة الأولى	2002-10-23
30	شركة كنار للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2008-12-16
31	شركة كويت داينمكس المحدودة للمقاولات ش م ك م	الفئة الأولى	2003-03-17
32	الشركة الكويتية الاولى للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2004-09-26
33	شركة مشرف للتجارة والمقاولات ش م ك م	الفئة الأولى	2003-12-16
34	شركة مجموعة المقاولين الدولية ش م ك م	الفئة الأولى	1978-12-17
35	شركة محمد عبد المحسن الخرافي واولاده للتجارة العامة والمقاولات العامة والمنشات الصناعية ذ م م	الفئة الأولى	1976-05-24
36	شركة مساعد الصالح واولاده	الفئة الأولى	1985-01-28
37	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات ش م ك م	الفئة الأولى	1997-07-07
38	مجموعة الهلال الهندسية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الأولى	1999-02-24
39	شركة المقاولون العرب الكويتية ش م ك مقفلة	الفئة الأولى	2005-01-02
40	الشركة المتحدة الاولى للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2009-08-19
41	شركة المدير الكويتي لادارة المشاريع العقارية ش م ك م مقفلة	الفئة الأولى	2009-06-24
42	شركة وارة للانشاءات ش م ك م	الفئة الأولى	2006-06-04
43	شركة ناصر محمد البداح وشريكه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	2007-06-25
44	شركة الهاني للانشاءات والتجارة ذ م م	الفئة الأولى	1980-09-13
45	مجموعة هاي سلانت للمقاولات ش م ك م	الفئة الأولى	2009-12-21
46	شركة الانشاء والتصنيع العقاري ش م ك م	الفئة الأولى	1980-12-16
47	شركة الخالد للهندسة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	1995-05-24
48	شركة الانشاءات المتحدة ذ م م	الفئة الأولى	1999-11-24
49	شركة خالد علي الخرافي واخوانه للمقاولات الانشائية ش م ك م	الفئة الأولى	2001-04-08
50	شركة مجموعة الفليج المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الأولى	0096-01-17
51	شركة سيد حميد بهبهاني وأولاده ذ م م	الفئة الأولى	2001-11-05
52	شركة برهان الدولية للإنشاءات ذ م م	الفئة الأولى	0097-10-08
53	شركة الدار للهندسة والانشاءات ش م ك م	الفئة الأولى	2005-05-18

الشركات المصنفة في قطاع الأعمال المدنية والإنشائية
لجنة المناقصات المركزية
كما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨
الفئة الأولى



لجنة المناقصات المركزية — Page 1

لجنة المناقصات المركزية
Central Tenders Committee
مجلس الوزراء

الرئيسية | خريطة الموقع | اتصل بنا

الرئيسية | المناقصات | التصنيف | قانون المناقصات | إعلانات الكويت اليوم | الإحصائيات | البريد الإلكتروني

أحدث الأخبار: موعد اجتماع تمهيدي ثاني لمناقصة جامعة الكويت رقم: ku/kucp/co300/09-10 تنفيذ وصيانة كلية الهندسة والبترول مينة ، /en, 26/05/2010

تسجيل دخول
اسم المشترك: *
كلمة السر: *
دخول
نسيت كلمة السر
مشترك جديد

روابط سريعة
المناقصات المطروحة
فض العطاءات
الضمانات
الترسيات
تأجيل المناقصات

الشركات المصنفة

التصنيف : الأعمال المدنية والانشائية
الفئــة : الفئة الثانية
عرض

بحث في الشركات المصنفة :
عرض

م	اسم الشركة	فئة التصنيف	تاريخ التصنيف
1	مؤسسة انور العتيقي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	1976-06-27
2	مؤسسة الأعمال الكويتية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	2009-04-01
3	شركة ذا كونتراكتور للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2001-09-17
4	شركة ارض الجزيرة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-02-22
5	مؤسسة الاعمار الحديثة للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	2007-11-06
6	شركة الأمراء للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2008-01-13
7	مؤسسة انشاءات الايمان للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	2007-06-25
8	شركة أبناء عيسى عبد الله العثمان للتجارة و المقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2010-01-13
9	شركة الاعمار الهندسية لمقاولات الطرق والمباني ذ م م	الفئة الثانية	1982-02-02
10	شركة بدر الملا واخوانه ذ م م	الفئة الثانية	2005-07-05
11	شركة بدر الدويسان وشركاه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2001-04-03
12	مؤسسة الباب الكويتي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	1999-03-10
13	شركة تركي دبوس الدبوس واولاده لتجارة مواد البناء والمقاولات	الفئة الثانية	2003-12-16
14	شركة الجسمي والعصفور لمقاولات البناء ذ م م	الفئة الثانية	2003-10-14
15	شركة الجواد للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2007-06-04
16	مؤسسة خليل محمود للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	1971-03-02
17	شركة خليفة دعيج الدبوس واخوانه المحدودة ذ م م	الفئة الثانية	1977-11-20
18	شركة خليفة الجاسم للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1982-10-31
19	شركة الخميس للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1989-10-31
20	شركة الدنيا العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-04-22
21	شركة الدليل للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-03-17
22	شركة الرومي للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1985-08-16
23	شركة الرويسات للمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1987-11-16
24	شركة الرابية العالمية للمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1986-12-10
25	شركة الراجحي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-04-01
26	شركة او اند جي الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-10-14
27	شركة السهوب للتجارة و المقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-07-20
28	شركة ساي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1999-03-10
29	شركة 26 فبراير للمقاولات الانشائية ذ م م	الفئة الثانية	2003-12-16
30	شركة السدح للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-05-12
31	شركة سلمان عبدالله الدبوس واولادة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-10-14
32	شركة الشرق الاوسط للانشاءات (مدكو) ذ م م	الفئة الثانية	2004-06-02
33	شركه الشهله للتجاره العامه والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2008-03-06
34	شركة شاهين الغانم لمقاولات الطرق والجسور ش م ك م	الفئة الثانية	1999-03-10
35	شركة الصانع الاهلية للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الثانية	2005-04-04
36	شركة طارق الغانم للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-06-03
37	شركة طارق العيسى للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	2010-03-03
38	شركة العميري للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1974-05-29
39	شركة علي الصايغ للمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1976-03-22
40	شركة العدواني ذ م م	الفئة الثانية	2009-12-21
41	شركة العهد الجديد للمواد الانشائية والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-06-03
42	شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا ش م ك م	الفئة الثانية	2007-06-25
43	شركة العثمان والزامل للتجارة العامة والمقاولات العامة ذ م م	الفئة الثانية	2004-01-13
44	شركة العمارات الجديدة للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2000-11-06
45	شركة الفهد للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1986-11-20
46	شركة الفجي للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-02-22
47	شركة فنيسكو العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2002-12-25

:p://www.ctc.gov.kw/module/cls/jsp/classifiedComps.jsf — 26/05/20

الشركات المصنفة في قطاع الأعمال المدنية والإنشائية لجنة المناقصات المركزية كما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨ الفئة الثانية

48	شركة الفوز المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ. م. م .	الفئة الثانية	2006-11-08
49	شركة القبة الزرقاء للتجارة العامة و المقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2010-03-03
50	الشركة الكويتية للاعمال المدنية للتجارة العامة والمقاولات ذ. م. م .	الفئة الثانية	2009-01-28
51	شركة المركز العربي للتجارة والعقار	الفئة الثانية	2001-04-17
52	شركة المشاعل للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-01-14
53	شركة المجموعة الاهلية للمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1983-04-06
54	شركة مجموعة الزين الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1991-11-24
55	شركة مركز الكويت الصناعي ذ م م	الفئة الثانية	2003-10-14
56	شركة الماجد والزين للمقاولات العامة ذ م م	الفئة الثانية	2001-12-02
57	شركة المنتهى للعقارات والمقاولات الانشائية / ش م ك م	الفئة الثانية	2002-01-30
58	شركة مجموعة الخطيب التجارية ذ م م	الفئة الثانية	1996-01-17
59	شركة مجموعة البرجس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-10-13
60	شركة المركز الكويتي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2010-03-03
61	شركة محمد يعقوب الغانم وشركاه للتجارة والمقاولات العامة ذ م م	الفئة الثانية	1986-05-12
62	شركة المجموعة الدولية المشتركة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2010-01-13
63	مؤسسة المشاريع الوطنية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	2009-05-12
64	شركة مجموعة الغانم المشتركة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2003-02-22
65	شركة محمد ناصر البداح وشريكة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-08-19
66	شركة مؤسسة المصيريع الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-10-28
67	شركة نوري عبد الله النوري وشركاؤه للتجاره العامه والمقاولات ذم م	الفئة الثانية	2009-04-22
68	مؤسسة نسيبة لمقاولات العامة للمباني	الفئة الثانية	2003-12-16
69	شركة الهدير للمقاولات الانشائية ش م ك م	الفئة الثانية	1995-06-19
70	شركة النهار للصناعة والتجارة والمقاولات ش ت	الفئة الثانية	2004-05-03
71	شركة الرشيد ونصار للمقاولات وتجارة المواد الانشائية ذ م م	الفئة الثانية	2004-09-26
72	شركة الخدة العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1995-12-17
73	شركة عبدالحميد العيسى للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1968-11-06
74	شركة عبدالله الناصر للمقاولات الانشائية وصيانةالمباني	الفئة الثانية	2007-11-29
75	شركة ادارة الانشاءات والبناء للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-04-22
76	شركة البنيان للهندسة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1980-02-07
77	شركة الارجان العالمية العقارية ش.م.ك. مقفلة	الفئة الثانية	2001-06-08
78	شركة ابو شيبة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2007-06-04
79	شركة الابرق الكويتية للتجارة العامة المقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-01-28
80	شركة مجموعة حيات للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-06-03
81	شركة غانم عبد اللة العثمان للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	0097-04-07
82	شركة برقان للمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	1972-12-30
83	شركة مجموعة بوخمسين العالمية للمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-10-07
84	شركة تشييد الخليج للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-06-03
85	مؤسسة ورثة بدر احمد الخرافي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثانية	1974-12-05
86	شركة الغانم للمواد الخصوصية ذ م م	الفئة الثانية	2009-01-11
87	شركة جوهرة مكة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2009-05-12
88	شركة كي سي سي للهندسة والمقاولات ذ م م	الفئة الثانية	2010-05-18
89	الشركة الثلاثية العربية للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الثانية	2009-12-21
90	شركة انظمة البناء للمقاولات الانشائية ش م ك مقفلة	الفئة الثانية	2010-01-27
91	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن ش م ك	الفئة الثانية	2008-01-13



لجنة المناقصات المركزية
Central Tenders Committee
مجلس الوزراء

الرئيسية | خريطة الموقع | اتصل بنا

الرئيسية | المناقصات | التصنيف | قانون المناقصات | إعلانات الكويت اليوم | الإحصائيات | البريد الإلكتروني

أحدث الأخبار [موعد اجتماع تمهيدى ثانى لمناقصه جامعه الكويت رقم: ku/kucp/co300/09-10 تنفيذ وصيانة كلية الهندسة والبترول مبنى .] Wen, 26/05/2010

تسجيل دخول

اسم المشترك: *

كلمة السر: *

دخول

نسيت كلمة السر

مشترك جديد

روابط سريعة

المناقصات المطروحة

فض العطاءات

الضمانات

الترسيات

تأجيل المناقصات

الشركات المصنفة

التصنيف : الأعمال المدنية والانشائية

الفئــة : الفئة الثالثة

عرض

بحث في الشركات المصنفة :

عرض

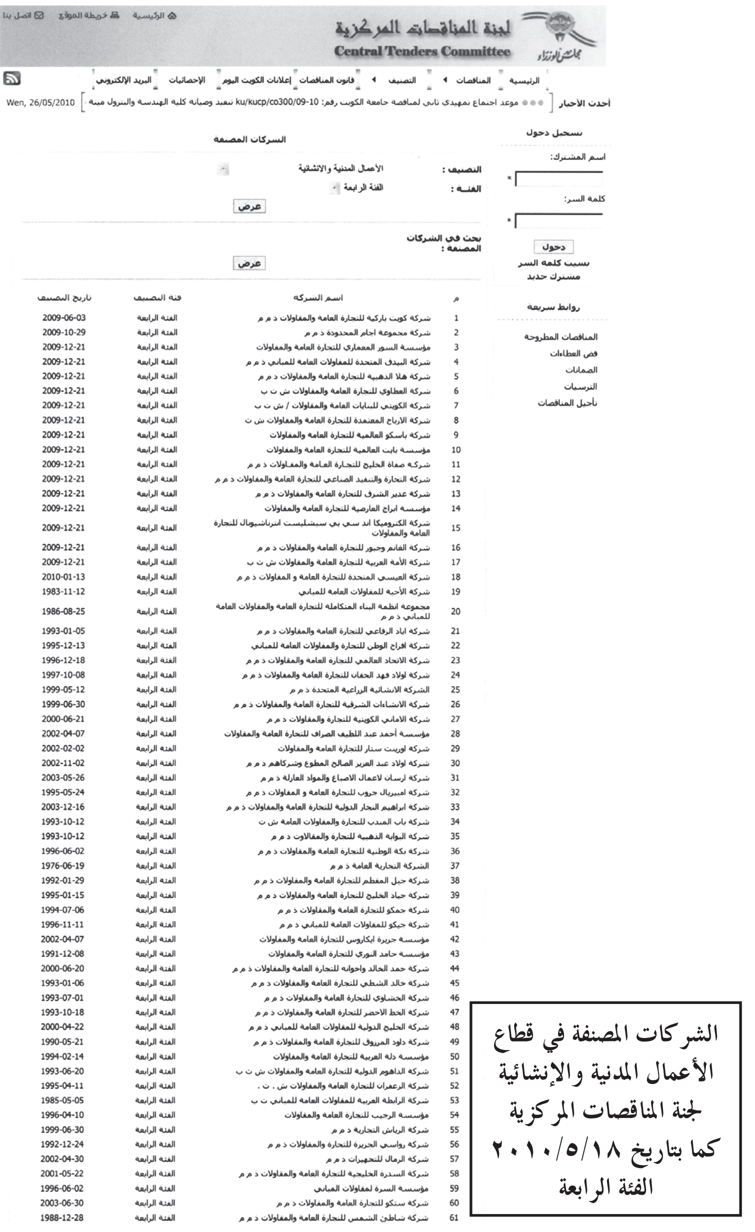
م	اسم الشركة	فئة التصنيف	تاريخ التصنيف
1	شركة الارشاد للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1985-04-14
2	شركة الانشاءات والطرق (باركو) وشركاة ذ م م	الفئة الثالثة	1976-10-31
3	شركة الإمارات المتحدة للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2010-01-13
4	شركة اولاد عثمان العثمان للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2004-05-30
5	الشركة الأنشائية الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الثالثة	2009-06-03
6	شركة احمد سليمان الفهد واخوانه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2007-03-19
7	شركة البادر للمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1983-11-19
8	شركة البريق للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2002-11-02
9	شركة البحر وبردويل للمواد الخصوصية	الفئة الثالثة	2002-11-02
10	شركة التقدم الهندسية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2003-04-22
11	شركة مجموعة تي تي سي التجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1993-11-04
12	شركة جاسم عبدالله جاسم وشركاة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1985-05-08
13	مؤسسة جابركو الدولية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2007-11-29
14	مؤسسة حمزة أكبر للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2006-12-10
15	شركة الخنيني للتجارة العامه والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-04-22
16	شركة الخليجية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2002-11-02
17	شركة الخليج واوروبا للخدمات العقارية ش ت	الفئة الثالثة	2003-12-16
18	شركة الدار الثنائية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2003-12-16
19	شركة دار المعمار للتجارة العامة والمقاولات العامة ش ت ب	الفئة الثالثة	1999-05-12
20	شركة الدائرة المشتركة للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1981-02-16
21	مؤسسة الرباح للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	1996-01-17
22	شركة روابي الشام للمقاولات العامة وتجارة مواد البناء ذ م م	الفئة الثالثة	1986-05-13
23	شركة السيدان للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2002-11-06
24	شركة الشامية للمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2003-10-14
25	شركة الشاهين الذهبي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2005-04-04
26	مؤسسة صلاح بورسلي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	1999-03-10
27	شركة الصحوة للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الثالثة	2003-03-17
28	شركة صحارى الكويت للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1999-05-12
29	شركة المسباح الانشائية ش م ك م	الفئة الثالثة	2006-04-10
30	شركة عبد الله بوعركي للتجارة والمقاولات العامة ش ت ب	الفئة الثالثة	2002-12-25
31	شركة العجيل والزيد للتجارة والمقاولات العامة ذ م م	الفئة الثالثة	1989-09-27
32	شركة العارضية العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2007-03-19
33	مؤسسة عبد الله الجوير للتجارة العامة و المقاولات	الفئة الثالثة	2003-10-14
34	مؤسسة عبدالله الحوطي للتجارة والمقاولات	الفئة الثالثة	1994-06-29
35	شركة غنام والصانع للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2007-11-29
36	شركة الفهرس التجارية ذ م م	الفئة الثالثة	2009-04-22
37	شركة الفينيق الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2002-11-02
38	مجموعة حباري الجزيرة التجارية	الفئة الثالثة	1995-01-20
39	الشركة المحلية للخرسانة الجاهزة ذ م م	الفئة الثالثة	2002-03-18
40	شركة المنذر العقارية ذ م م	الفئة الثالثة	2007-04-09
41	مركز الاحمدي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2009-06-24
42	المركز الكويتي للبناء	الفئة الثالثة	2003-06-30
43	شركة محمود بهمن للتجارة والمقاولات العامة ذ م م	الفئة الثالثة	2006-11-08
44	مؤسسة هشام سالم الرومي لمقاولات المباني	الفئة الثالثة	1998-12-16
45	شركة الهضاب للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1995-06-19
46	مؤسسة الواجهة الحديثة للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2002-11-02
47	شركة ولاء الكويت للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2007-02-12
48	شركه اساس للمقاولات العامه ذ م م	الفئة الثالثة	2008-10-15
49	شركة قصر البيداء للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1997-10-08
50	شركة منا للإنشاءات والتجارة العامة والمقاولات ش ذ م م	الفئة الثالثة	2008-01-13
51	الشركه الانشائيه الهندسيه للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2009-06-03
52	الشركة التخصصية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-10-28
53	شركة مجموعة الكاظمي الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-06-24
54	شركة عبدالعزيز عبدالله واولاده ذ م م	الفئة الثالثة	2004-05-30
55	شركة ترميم للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2009-05-12
56	شركة السور العالي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-03-04
57	شركة القلعة الكويتية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-12-21
58	شركة ابناء خليفة الرومي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2002-05-04
59	شركة السيف المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2001-03-17
60	شركة جاسم احمد يوسف النصف وشركاة للتجارةالعامة و المقاولات ووكلاء سفن ذ. م. م	الفئة الثالثة	0093-07-17

http://www.ctc.gov.kw/module/cls/jsp/classifiedComps.jsf

26/05/2010

الشركات المصنفة في قطاع الأعمال المدنية والإنشائية لجنة المناقصات المركزية كما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨ الفئة الثالثة

61	شركة احمد فهد الفهد للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	0090-01-15
62	شركة المجموعة الاسيوية للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2001-11-04
63	شركة الهندسة الميكانيكية والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2008-12-16
64	شركة البحر وبردويل للمواد الخصوصية ذ م م	الفئة الثالثة	2002-11-02
65	شركة جلوبال الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-08-05
66	شركة تسونامي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2005-04-04
67	شركة عمران لادارة المشروعات والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1992-06-24
68	شركة فيرست جروب للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2010-05-05
69	شركة المحمود والحجل للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2010-01-13
70	شركة الحميدية الاهلية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	1979-03-14
71	مؤسسة هالي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الثالثة	2007-06-25
72	النصف الانشائية فرع من من شركة مهلهل النصف واولادة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2007-11-29
73	شركة المد الأخضر للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-01-28
74	الشركة العالمية لاعمار الصحراء للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2007-05-07
75	شركة المتحدة للاعمار للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-10-07
76	شركة الزامل والدياسطي لمقاولات البناء	الفئة الثالثة	2009-05-12
77	شركة العماري للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-04-22
78	شركة الجدي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2008-10-15
79	شركة امانة يونا يتد للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-10-07
80	شركة الهناء المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-12-21
81	شركة الضبي الفضي للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الثالثة	2009-06-24
82	شركة معرفي الانشائية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2010-01-13
83	شركة الخرافي ناشيونال ش م ك م	الفئة الثالثة	2009-06-03
84	شركة الخدمات الفنية المتكاملة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-04-01
85	شركة المزايا الانشائية للمقاولات العامة ذ م م	الفئة الثالثة	2009-10-28
86	شركة ساسكو الخليج للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2010-01-13
87	شركة الصناعات لانظمة البناء ذ م م	الفئة الثالثة	2010-01-27
88	شركة ناسا الانشائية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الثالثة	2009-07-19



لجنة المناقصات المركزية
Central Tenders Committee
مجلس الوزراء

الرئيسية | خريطة الموقع | اتصل بنا

الرئيسية | المناقصات | التصنيف | قانون المناقصات | إعلانات الكويت اليوم | الإحصائيات | البريد الإلكتروني

أحدث الأخبار [موعد اجتماع تمهيدي ثاني لمناقصة جامعة الكويت رقم: ku/kucp/co300/09-10 تنفيذ وصيانة كلية الهندسة والبترول مبنى] Wen, 26/05/2010

تسجيل دخول

اسم المشترك:

كلمة السر:

دخول

نسيت كلمة السر

مشترك جديد

روابط سريعة

المناقصات المطروحة

فض العطاءات

الضمانات

الترسيات

تأجيل المناقصات

الشركات المصنفة

التصنيف : الأعمال المدنية والانشائية

الفئــة : الفئة الرابعة

عرض

بحث في الشركات المصنفة :

عرض

م	اسم الشركه	فئه التصنيف	تاريخ التصنيف
1	شركة كويت باركيه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-03
2	شركة مجموعة اجام المحدودة ذ م م	الفئة الرابعة	2009-10-29
3	مؤسسة السور المعماري للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-12-21
4	شركة البيدق المتحدة للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	2009-12-21
5	شركة هلا الذهبية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-12-21
6	شركة العطاوي للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2009-12-21
7	شركة الكويتي للبنايات العامة والمقاولات / ش ت ب	الفئة الرابعة	2009-12-21
8	شركة الارباح المعتمدة للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2009-12-21
9	شركة باسكو العالمية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-12-21
10	مؤسسة بايت العالمية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-12-21
11	شركة صفاة الخليج للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-12-21
12	شركة التجارة والتنفيذ الصناعي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-12-21
13	شركة عبير الشرق للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-12-21
14	مؤسسة ابراج العارضية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-12-21
15	شركة الكتروميكا اند سي بي سبشليست انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-12-21
16	شركة الغانم وجبور للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-12-21
17	شركة الأمة العربية للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2009-12-21
18	شركة العيسى المتحدة للتجارة العامة و المقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-01-13
19	شركة الأحبة للمقاولات العامة للمباني	الفئة الرابعة	1983-11-12
20	مجموعة انظمة البناء المتكاملة للتجارة العامة والمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	1986-08-25
21	شركة اياد الرفاعي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-01-05
22	شركة افراح الوطن للتجارة والمقاولات العامة للمباني	الفئة الرابعة	1995-12-13
23	شركة الاتحاد العالمي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1996-12-18
24	شركة اولاد فهد الحفان للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1997-10-08
25	الشركة الانشائية الزراعية المتحدة ذ م م	الفئة الرابعة	1999-05-12
26	شركة الانشاءات الشرقية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1999-06-30
27	شركة الاماني الكويتية للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2000-06-21
28	مؤسسة أحمد عبد اللطيف الصراف للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2002-04-07
29	شركة اورينت ستار للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2002-02-02
30	شركة اولاد عبد العزيز الصالح المطوع وشركاهم ذ م م	الفئة الرابعة	2002-11-02
31	شركة ارسان لاعمال الاصباغ والمواد العازلة ذ م م	الفئة الرابعة	2003-05-26
32	شركة امبيريال جروب للتجارة العامة و المقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1995-05-24
33	شركة ابراهيم النجار الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2003-12-16
34	شركة باب المندب للتجارة والمقاولات العامة ش ت	الفئة الرابعة	1993-10-12
35	شركة البوابة الذهبية للتجارة والمقالاوت ذ م م	الفئة الرابعة	1993-10-12
36	شركة بكة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1996-06-02
37	الشركة التجارية العامة ذ م م	الفئة الرابعة	1976-06-19
38	شركة جبل المقطم للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1992-01-29
39	شركة جياد الخليج للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1995-01-15
40	شركة جمكو للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1994-07-06
41	شركة جيكو للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	1996-11-11
42	مؤسسة جزيرة ايكاروس للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2002-04-07
43	مؤسسة حامد النوري للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1991-12-08
44	شركة حمد الخالد واخوانه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2000-06-20
45	شركة خالد الشطي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-01-06
46	شركة الخشاوي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-07-01
47	شركة الخط الاخضر للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-10-18
48	شركة الخليج الدولية للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	2000-04-22
49	شركة داود المرزوق للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1990-05-21
50	مؤسسة دلة العربية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1994-02-14
51	شركة الداهوم الدولية للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	1993-06-20
52	شركة الزعفران للتجارة العامة والمقاولات ش . ت .	الفئة الرابعة	1995-04-11
53	شركة الرابطة العربية للمقاولات العامة للمباني ت ب	الفئة الرابعة	1985-05-05
54	مؤسسة الرجيب للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1996-04-10
55	شركة الرياش التجارية ذ م م	الفئة الرابعة	1999-06-30
56	شركة رواسي الجزيرة للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1992-12-24
57	شركة الرمال للتجهيزات ذ م م	الفئة الرابعة	2002-04-30
58	شركة السدرة الخليجية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2001-05-22
59	مؤسسة السرة لمقاولات المباني	الفئة الرابعة	1996-06-02
60	شركة ستكو للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2003-06-30
61	شركة شاطئ الشمس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1988-12-28

الشركات المصنفة في قطاع الأعمال المدنية والإنشائية لجنة المناقصات المركزية كما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨ الفئة الرابعة

62	شركة الشايجي للتجارة والانشاءات ذ م م	الفئة الرابعة	1994-05-08
63	شركة الشعله الزرقاء المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1994-06-22
64	شركة شاطئ السالمية للمقاولات العامه للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	1993-07-21
65	مؤسسة شعاع الكويت للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1995-10-22
66	شركة الشملان ورتيبسي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1997-06-03
67	مؤسسة الشملان للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1999-11-17
68	شركة الشريفين للتجارة والمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	2002-03-05
69	مؤسسة صالح الأحمد التجارية	الفئة الرابعة	1997-04-07
70	شركة الصالحيه المشتركة للتجارة العامة	الفئة الرابعة	1993-01-05
71	مؤسسة الصايغ للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1992-11-08
72	مؤسسة الصداح لمقاولات البناء	الفئة الرابعة	1997-07-07
73	شركة ضياء بهبهاني للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2002-12-25
74	شركة عبدالعزيز عبدالله واولاده الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م ذ م م	الفئة الرابعة	1987-02-08
75	ملغيـــة ملغيـــة	الفئة الرابعة	1988-02-22
76	شركة علي الوزان وشركاه للتجارة العامة والمقاولات ذ . م . م .	الفئة الرابعة	1990-05-21
77	شركة العجمي وشريكه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1991-12-08
78	شركة عيسى السليم للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2000-05-30
79	مؤسسة علي العمير للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1997-12-09
80	شركة عبدالله عوض الخضير واولاده للتجارة والمقاولات العامة ش ت ب	الفئة الرابعة	2001-04-17
81	مؤسسة عدنان الزيد للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2002-05-04
82	مؤسسة عبدالله ثامر العتيبي للمقاولات الانشائية والكهربائية	الفئة الرابعة	2002-07-09
83	شركة العارضي الوطنيه للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2003-06-17
84	شركة علي درويش وشريكه للمقاولات العامة ذ م م	الفئة الرابعة	1996-11-11
85	شركة فدان للتجارة والمقاولات العامة ذ م م	الفئة الرابعة	1989-11-06
86	مؤسسة الفروانية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1995-10-22
87	شركة جودة التنمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2000-04-22
88	شركة فن العمارة للمقاولات الانشائية ذ م م	الفئة الرابعة	2002-05-22
89	شركة القصور الوطنيه للتجارة العامة والمقاولات العامة وتجارة السيارات ش	الفئة الرابعة	2002-05-22
90	شركة كنز الخليج ذ م م	الفئة الرابعة	1987-10-05
91	مؤسسة كليب للتجارة والمقاولات	الفئة الرابعة	1987-10-06
92	شركة الكليب الدولية التجارية ذ. م. م.	الفئة الرابعة	1993-02-17
93	الشركة الكويتية العقارية القابضة	الفئة الرابعة	1993-12-14
94	مؤسسة كاظمة العالمية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1996-06-02
95	شركة الكويت والبحرين للمقاولات العامة للمباني	الفئة الرابعة	1999-11-24
96	شركة كويت هوم للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-11-21
97	شركة كلفر ستي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2001-04-03
98	شركة كويت الغد للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2003-12-16
99	شركة المقاولات الكهربائية ذ م م	الفئة الرابعة	null
100	شركة المخلد ويونس للمقاولات الانشائية ذ م م	الفئة الرابعة	1988-11-07
101	شركة محمد الراجحي واولاده للتجارة العامة والمقاولات العامة ش ت ب	الفئة الرابعة	1991-09-28
102	شركة المجلس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-01-05
103	شركة المدد للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1983-02-14
104	مؤسسة منابر الوطن للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1993-10-02
105	مؤسسة المري للتجارة والمقاولات الانشائية	الفئة الرابعة	1993-11-23
106	شركة الميزان الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-12-14
107	شركة مهنا الحياني للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-12-14
108	شركة مؤسسة مبارك الحجرف للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1995-01-30
109	الشركة المحمدية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1992-02-03
110	مؤسسة مبارك طلال الجري للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1995-05-24
111	شركة محمد البهبهاني واولاده لانتاج الخرسانة الجاهزة ومقاولاتها	الفئة الرابعة	1996-04-10
112	شركة محمد فهد البناي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1997-10-08
113	شركة مجموعة العصيمي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1997-12-13
114	شركة مجموعة الحسيني الاولى للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-02-09
115	شركة المدينة المنورة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2001-07-03
116	شركة موارد الخليج للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2002-05-22
117	شركة مجموعة اولاد نايف الدبوس للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2002-10-23
118	شركة مركز المجال التقنى للتجارة العامة و المقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2003-03-17
119	شركة منا القابضة ش م ك ق	الفئة الرابعة	2003-02-22
120	مجموعة شيماء الدولية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1999-03-10
121	شركة مجموعة الخشرم للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1982-10-28
122	شركة المراسيم للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	1999-10-06
123	شركة مام للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	1999-11-24
124	شركة مجموعة الخضري العالمية للمقاولات	الفئة الرابعة	1999-11-24
125	مؤسسة المنار الكويتية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2000-04-22
126	شركة النسر للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1993-12-07
127	مؤسسة النيل العربي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1994-01-30
128	مؤسسة ناصر العالمية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1997-12-09
129	شركة نزهان وأولاده للتجارة العامة والمقاولات العامة ش ت ب	الفئة الرابعة	2000-05-30
130	شركة الهندسة الميكانيكية والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2000-04-22
131	شركة هيبل للمباني الحديثة ذ م م	الفئة الرابعة	2000-05-31
132	شركة الهندسة الشرقية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-06-21
133	شركة الوجيه للمقاولات الانشائية ذ م م	الفئة الرابعة	2003-06-17
134	مؤسسة اليال للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2002-06-17
135	شركة أولاد سلطان عجيل للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1984-11-14
136	مؤسسة اركس للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2001-10-30
137	شركة ابناء مرزوق العميرة للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1996-06-02
138	شركة الزامل الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-01-13
139	شركة فيصل مزيد المسعود للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	1994-12-07
140	شركة التكامل الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-04-12

141	شركة دانة الصباحية للتجارة العامة و المقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-04-18
142	شركة دانا الزرقاء للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-04-07
143	شركة غيداء الكويت للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-05-16
144	شركة الانجازات الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-05-16
145	شركة ال .جي ام المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-05-23
146	شركة الستين العالمية للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2004-05-30
147	شركة طريق النجاح للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م	الفئة الرابعة	2004-06-21
148	مؤسسة فور سكلس للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2004-06-21
149	شركة الشبعان للمقاولات العامة ذ م م	الفئة الرابعة	2000-06-12
150	شركة سديم للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-09-26
151	شركة المير للخدمات الفنية ذ م م	الفئة الرابعة	2004-09-26
152	شركة الحيزا للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-09-26
153	شركة كبر العالمية للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-09-26
154	شركة الأداء الأول للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-01-13
155	شركة التطور العمرانى للتجارة العامة و المقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2001-10-17
156	شركة دلتا بالاس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2002-02-02
157	مؤسسة العجران للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	0097-12-13
158	شركة العثمان العالمية للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2002-01-13
159	مجموعة الزامل المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-11-24
160	شركة افاميا الدولية للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	2002-02-02
161	شركة قاسيون العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.	الفئة الرابعة	0087-04-09
162	مؤسسة العصفور العالمية للتجارة والمقاولات العامة	الفئة الرابعة	1992-01-06
163	مؤسسة علي حسن علي الصراف للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1996-06-02
164	مؤسسة البينة للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2001-11-05
165	مؤسسة الاشرفية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2002-06-17
166	مؤسسة عبدالرحمن داود القملاس للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1982-01-27
167	مؤسسة علي المطيري للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1988-02-22
168	شركة اطيان للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2005-02-07
169	شركة الخيرة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2004-12-15
170	شركة الداو الخليجية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	0089-06-14
171	شركة ركن مونتكارلو للتجارة العامة و المقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2005-03-13
172	شركة المهلب المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-03-14
173	شركة المتوكل للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	2005-04-04
174	شركة فدك الاولى للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2005-05-18
175	مؤسسة المسارات الخليجية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2005-05-18
176	شركة الشمس والرمال للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-05-21
177	شركة النهضة الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-05-17
178	شركة جرسن العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-06-01
179	شركةالبحرة العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-06-01
180	شركة الشباك الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	1994-01-30
181	مؤسسة النوط الذهبي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2005-09-28
182	شركة مجموعة ستينز العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-09-28
183	مجموعة المدني للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-10-05
184	مجموعة جمال بدر الدبوس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1992-11-08
185	شركة هويس انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-09-28
186	شركة العنزي والخميس التجارية ذ م م	الفئة الرابعة	2005-12-07
187	شركة السبل للتجارة العامة والمقاولات ش ذ م م	الفئة الرابعة	2005-12-07
188	شركة مجموعة الزاحم العالمية للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-12-07
189	الشركة الاولي للاعمار للتجارة العامة ومقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-12-07
190	شركة العمارة التراثية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-12-07
191	مؤسسة السور البرونزي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1994-06-05
192	شركة الخدمات المتكاملة للمقاولات الميكانيكية والالات الدقيقة ذ م م	الفئة الرابعة	2002-03-18
193	شركة ضاري الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-01-30
194	شركة بريمو ليد للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-01-30
195	مؤسسة موسى عبد الحسين بهمن التجارية	الفئة الرابعة	2006-01-30
196	شركة الشهب للمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-01-30
197	مؤسسة سالم المتحدة للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2006-01-30
198	مؤسسة البحر الأهلية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2006-06-12
199	شركة اسماء الديرة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-06-12
200	شركة الفايد للتجارة العامة والمقاولات العامة ونقل البضائع ذ م م	الفئة الرابعة	2006-03-13
201	شركة الميثاق العالي للتجارةالعامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-03-13
202	شركة الهيكل الذهبي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-03-12
203	شركة وثره للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-05-07
204	شركة الوافي الكويتية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-05-07
205	شركة اساس اس اف للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2006-05-07
206	شركة الصبية الفنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-05-07
207	شركة الاتحاد العمراني للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2006-05-07
208	شركة مجموعة كام انترناشيونال للتسويق والتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2006-06-04
209	شركة الحرمين المميزة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-06-04
210	مجموعة بن مرزوق العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-06-04
211	مؤسسة المحرق للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	1993-01-06
212	شركة سكاي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2006-11-08
213	شركة الألفين للتجارة والمقاولات العامة ذ م م	الفئة الرابعة	2006-11-08
214	شركة دنيا خزعل للتجارة العامة والمقاولات ذ . م . م	الفئة الرابعة	2006-11-08
215	شركة الخشرم الدولية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2006-12-10
216	شركة كويت سوبر سبان سيستمز للتجارة العامة و المقاولات	الفئة الرابعة	2006-12-10
217	شركة المير للخدمات الفنية	الفئة الرابعة	2004-09-27
218	شركة انشاءات الصفاة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2005-12-07
219	شركة الانجاز العربية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-21
220	مؤسسة البيت المعماري للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2007-02-12
221	مؤسسة كويت ماجيك للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2007-06-25

222	شركة مجموعة الهاجري المشتركة للتجارة العامة والمقاولات ت ب	الفئة الرابعة	2007-02-12
223	شركة انشاءات الديرة للتجارة العامة والمقاولات ذ. م. م	الفئة الرابعة	2007-02-12
224	المجموعة الاولية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2007-02-12
225	شركة مجموعة الغانم الكويتية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-02-12
226	شركة سيتي انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-03-19
227	شركة ابراج عويدر العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-03-19
228	شركة شمسان والبشير للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-03-19
229	شركة المشاريع العمومية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-03-19
230	شركة اوبرا العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-21
231	شركة اولاد بدر المبع للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2007-04-09
232	شركة مجموعة المستثمرون الدوليون للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-05-07
233	شركة القطان كابيتال للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2007-05-07
234	شركة الموفي المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2007-05-07
235	شركة الدغر الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-06-04
236	شركة التسهيلات الخليجية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2007-06-04
237	شركة جمال العالمية للتجارة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2007-06-04
238	شركة المحيسن الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-06-25
239	مؤسسة جرير للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2007-06-25
240	الشركة الكويتية للتقدم التقني للتجارة العامة والمقاولات وأعمال النجارة والحدادة والالمنيوم ذ م م	الفئة الرابعة	2007-06-25
241	شركة الفجر الدولية للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2007-06-25
242	شركة بريق المستقبل للتجارة العامة ذ م م	الفئة الرابعة	2007-06-25
243	شركة جلوبال كونستر اكشن للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-06-25
244	شركة الداهوم للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-06-25
245	شركة العثمان العقارية ذ م م	الفئة الرابعة	2007-09-25
246	شركة كبر الكويتية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2007-09-25
247	شركة بريق المانع للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2007-11-06
248	شركة البتول الاهلية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-11-06
249	الشركة الكندية الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-11-29
250	شركة المورد الكويتي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2007-11-29
251	شركة مركز باسل الكويت التجاري الدولي ذ م م	الفئة الرابعة	2007-11-29
252	شركة مجموعة العبدلي المشتركة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-03-19
253	شركة التمساح البحري للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2008-01-13
254	شركة معمار للمواد الخصوصية ذ م م	الفئة الرابعة	2008-01-13
255	شركة كويت كونتر اكتورز للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-02-12
256	شركة مسكات للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-02-12
257	شركة نور المناهل للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-03-06
258	مؤسسة عمارة السيف للمقاولات العامة للمباني	الفئة الرابعة	2008-03-06
259	شركة اليسرة التجارية ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-21
260	شركة الكرامة للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2005-05-21
261	شركة ستي كورب العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-21
262	شركة يامور للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-21
263	مؤسسة أكليبس للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2008-05-21
264	شركة الديوان المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-28
265	شركة فجر الايمان للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-28
266	شركة الفزير العالمية للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2008-05-28
267	شركة الثريا للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-28
268	شركة الايدي المتحالفة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-28
269	شركة الفرص الكويتية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-28
270	شركة السدير للتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-28
271	شركة الزوبع للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-05-29
272	شركة الشارقة الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-06-11
273	شركة عبدالله بدر الملا للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-06-11
274	الشركة البريطانية المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-06-11
275	شركة جلوبال كونستراكشن للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2007-06-25
276	شركة مجموعة برايم ون للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-10-15
277	شركة المشاريع الاهلية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2008-11-12
278	شركة فرناس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-11-12
279	شركة ارابتك للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-11-26
280	شركة لؤي عبدالعزيز العبدالرزاق وشركاه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-11-26
281	شركة الاستقامة الذهبية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-12-16
282	مجموعة الالتزام العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2008-12-16
283	شركة عود الخيزران للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2008-12-16
284	شركة بتروكون للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-01-11
285	شركة فن الريادة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-01-11
286	مؤسسة الدرباس لمواد البناء والمقاولات الانشائية	الفئة الرابعة	2009-01-28
287	شركة دار الحي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-01-28
288	شركة الاخلاص الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-01-28
289	شركة مجموعة الاربعة المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	1992-11-19
290	شركة الجسار الاقليمية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-03-04
291	شركة قمة السالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-03-04
292	شركة الهندسة الايطالية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-03-04
293	شركة الاوسكارالامريكية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-03-04
294	شركة دبين للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-03-04
295	شركة الميادين الكبرى للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-03-04
296	شركة الهندسة الهيكلية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-03-11
297	مؤسسة الذهرير للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-03-11
298	شركة نبع الوفاء للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2009-03-11
299	مؤسسة سلطان اسد سلطان للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-04-01

300	شركة الصيجان للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-04-01
301	شركة المزايا الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-04-01
302	مؤسسة السمرلند للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-04-01
303	شركة جامبو الدولية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-04-01
304	شركة ابراج افرست للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-04-01
305	شركة المهارات الاساسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-04-22
306	شركة مجموعة الوديع الدولية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-05-12
307	شركة الفضاء تيك للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-05-12
308	شركة اليسر الاهلية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-05-12
309	شركة الخبراء الاهلية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-05-12
310	شركة دهداري للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-05-12
311	شركة احمد شجاع للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-05-12
312	شركة الخليج للتموين للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-05-12
313	شركة مدينة الحرير المتحدة للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-05-12
314	شركة مجموعة الاعمار الثلاثي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-05-12
315	شركة فورجيكس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-05-12
316	شركة العليا بلس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-03
317	مؤسسة ابو حمادة الدولية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-06-03
318	شركة ترانس اتلانتيك للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-03
319	مؤسسة كويت امبورتس للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-07-20
320	شركة برايم جروب للمقاولات العامة للمباني والمقاولات الزراعية	الفئة الرابعة	2009-07-20
321	شركة نوف العقارية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-07-20
322	شركة دريم المستقبل للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-07-20
323	مؤسسة شعلة تيماء للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-07-20
324	شركة لؤلؤة السلام للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-07-20
325	شركة الغدير المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2009-07-20
326	شركة بيوع وأعمال للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-08-05
327	شركة الإنشاء المتقدمة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-08-05
328	شركة سفير النداء للتجارة العامة / ش ت	الفئة الرابعة	2009-08-05
329	مجموعة العثمان الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-08-05
330	شركة الخيمة الذهبية للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	الفئة الرابعة	2009-08-05
331	شركة روعة العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-01-13
332	شركة المستشار المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-01-13
333	شركة ساس الدار للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-06-24
334	شركة مجموعة المشرق وحيات للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-24
335	مؤسسة الاماني للمقاولات العامة للمباني	الفئة الرابعة	2009-06-24
336	شركة صحراء الروله للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-24
337	شركة الدلة المشتركة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-24
338	مؤسسة الشعاع الذهبي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-06-24
339	شركة انشاءات الساير للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-24
340	شركة السالم الأهلية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-24
341	شركة الوادي الاهلية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-06-24
342	شركة المجموعه الثلاثيه المحليه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م ذ م م	الفئة الرابعة	2009-08-19
343	شركة العبدالله المتحدة للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-10-07
344	شركة الخدمات المتحدة للملاحة والتجارة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-10-07
345	شركة انفايرو سيفيك للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-10-07
346	شركة العيسى للاجهزة الطبية والعلمية ذ م م	الفئة الرابعة	2009-10-28
347	شركة مجموعة بنيدر المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-10-28
348	شركة الروابط الكويتيةاللبنانية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-10-28
349	شركة المدائن العمرانية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-10-28
350	شركة دسمان الاقليمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-10-28
351	شركة مجموعة وارة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2009-10-28
352	شركة السواعد المشتركة للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2009-10-28
353	شركة المجموعة المتحدة للخدمات البترولية ذ م م	الفئة الرابعة	2009-08-19
354	شركة منافع الخير للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-01-13
355	شركة العيسى المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-01-13
356	شركة السابح العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-01-13
357	شركة عالم التشييد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-01-27
358	شركة الولاء الخليجية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-03
359	شركة الجوهرة ستار للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-03
360	شركة النخبة تراست للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-03
361	شركة تي فور انترناشونال للتجارة العامة والمقاولات ش ت	الفئة الرابعة	2010-03-03
362	مؤسسة المزان للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2010-03-03
363	شركة السيف العمرانية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-03
364	الشركة الوطنية كونستركشن للمقاولات العامة للمباني ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-03
365	شركة عبدالهادي احمدالعنزي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-03
366	شركة مجموعة المنقف الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-03
367	مؤسسة الابداع الخليجي للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2010-03-03
368	شركة البلاغ الخليجية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-03
369	شركة جوهرة بوبيان للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2010-03-31
370	شركة المجموعة الدولية لمقاولات المباني والتكييف ت ب	الفئة الرابعة	2010-03-31
371	شركة المنتدى الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-31
372	شركة الفريح العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-31
373	شركة الجيداء العالمية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2010-03-31
374	شركة الرويشد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-31
375	شركة الركب لخدمات النفط و الكهرباء والانشاءات ش م ك مقفلة	الفئة الرابعة	2010-03-31
376	شركة القلعة الفضية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-31
377	شركة ارامكو الماسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-31
378	شركة الاغر العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-03-31
379	شركة البلدوزر الخليجية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2010-03-31
380	الشركة الكويتية العصرية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-05-05

381	شركة ريماس الذهبية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-05-05
382	شركة جوهرة برلين للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-05-05
383	مؤسسة سفاري للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2010-05-05
384	شركة بتروكورب الدولية للتجارة العامة والمقاولات	الفئة الرابعة	2010-05-05
385	شركة المستقبل الاول للمقاولات العامة ذ م م	الفئة الرابعة	2010-05-05
386	شركة مجموعة البنيان الماسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-05-05
387	شركة اريج الخليج للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-05-05
388	شركة برافو المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	الفئة الرابعة	2010-05-05

العدد ٢١١ — السنة الخامسة　　　　الكويت اليوم — ص ٩

دائرة الشئون الاجتماعية

نتائج تعداد سكان الكويت لعام ١٩٥٧

اصدرت دائرة الشئون الاجتماعية نشرة تتضمن عددا من الجداول الاحصائية التفصيلية الخاصة بنتائج تعداد سكان الكويت الذي أجري في اوائل سنة ١٩٥٧ .

والجداول المعروضة في هذه النشرة تشتمل على توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين في كل مدينة وقرية حسب النوع (ذكورا واناثا) والديانات والجنسيات وكذلك توزيعهم حسب النوع والاعمار والحالة العلمية والحالة الزوجية .

كما تشتمل النشرة على توزيع السكان الغير كويتيين المولودين خارج الكويت حسب جنسياتهم والمدد التي اقاموها في الكويت .

ولما كانت هذه هي المرة الاولى التي تنشر فيها مثل هذه المعلومات التفصيلية عن اهم صفات سكان الكويت ، فان الدائرة ترجو ان يستفيد منها ويسترشد بها جميع المسئولين والمختصين في عمليات التخطيط وتصميم المشروعات التي تهدف الى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لسكان الكويت .

ويسر الدائرة ان تتلقى اى اسئلة او استفسارات بخصوص عملية التعداد والنتائج التي تشتمل عليها هذه النشرة ؛ وستنشر الاسئلة والردود عليها في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) .

والدائرة على استعداد لاعطاء نسخة من نشرتها الاحصائية لكل من يتقدم لطلبها .

رئيس الشئون الاجتماعية

عدد السكان في كل مدينة وقرية

اسم المدينة او القرية	جملة السكان		
	ذكور	اناث	المجموع
مدينة الكويت	٦٦٨٦٥	٣٧٦٨٦	١٠٤٥٥١
ضواحي الكويت	١٤٦٠٠	٦٧٧٨	٢١٣٧٨
السالمية	٢٣٨٨	١٦٨٧	٤٠٧٥
الرقعي واليدع والرميثية	٩٠٤	٤٣٠	١٣٣٤
الفنيطيس	٥٥٢	١٣٨	٦٩٠
الفنطاس	٧٠٦	٣٥٥	١٠٦١
أبو حليفة والمنقف	٤٨٤	٣٢٦	٨١٠
الفحيحيل	٥٩٤٥	٢٩٧٨	٨٩٢٣
الشعيبه	١١١٠	٧٠٩	١٨١٩
الأحمدي	٥٠٥٧	٢٢٢٣	٧٢٨٠
الفنوع	٩٧٥	٨١٨	١٧٩٣
المقيلة	٣٢٤	٣١٢	٦٣٦
جليب الشيوخ	٧٥٧	٦٦٠	١٤١٧
الفرواتية	١٧٣٥	١٥٢٦	٣٢٦١
أبرق خيطان	١٢٨٥	٨٦٨	٢١٥٣
مشرف والسره	٤٨٨	٤٦٢	٩٥٠
حولي والنقرة والجابرية	٨٥١٣	٦٢٧١	١٤٧٨٤
عشيش البلدية	٤٩١٤	١٩٦٥	٦٨٧٩
الجهرة	١٤٥٣	٩٨٣	٢٤٣٦
فيلكا	١٣٧٩	١٠٦٣	٢٤٤٢
مناطق متفرقة	١٣٥٧	٧٦٥	٢١٢٢
سكان البادية	٢٠٢٦٧	٥٤١٢	١٥٦٧٩
الجملة	١٣٢٠٥٨	٧٤٤١٥	٢٠٦٤٧٣

توزيع السكان حسب النوع والجنسيات

الجنسية	تعداد السكان		
	ذكور	اناث	المجموع
كويتي	٥٩١٥٤	٥٤٤٦٨	١١٣٦٢٢
عراقي	١٨٧٢٨	٧٣٠٧	٢٦٠٣٥
مهري او عماني او مسقطي	٥٧٠٧	٦٧٣	٦٣٨٠
من امارات الخليج العربي الاخرى	١٦٢٥	١٨٠	١٨٠٥
سعودي	١٤٥١	٥٥٧	٢٠٠٨
سوري	١٥٩٨	٥٤٧	٢١٤٥
لبناني	٥٣٤٦	١٤٨٣	٦٨٢٩
فلسطيني او اردني	١١٦١٦	٣٥٥٧	١٥١٧٣
مصري	٨٥٨	٨٧٦	١٧٣٤
سوداني	١٢	٣	١٥
عرب آخرون	٤٠٨	٣٥	٤٤٣
آخرون من افريقيا	٧٤	٩	٨٣
ايراني	١٨٣٧٨	١٥٤١	١٩٩١٩
هندي	٢٩٨٠	١١٤٢	٤١٢٢
باكستاني	١٨٩٩	٧٣٢	٢٦٣١
آخرون من آسيا	٢٧٢	٧٣	٣٤٥
انجليزي	١٣٤٥	١٠١٦	٢٣٦١
آخرون من اوروبا	٤٩١	١٢١	٦١٢
كندي	٦	١	٧
امريكي	٨٨	٧٦	١٦٤
من امريكا الوسطى والجنوبية	٨	٩	١٧
استرالي	١٤	٩	٢٣
الجملة	١٣٢٠٥٨	٧٤٤١٥	٢٠٦٤٧٣

تعداد السكان

احصاء ١٩٥٧ – الكويت اليوم


ابيض

الفـهـرس

الموضوع | الصفحة





